تعزيز قيم المواطنة
ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد

مركز بحوث شرطة الشارقة

الإشراف العلمي

الرائد / عبدالله محمد المليـــح

الدكتور / نواف وبدان الجشعمي

الدكتور / قاسـم أحمـد عامـــر

الشارقة 2017م

• م ب . ت

• تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. اعداد مركز بحوث الشرطه، الشارقة. الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2017م.

• 280 ص ؛ 24 سم. _ (مركز بحوث الشرطة ؛ 196)

• 1- المواطنة 2- السياسه التعليمية

• 3- السلوك الاجتماعي أ- مركز بحوث الشرطة

ب- العنوان

ISBN978-9948-10-042-3

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة

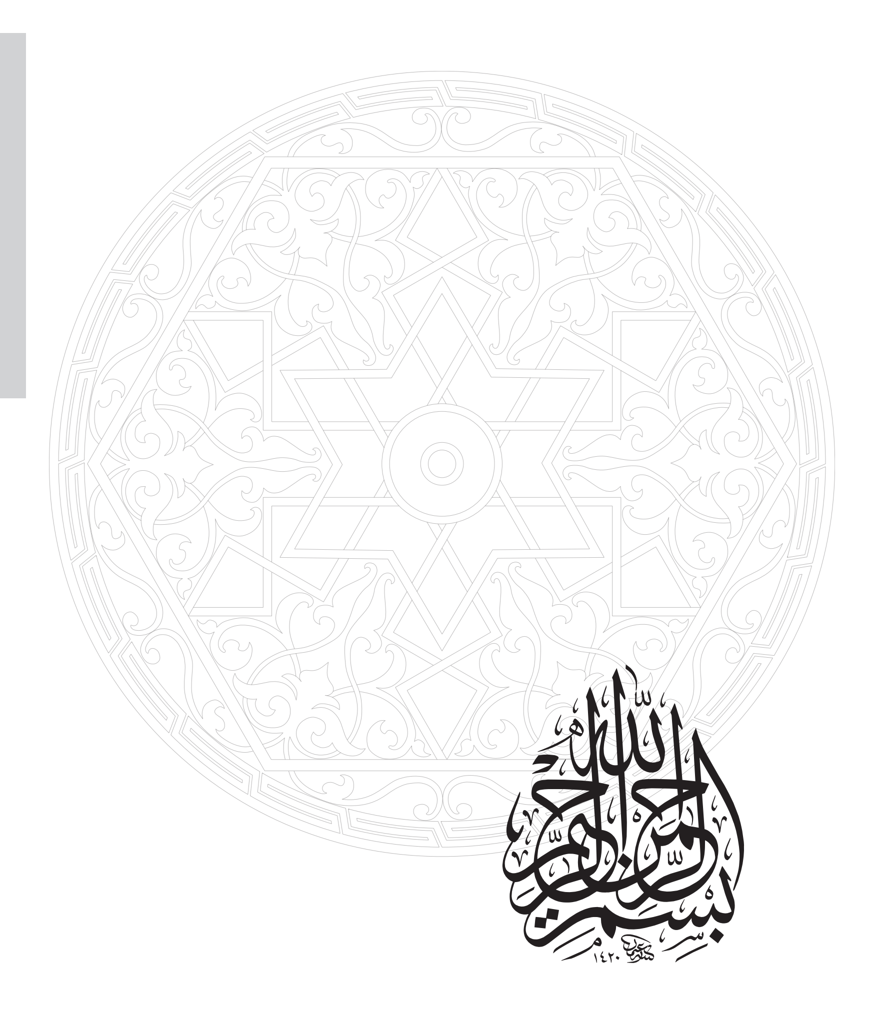
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1438هـ - 2017م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5059595 – 009716 براق: 5382013 – 009716

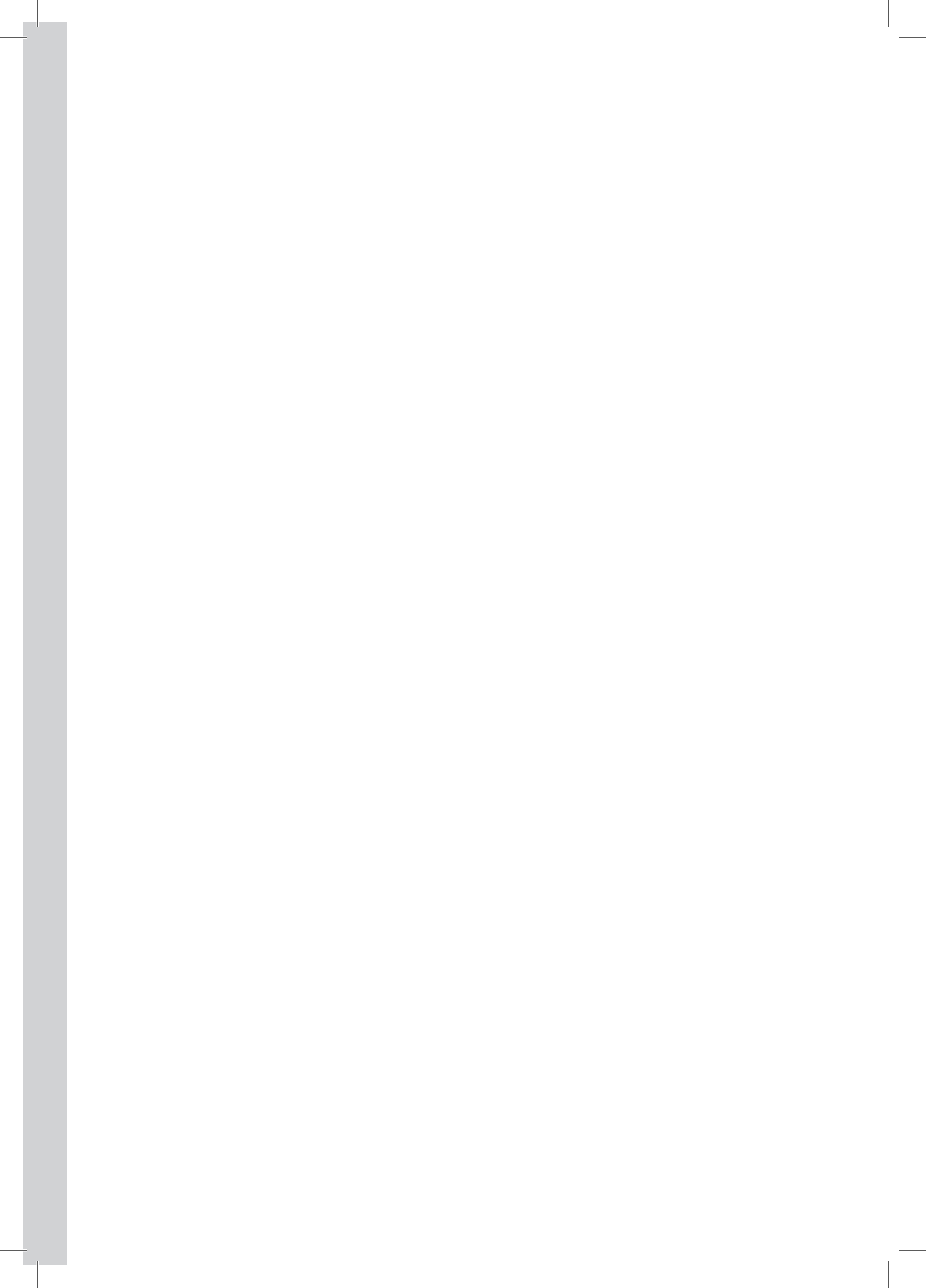
E-mail: prc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae



قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)



التوجه الاستراتيجي لوزارة الداخلية
2017 - 2021م

- **الرؤيــة :**

أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تحقيق الأمن والسلامة.

- **الرسالـة :**

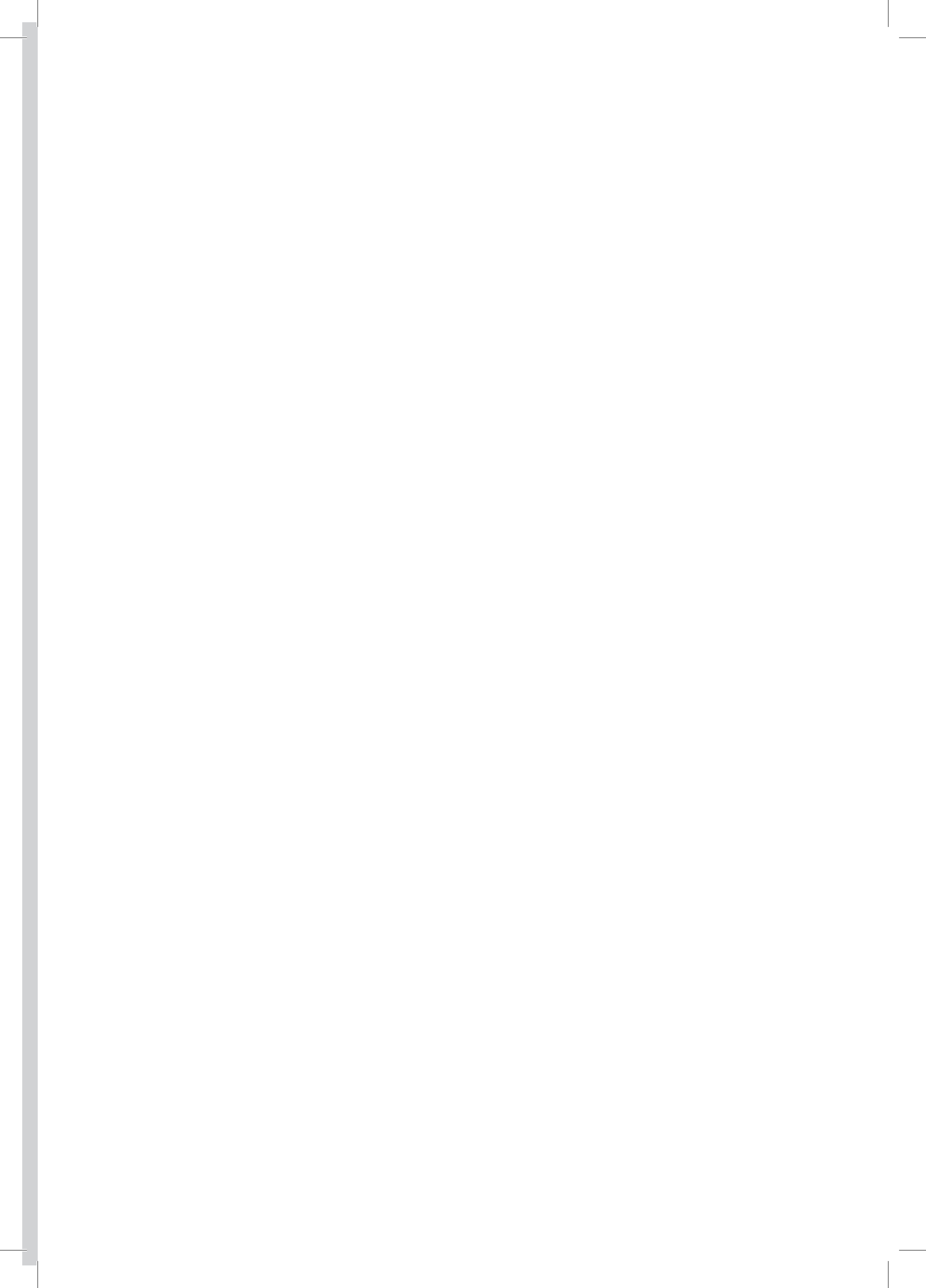
أن نعمل بفاعلية وكفاءة ولتعزيز جودة الحياة لمجتمع الإمارات من خلال تقديم خدمات الأمن والسلامة بطرق ذكية وبيئة محفزة للابتكار وذلك حفاظا على الأرواح والأعراض والممتلكات.

- **القيــم :**

1- العدالة. 2- العمل بروح الفريق. 3- التميز والابتكار.
4- حســن التعامل. 5- النزاهة. 6- الولاء.
7- المواطنة الايجابية.

- **الأهداف الاستـراتيجية :**

1- تعزيز الأمن والأمان.
2- جعل الطرق أكثر أمنا.
3- تعزيز السلامة والحماية المدنية.
4- ضمان الجاهزية والاستعداد في مواجهة الأحداث.
5- تعزيز رضا المتعاملين بالخدمات المقدمة.
6- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
7- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.



يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شــروط النشـــر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

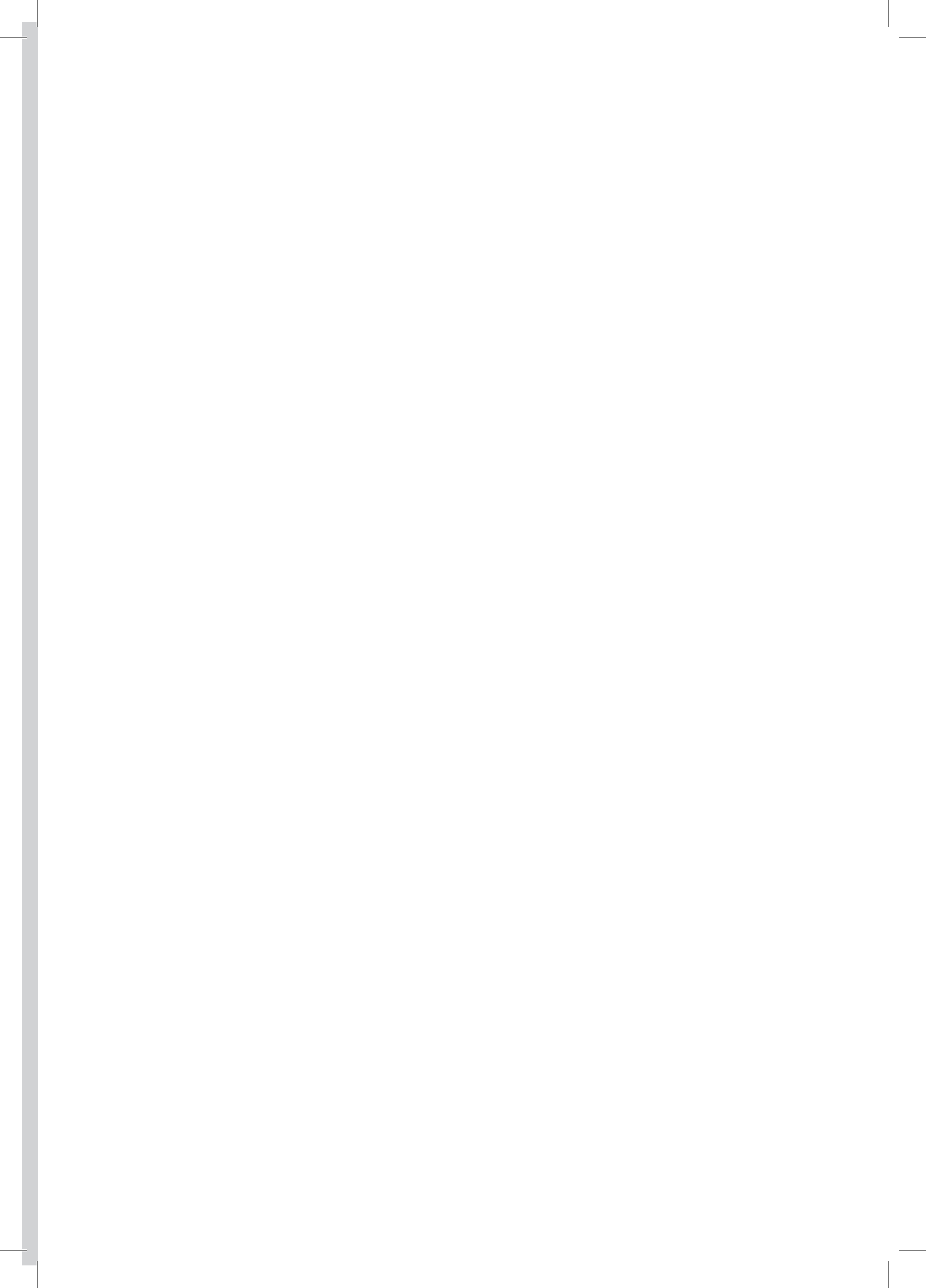
3. أن تتضمـن الدراسـة الرجـوع إلـى المصـادر العلميـة الحديثة.

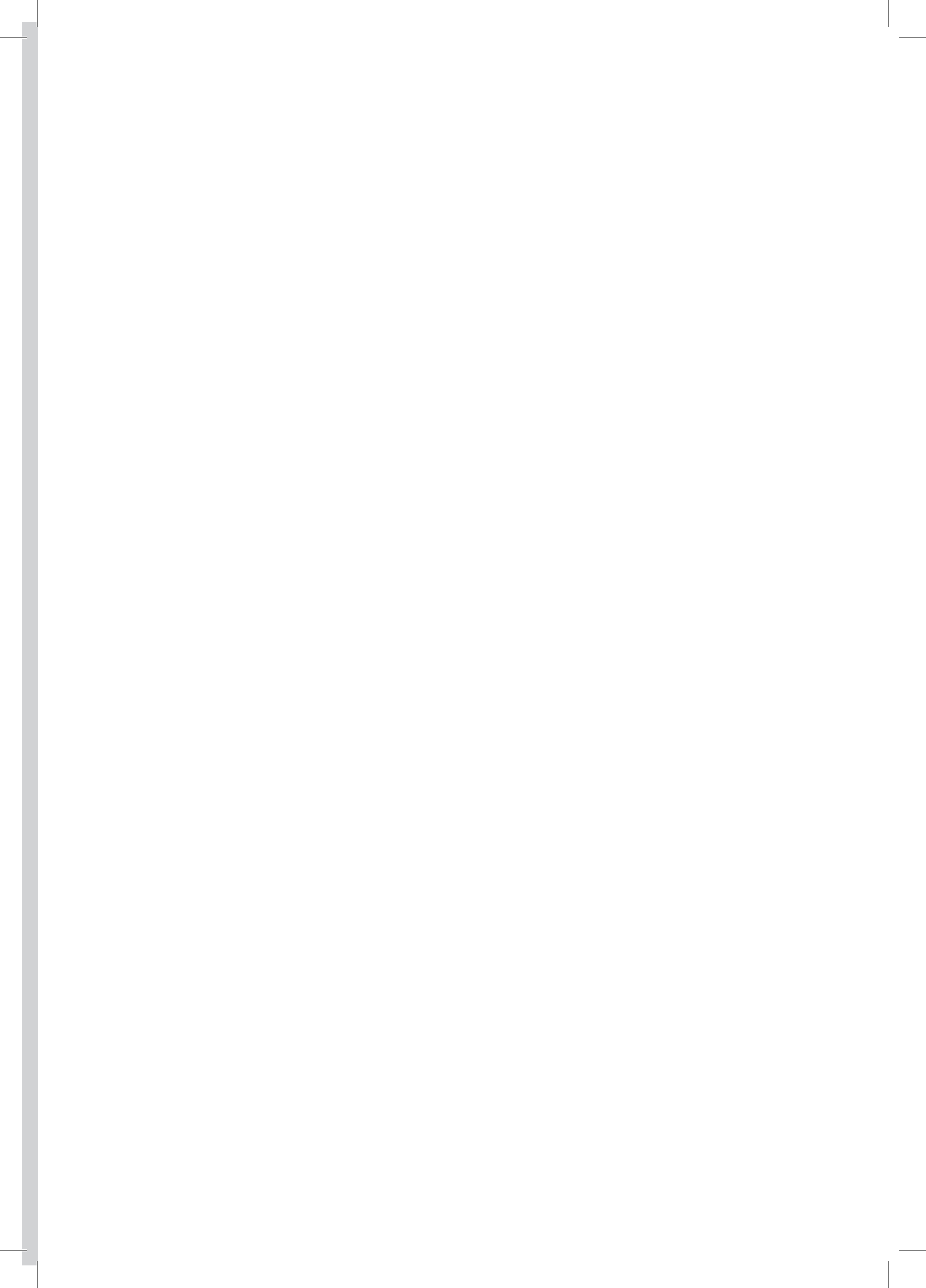
4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتـزم المركز برد أصل الدراسة سـواء تـم نشـــرها أم لا.

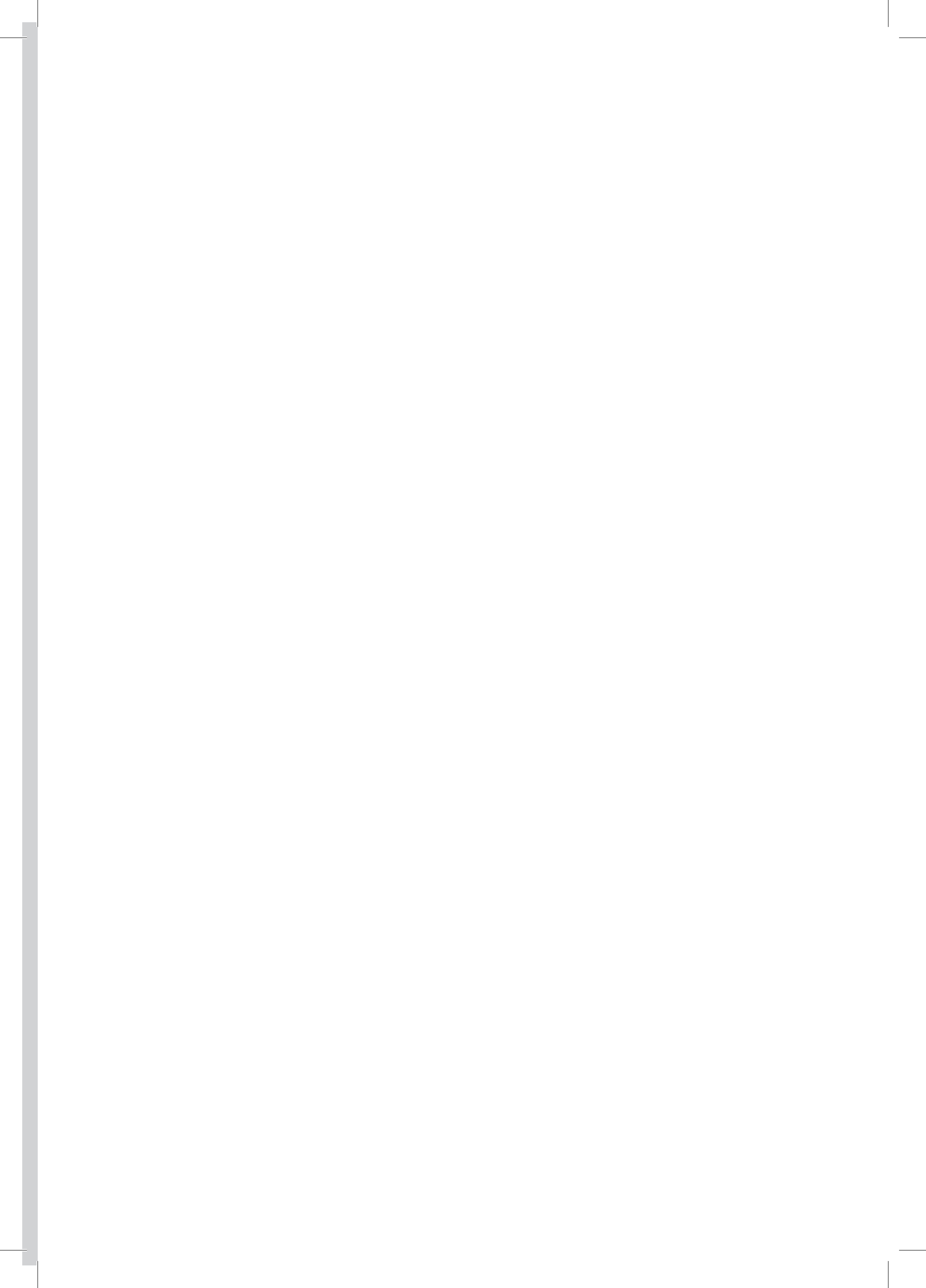
7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.







أعضاء الهيئة العلمية المشرفة على إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:





تقديـــم

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

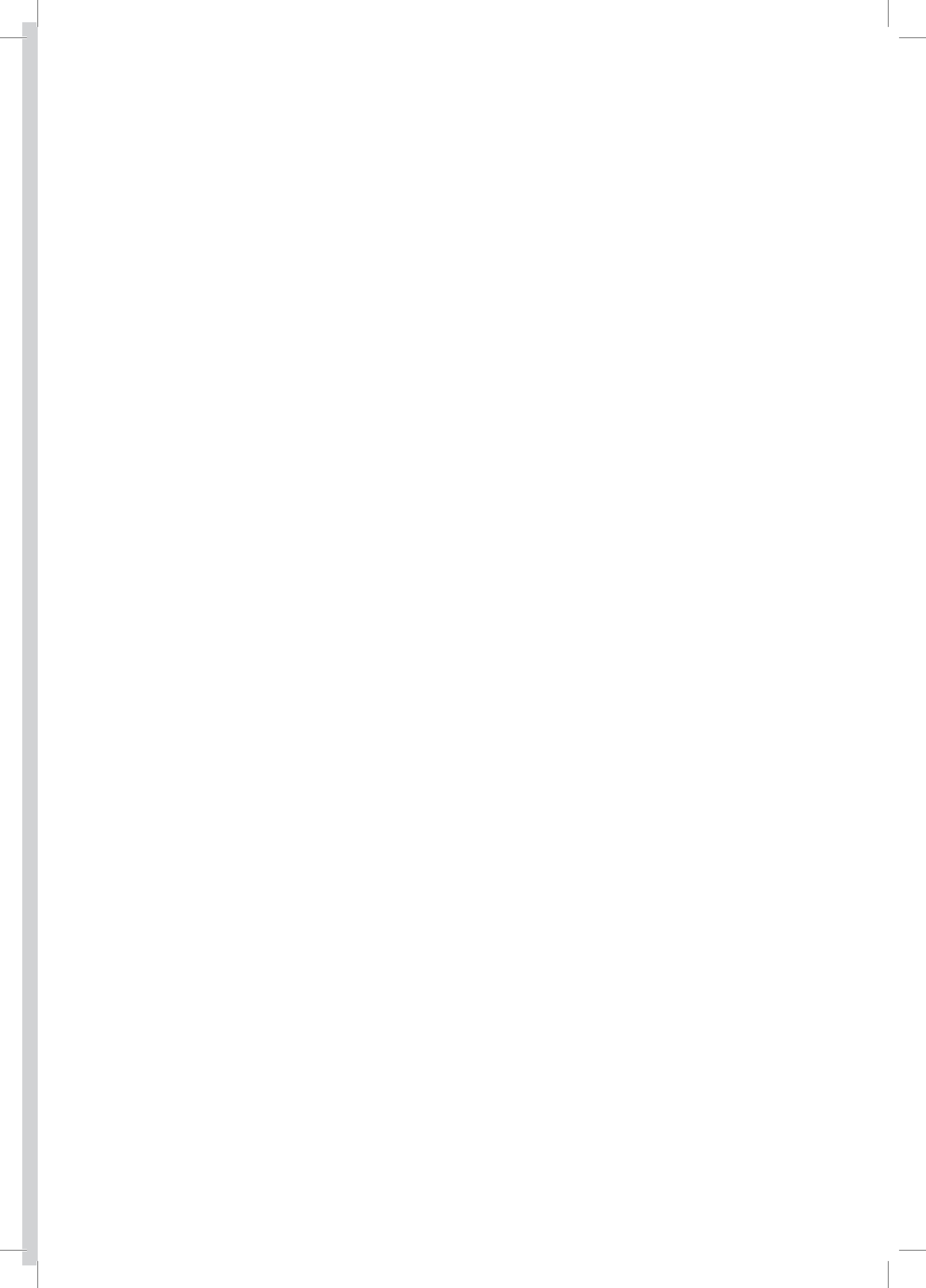
ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

العميد / سيف محمد الزري الشامسي

قائد عام شرطة الشارقة



توطئــــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمُد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2017م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

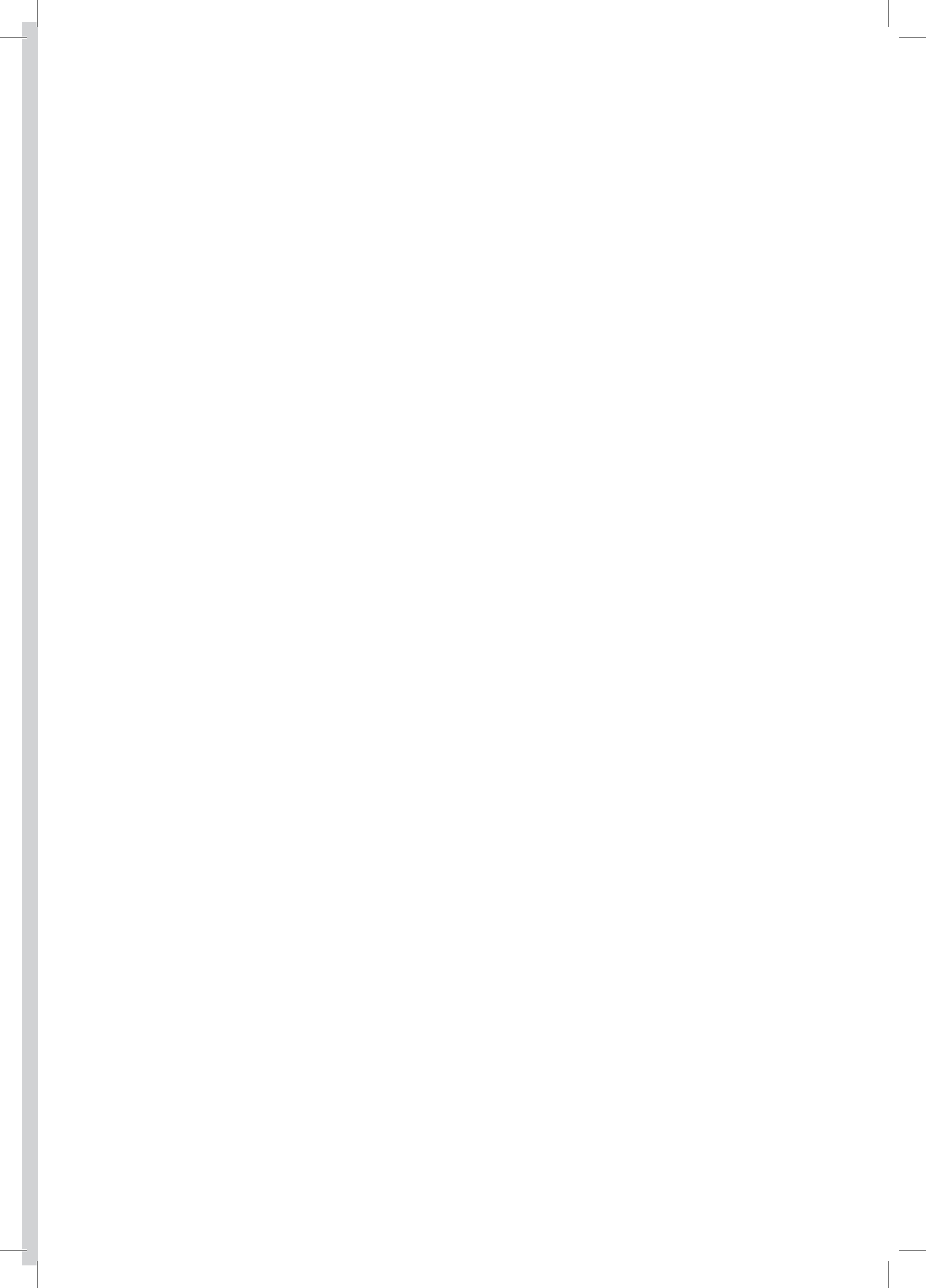
ويسعى هذا الإصدار إلى رصد وتشخيص النظريات المؤسسة للهوية الوطنية التي تعييننا على فهم واستيعاب مفهوم الهوية الوطنية بالمجتمع الخليجي وعواملها الموحدة والمجزئة ، ووضع استراتيجية لتعزيزها واستشراف مستقبل قيم المواطنة بدول المجلس وما يحيط بها من تحديات تعمل على انحراف الأجيال.

نأمل أن تشكل هذه الدراسات بجانب الفعاليات العلمية التي يقدمها مركز بحوث الشرطة زاداً فكرياً ومعرفياً يعود بالنفع على كافة المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أرجاء وطننا العربي والمهتمين والمختصين بهذا المجال.

العقيد الدكتور / خالد حمد الحمادي

مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

المحتويـــات

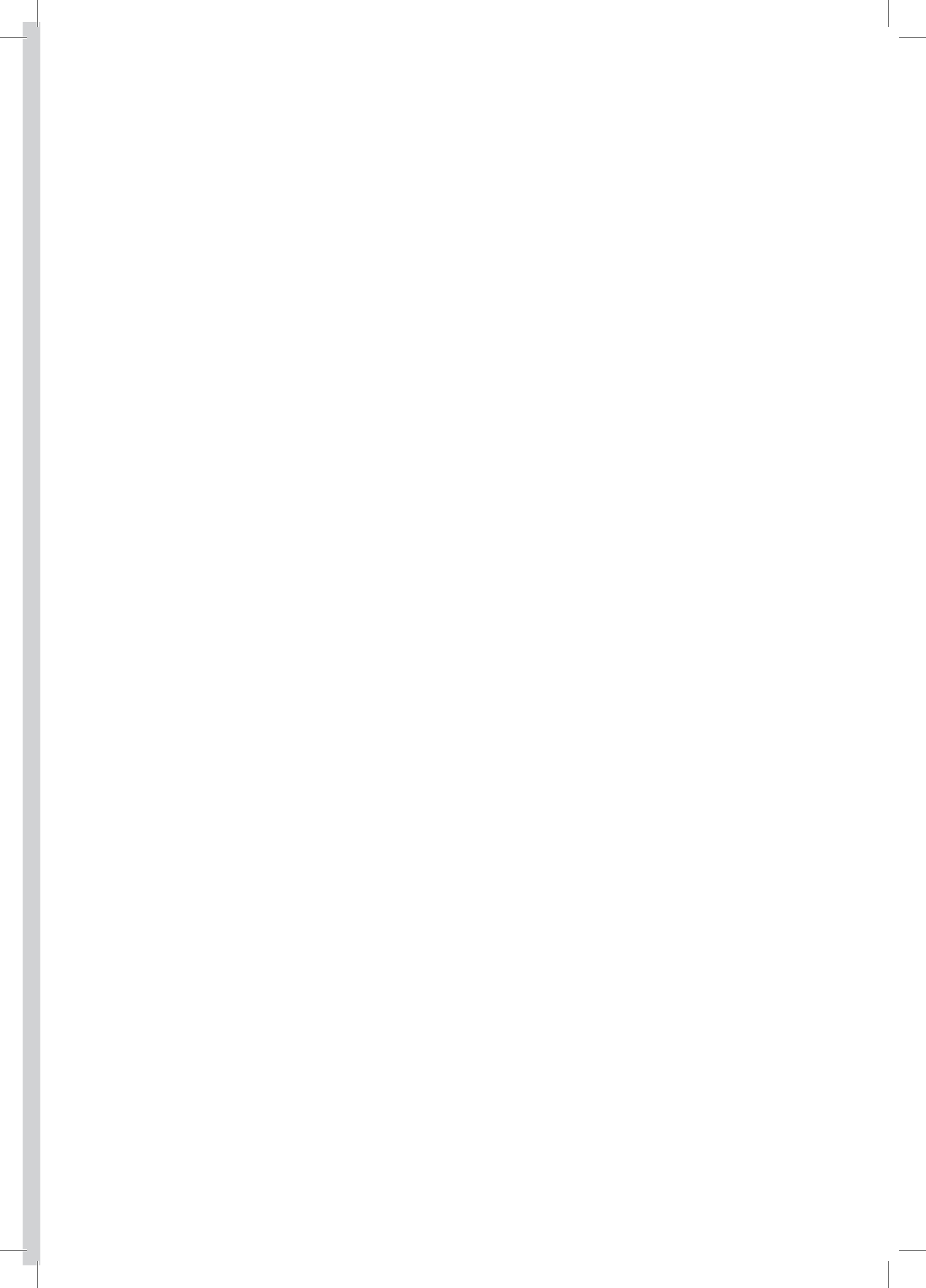


مستخلـــص

أدركت دول مجلس التعاون ومنذ تأسيسها حجم التحديات والأخطار المحدقة بها التي تهدد وجودها ، فعملت على تضمين مجموعة من القيم الوطنية التي تضمن بها وحدة البلاد في دساتيرها وأنظمتها الأساسية للحكم للحد من التأثيرات الخارجية على قيمها العربية الإسلامية والمحافظة على هويتها الوطنية وتداعياتها على أبناء دول مجلس التعاون.

ولقد حددنا في هذا البحث مجموعة من العوامل الموحدة والمجزئة لقيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون مستعينين بذلك بتلك الدساتير الوطنية، وكذلك من النظريات العلمية المرتبطة بالقيم والبالغة خمس نظريات، وأما بالنسبة للعوامل الموحدة فتم تحديدها باللغة العربية، والعقيدة الدينية، والموروث الثقافي والوطن. وأما العوامل المجزئة تمثلت بالعولمة، والتكنولوجيا الحديثة والصراعات العرقية والطائفية، والنخب والطبقية للمجتمعات العربية إلى جانب هجرة العمالة غير العربية لدول المجلس.

وقد توصلنا في نهاية بحثنا التي تخللته دراسة ميدانية لاستطلاع بعض شباب وخبراء دول مجلس التعاون، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات فبلغت نتائجها (14) نتيجة ، وتوصياتها بلغت (6) توصيات، ومن هذه النتائج اعتبار انحراف قيم المواطنة بدول المجلس من القضايا الشائكة التي تحتاج إلى تسخير كافة الامكانيات لتعزيزها، بالإضافة إلى اعتبار أن للتكنولوجيا بعّلاتها لها أثر على القيم لاسيما الحرية الشخصية وما نتج عنها من اختراق للمجتمع والقوانين والأنظمة، وأما التوصيات فكان من أبرزها ضرورة تبني تصور استراتيجي يتبنى القيم العليا في الدولة وجعلها من ضمن الأجندات الوطنية ذات الأولوية، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل العلاقات التشاركية بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المجتمع المدني.



Abstract



Promotion of Citizenship Values and its Role in Protecting Generations from Delinquency

تعزيز قيم المواطنة
ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

GCC countries have realized since their foundation the challenges and dangers threatening their existence. Accordingly, they incorporated into their respective constitutions a host of national values to maintain their unity and national identity. In this research and in the light of such constitutions and some related scientific theories of a number of factors boosting citizenship values in GCC countries and others undermining such values have been determined.

Factors boosting or unifying citizenship values include: religion, language and cultural heritage. Factors that adversely impact citizenship values include: globalisation, modern technology, ehnnic conflicts, class system and the migration of foreign labor into GCC countries.

Research summed up with 14 findings and 6 recommendations. Findings include that deviation of citizenship values should be deemed as a problematic problem which necessitates harnessing all available means to tackle it. Additionally, the adverse impact of modern technology on citizeship values should be cosidered.The most salient recommendation of the study is the adoption of a strategic conception in which high national values top the priority of national agendas.



تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال
من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقدمـــة

مشكلة الدراسة:

تكالب الأمم وتصارع الحضارات دائمًا ما يؤدّي إلى فرض شروط المنتصر على الطرف الخاسر وانهيار قيمه وثوابته التي تُحدّد هويته، ومصادرة مكتسباته الوطنية التي توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل، فكثيرًا ما تردنا تقارير علمية ودعوات تتبنّى إعادة صياغة العقل العربي والإسلامي بطرق مختلفة وبأساليب وحجج متنوعة، الأمر الذي قابله هشاشة الأوضاع السياسية والثقافية في كثير من البلدان العربية والإسلامية ممّا ساهم بخلق حالة لا يستهان بها من الضعف والانكسار ومن ثمّ الانصياع والقابلية للتشكيل بشكل يخلخل قيم المواطنة للانتماءين العربي والإسلامي، وهو ما سمح بفتح الباب على مصراعيه لدخول كثير من الظواهر والجرائم الدخيلة على مجتمعاتنا الخليجية التي ليست بمنأى عن تلك الدعوات، ممّا زاد من مؤشرات انحراف بعض شبابنا، الأمر الذي دفعنا لاختيار وتناول هذا الموضوع لخلق تصوّر مكمّل يبرز الصورة الواضحة لواقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون، وسبل تعزيزها بما يكفل تحصين أجيالنا من الانحراف والمحافظة على القيم والثوابت الوطنية ضمن ذلك التصور.

وقد واجه معدي الدراسة عدة صعوبات منها على سبيل المثال لا الحصر الصعوبة المتعلقة بتوزيع الاستبانات على المشاركين في كل دولة من دول مجلس التعاون، حيث تم توزيع الاستبانة داخل أربع دول من دول مجلس التعاون، وتعذر توزيع الاستبانة داخل في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين،التي استغرقت الموافقات اللازمة وقتاً طويلاً، فتم أخذ آراء عينة من رعايا هذه الدولتين ممن يقيمون ويدرسون في جامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهمية الدراسة:

تؤكّد الهيئة العلمية بمركز بحوث الشرطة على أن أهمية الدراسة تكمن في جانبين: الأول منهما هو الأهمية العلمية الموضوعية للموضوع المتمثلة برصد وتشخيص النظريات المؤسسة للهوية الوطنية التي تُعييننا على فهم واستيعاب مفهوم الهوية الوطنية بالمجتمع الخليجي وعواملها الموحّدة والمجزئة، الأمر الذي يُساعدنا نحن كبيت خبرة علمي وبقية المختصين من المساهمة في صنع القرار في سبيل الوصول بمتخذ القرار لاتخاذ القرارات السليمة التي تُحقّق نتائج تعكس تأمّلاته في تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون والمحافظة على الأجيال من الانحراف، وبذلك نأمل أن تسهم الدراسة بمحاورها العلمية المُميزة في تحقيق مزيد من الإثراء العلمي في هذا الجانب، أما الجانب الثاني من الأهمية فيكمن بالأهمية العلمية العملية للموضوع كونها تفيد رجال الضبط القضائي من العاملين بالسلك الشُّرطي، إلى جانب المختصّين العاملين بالجانب الاجتماعي بدول المجلس لإطلاعهم على الأسس والمفاهيم التي تنطلق منها قيم المواطنة وأسباب التخلي عنها من قبل بعض الشباب وسبل تعزيزها من أجل التنبّه لها والسيطرة على تداعياتها، كما أنها

تُفيدهم وتساعدهم على مراعاة الضوابط والقواعد القانونية والاجتماعية أثناء مواجهتهم لمثل هذا النوع من الانحرافات، ناهيك عن فائدتها للمجتمع بكافة أطيافها من خلال زيادة توعيته بأسباب التخلي عن قيم المواطنة والآثار المترتبة عليها وسبل تفاديها، كما أنها بما تضمنته من معلومات وحقائق وما انتهت إليه من نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في استشراف مستقبل قيم المواطنة بدول المجلس وما يُحيط بها من تحديات تعمل على انحراف الأجيال.

أهداف الدراسة:

تسعى الهيئة العلمية للمركز، ومن خلال الدراسة لبيان وإبراز مجموعة من الأهداف تساهم في حل المشكلة التي طرحتها، وهو ما يمكن بيانها على النحو التالي:

- ✓ أرادت الهيئة العلمية ومن خلال تطرقها للنظريات المؤسسة للهوية الوطنية ومفهومها بمجتمع مجلس التعاون وعواملها الموحّدة والمجزئة إلى بيان الأسس العلمية التي تنطلق منها قيم المواطنة بدول المجلس والعوامل الموحّدة لها والمجزئة التي تُعتبر عملية الإخلال بها مدعاةً لانحراف الأجيال فضلاً عن بيان واقع قيم المواطنة بدول المجلس وطرق التفريط بها، وأثر ذلك على أمنهم واستقرار بلدانهم إذا ما تفشّت بصورة مقلقة.
- ✓ في حين، ومن جانب آخر حاولت الهيئة العلمية من خلال الدراسة الميدانية إلى بيان اتجاهات الهوية الوطنية بمجتمع مجلس التعاون من وجهة نظر شعوبها، ونقل تصوّراتهم حيال التفريط بتلك القيم وآثارها عليهم وعلى أجيالهم.

- ✓ كما حاولت الهيئة العلمية من خلال المبحث الثاني من الفصل الثاني التّفرّد برسم رؤية مستقبلية آنية وبعيدة الأمد تساهم في سبل تعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف والمحافظة على أمن دول المجلس واستقراره في ضوء ما يُخطّط له.

تساؤلات الدراسة:

تأمل الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالي:

1. ما هو واقع قيم المواطنة بين شعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
2. ما هي أبرز العوامل الموحدة والمجزئة للهوية الوطنية لدول مجلس التعاون؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عيّنتي الدراسة من العوامل الموحّدة والمجزئة؟
4. كيف يمكن تعزيز قيم المواطنة بين أجيال دول المجلس وتحصينها من الانحراف؟

الدراسات السابقة:

وقد استعانت العيئة العلمية في عملية بحثها وتمحيصها لمواضيع دراستها بمجموعة من المصادر والمراجع المعنية بهذا الموضوع، فضلاً عن مجموعة من المصادر والمراجع القانونية المهتمة بانحراف الأجيال وتداعياتها على المجتمع من كافة الجوانب، ومن أهم هذه المصادر والمراجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولاً: بالنسبة للمصادر

اعتمدت الهيئة العلمية في دراستها وبحكم موقعها وتخصّصها الأمني ومن أجل فحص واقع قيم المواطنة بدول المجلس وأثرها في انحراف بعض الشباب على الإحصاءات

الرسمية الأمنية الصادرة من دول المجلس، ناهيك عن بعض المحاضر الأمنية وبعض المواثيق الوطنية المحلية لبعض دول المجلس التي تناولت الهوية الوطنية وقيمها.

ثانيًا: بالنسبة للمراجع

فقد أعتمدت الهيئة العلمية في دراستها أيضاً على عدة مراجع عربية منها مرجع الدكتور حسين شبكه وآخرون، المعنون " مقدمة في علم الاجتماع"، والذى احتوى على عدد (9) فصول، من أهمها تاريخ الفكر الاجتماعي، واستعراض لانجازات المدارس ولاسهامات عدد من أهم رواد علم الاجتماع بالعرض والتحليل والتفسير والتقويم، فضلاً عن كتاب الدكتور علي زمزم المعنون "مهدّدات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي"، من إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، والذي احتوى على أربعة فصول، وتضمنها المواضيع التالية: الإطار النظري والدراسات السابقة، والمنهجية والإجراءات، وعرض لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، كذلك دراسة الدكتور عبدالله سعيد آل عبود، والمعنونه بـــ " قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي"، والمشتملة على خمسة فصول، تناول الإطار النظري للدراسة مفهوم القيم، والمواطنة، وأهمية إسهام بعض قيم المواطنة في الحياة الإنسانية بشكل عام وغيرها من المواضيع .

فضلاً عن مؤلف كلٍّ من الأستاذ الدكتور محمد توهيل اسعيد والدكتور يوسف محمد شراب، والمعنوّن بـــــ: "مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة"، والذين تناولا مجموعة من المواضيع منها: تاريخ وجغرافية دولة الإمارات، والقواسم المشتركة الداعمة للاتحاد بين أبناء المنطقة، وغيرها من المواضيع الأخرى، وكتاب الدكتورة أمل حميد بالهول، المعنون بـــ: "الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة"، والذي اشتمل على خمسة مباحث،

تناولت الهوية الثقافية والوطنية والمواطنة الصالحة، وبيان الدور الأسري في تربية الأبناء، ونماذج تجربة التربية الوطنية على الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة شملت عدد (12) نموذجًا منها ثلاث نماذج من دول مجلس التعاون.

كما احتوت الدراسة على مراجع غنية كثيرة تناولت واقع قيم المواطنة بدول المجلس وتداعياتها على المجتمع الخليجي وسبل الحد من انحراف الأحداث جراء تخليها عن قيمها موضوع البحث.

منهج الدراسة وأدواته:

اعتمدت الدراسة على منهجين في الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، هما:

مناهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة وصفًا دقيقًا، ثم يقوم بتفسيرها بغية الوقوف على أسبابها من أجل إمكانية استشراف أحدثها وتطوّرها للسيطرة عليها والحدّ منها.
2. منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، والذي يُعيننا على التعرف على واقع قيم المواطنة بين شعوب دول المجلس من وجهة نظرهم، ومدى التزامهم بها وأبرز ملامح التحديات والمخاطر التي تواجهها تلك القيم والتي تهدد الأجيال بالانحراف.

أدواتها:

1. استمارة الاستبانة: وتضمّنت عددًا من الأسئلة التي تم من خلالها استطلاع رأي مجتمع الدراسة حول محاور الموضوع بقصد الإجابة على التساؤلات المطروحة.

2. استخدام أدوات التحليل الإحصائي SPSS.

مجالات الدراسة:

- ✓ **المجال المكاني:** كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ✓ **المجال البشري:** تم إجراء الدراسة على مجموعة من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتعرف على واقع قيم المواطنة، وأهم التحديات التي تواجهها.
- ✓ **المجال الزمني:** امتدت من بداية شهر مايو عام 2016م، ولغاية نهاية شهر سبتمبر من العام ذاته.

موضوع الدراسة:

هذا وقد تطلّبت طبيعة البحث تقسيمه بعد هذه المقدمة إلى فصلين، تحت كل فصل مبحثين، وهما على النحو التالي:

- **الفصل الأول: مفهوم قيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون وعواملها.**
  - **المبحث الأول:** مفهوم تعزيز قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون ونظرياتها المعززة للحد من الانحراف.
  - **المبحث الثاني:** العوامل الموحّدة والمجزئة لقيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون.
- **الفصل الثاني: النماذج العلمية والميدانية لقيم المواطنة بدول مجلس التعاون.**
  - **المبحث الأول:** نماذج من المؤتمرات والندوات العلمية لتعزيز قيم المواطنة واستقصاء آراء الخبراء بدول مجلس التعاون.

- **المبحث الثالث:** الدراسة الميدانية (بمشاركة عينة من كافة أبناء دول مجلس التعاون).

- **الخاتمـــة**
  - النتائج
  - التوصيات
- **المراجع**
- **الملاحق**

الفصل الأول

مفهوم قيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون وعواملها

يعتبر انحراف قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون من القضايا الشائكة، التي يتطلّب التصدي لها ووضع الحلول لتحصين المجتمعات الخليجية والمحافظة عليها، على اعتبار أن قيم المواطنة هي اللبنة الأساسية للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، كما أنها الحصن في مواجهة الانحراف بكلّ صورة، ومعزّزة للقيم الموحّدة للبناء الاجتماعي بدول المجلس في ظلّ التطور الحضاري الذي نعيشة اليوم. ولا شك أن التقدم الحضاري أثّر على مناحي الحياة المختلفة، فكان لها الأثر البائن على قيم المواطنة إيجابًا وسلبًا، فأوجد خللا في مفهوم القيم بين مكونات مجتمع دول مجلس التعاون، فولّدت صراعات عرقية وطائفية وثقافية واقتصادية واجتماعية، وما يشهده المحيط العربي لهو دلالة كبيرة على الاختلال في فهم قيم المواطنة. وبناءً على ما تقدّم سنبيّن في هذا الفصل قيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون وعوامل تعزيزها في مبحثين: الأول خصّص لبيان مفهوم تعزيز قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون ونظرياتها المعزّزة، وأمّا المبحث الثاني فخصّص للعوامل الموحّدة والمجزئة لقيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون.

المبحث الأول
مفهوم تعزيز قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون ونظرياتها المعزّزة للحدّ من الانحـــراف

المطلب الأول: مفهوم تعزيز قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون

التعريف اللغوي لمفهوم تعزيز قيم المواطنة وانحرافها:

يتكوّن مفهوم تعزيز قيم المواطنة من أربعة مصطلحات وهي: التعزيز، والقيم، والمواطنة، والانحراف، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

التعزيز: مصدر عَزَّزَ، ويقال زيد عزا؛ أي: قوي وبرئ من الذل. ويقال عز فلان على فلان: كرم عليه[1].

وأمّا مفهوم **القيم:** فهو يعني الاستقامة؛ أي: اعتدال الشيء واستواؤه، والقيمة: واحدة قيم، يقال: تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه[2]، كما تعرف بأنها قوم؛ أي: تقويمًا، ويقول ابن عابدين: القيمة، ما قوم به الشيء[3]، ودرأه: أزال اعوجاجه، وإذا قيل للشيء؛ أي: عدله، وقوم المتاع؛ أي: جعل له قيمة معلومة[4].

---

(1) مجموعة باحثين، المعجم الوسيط، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ص 1089.

(2) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط4 ، ج12، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2005م، ص 227.

(3) د. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008م، ص 374.

(4) المنجد الأبجدي، ط5، دار المشرق، بيروت، 1967م، ص 821.

وأمّا التعريف اللغوي **للمواطنة** مشتقة من وطن، وهو الوطن؛ أي: المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله[5]، ويعرف بالتعلق بالوطن والدفاع عنه والتضحية من أجل رفاهيته ومجده[6]. كما أن الدراسة تهدف إلى معالجة الانحراف كسلوك تخلخل قيم المواطنة، لذا يتعين علينا بيان تعريف **الانحراف:** فهو من حرف عن الشيء، تحرفاً وانحرف وتحرف واحرورف: عدل، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال تحرف وانحرف[7].

التعريف الاصطلاحي:

التعزيز: هنالك مجموعة تعريفات اصطلاحية للتعزيز نورد منها ما يلي: "حالة سلوكية تزيد من تكرار سلوك معين يتبعه، وقد يكون التعزيز إيجابيا أو سلبيا"[8]، وهو ما يدفعنا للقول بأن كلا التعزيزين الإيجابي والسلبي ينقسمان إلى تعزيز مادي ومعنوي لكليهما، كما عرفها البعض بأنه: "عملية تقديم مثير مرغوب فيه أو إزالة مثير غير مرغوب فيه بعد القيام بالسلوك المرغوب فيه مباشرة مما يزيد من احتمال تكرار سلوك مرغوب فيه"[9].

---

(5) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مرجع سابق، ج15، ص 239.

(6) د. ناصر سيد وآخرون، المعجم الوسيط المدرسي، ط1، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص 718.

(7) أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مرجع سابق، ج9، ص 43.

(8) د. سالم مرزوق الطحيح، السلوك التنظيمي: الاتجاهات الفكرية والتطبيقية، وأهميته للكويت والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 9، العدد 35، جامعة الكويت، 1983م، ص 40.

(9) أمينة الحمري، فعالّة أسلوبي التعزيز والنمذجة في خفض مستوى النشاط الحركي الزائد لدى الأطفال ذوي الذكاء الاجتماعي وتأثيره على تحصيلهم الدراسي، مجلة العلوم النفسية والتربوية، سبتمبر 2015م، ص 72.

القيم: يعرفها بعضهم بأنها: "مجموعة من التفضيلات الإنسانية، الفطرية أو المكتسبة، المبينة على أسس عقدية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية، تشكّل لدى الفرد قناعة وإدراكًا بأهميتها بصورة تجعل منها إطارًا مرجعيًّا لديه، وتحدد تفاعله وسلوكه مع البيئة التي يعيش فيها"[(10)]، ويعرفها آخر بأنها: أهداف مرغوبة تتباين في أهميتها، وتفيد كمبادئ توجيهية في حياة الإنسان[(11)]. ويعرفها علم الاجتماع على أنها "حقائق تعبّر عن البناء الاجتماعي، وتطبيقاتها على الأفراد والجماعات بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكواجتماعية التي تميز بعضهم عن بعض"[(12)].

المواطنة هي: العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، فالمواطنة هي الانتماء للمكونات الاجتماعية، والدينية، والسياسية، والثقافية، والفكرية، والجمالية لمجتمع من المجتمعات، كونه جزءًا من مجموعة تحمل في طياتها الشعور بالانتماء والهوية والذي يتضمن الحقوق والمسؤوليات والواجبات والامتيازات، مع اتفاق القيم التي تمثل الهوية، والالتزام المتبادل للمشاركة الفعالة في المجموعة[(13)]، ويعرفها آخرون بأنها: "حق المرء بالعضوية في المجتمع ووعيه بالانتماء إلى جماعة معينة"[(14)].

---

(10) د. عبد الله سعيد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011م، ص 24.

(11) إبراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، رسالة دكتوراه منشورة، جـامعـة الزقازيـق، 2005م، ص 6.

(12) د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، ص 193.

(13) ACARA , Civics and Citizenship,The Shape of the Australian Curriculum P10., 2000, Sydney,Copyright Administration, ACARA

(14) أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، 2012م، ص 30.

قيم المواطنة:

وأمّا فيما يتعلق باجتماع المصطلحين مع بعضهما البعض فيقصد بها حسبما أورده الدكتور علي زمزم في كتابه "مهددات قيم المواطنة" بأنه "مجموعة السلوكيات والتفضيلات الفطرية والمكتسبة، المبنية على أسس تربوية واجتماعية وسياسية، تشكّل لدى الأفراد قناعة وإدراكًا بأهميتها بصورة تجعل منها مرجعًا لديهم، تحدّد تفاعلهم وسلوكهم مع المحيط المكاني الذي يعيشون فيه، وهي من الوسائل الهامّة في التمييز بين أنماط الأفراد والجماعات"[15]. ويعرفها البعض على أنها "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"[16]، كما عرّفها علماء الاجتماع بأنها: علاقات اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي، يبذل فيها الفرد جهده للقيام بالتوليف بين القوى الداخلية والخارجية للفعل الذي يقوم به، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون[17]. في حين صنّف بعض المختصّين بالعلوم الاجتماعية القيم في ضوء ارتباطها بالنمط البنائي للمجتمع إلى فئتين: قيم تقليدية وقيم عقلية، وهذا ما فعله روبرت ردفيلد* عندما ميّز القيم على أساس

---

(15) د. علي عيسى زمزم، مهدّدات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي، ط1، مركز بحوث شرطة الشارقة، 2015م، ص 43.

(16) د. أمل حميد بالهول، الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة، ط1، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014م، ص 41.

(17) د. أمل حميد بالهول، مرجع سابق، ص 40. كذلك انظر: جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2011م، ص 102.

* ولد وبرت ردفيلد عام 1897م في الولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص في الدراسة الإثنولوجية والاجتماعية لأمريكا الوسطى، واشتهر كذلك بدراساته عن المجتمعات الصغيرة.

نوع المجتمع إلى قيم خاصّة بالمجتمع الشعبي القديم الذي تسوده القيم التقليدية، وقيم خاصة بالمجتمع الحضري الذي تسوده القيم العصرية[18]، وحدّدت منظومة القيم العربية الإسلامية المعدلة* حيث نصت على ثلاثٍ وثمانين قيمة موزعة في ست مجموعات هي: مجموعة القيم الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية، والوطنية القومية، والجسمانية[19].

الانحراف: كلّ سلوك يخالف القواعد المعايير الاجتماعية[20]، ويعرّفه البعض الآخر بأنه ذلك السلوك الخاطئ للفرد أثناء محاولته شقّ طريقة في الحياة طمعًا في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي أو اندماج مع جماعة معينة[21].

قيم المواطنة في تشريعات دول مجلس التعاون:

نصّت أغلب الأنظمة الأساسية والدساتير لدول مجلس التعاون على ذات القيم الموحدة لشعوب دول مجلس التعاون الخليج، وسنبيّن ذلك على النحو التالي:

---

(18) إبراهيم السيد أحمد السيد، مرجع سابق، ص 5-6.

* منظومة القيم العربية الإسلامية المعدلة: هي المنظومة العربية الإسلامية المعدلة التي وضعت لمتلقي الثقافة العربية في مراحلهم العمرية كافة، صدرت عام 1986م، عن جامعة الدول العربية.

(19) د. محمود فندي العبد الله، القيم المتضمنة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاثة الأولى في الأردن ومدى انسجامها مع منظومة القيم العربية الإسلامية المعدلة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 11، العدد 2، يوليو 2020م، ص 188.

(20) إسماعيل بن وصفي غانم الآغا، سوء استخدام تقنية الإنترنت والجوال ودورهما في انحراف الأحداث بدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009م، ص 23.

(21) صالح بن محمد آل رفيع العمري، العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، ط1، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002م، ص 23.

أولاً: المملكة العربية السعودية *

يشير النظام الأساسي في المملكة العربية السعودية إلى القيم في مواد متعددة، والمشتملة على أن اللغة العربية والدين الإسلامي هما لغة ودين المملكة، كما جاء في نص المادة رقم (1)، في حين رسخت المادة رقم (8) على قيم العدل والشورى والمساواة، وغيرها.

ثانيًا: دولة الكويت **

أشار دستور دولة الكويت إلى القيم في نصوص الدستور، وذهب إلى ما ذهب إليه النظام الأساسي في المملكة، حيث نصت المادة رقم (1) على ربط الكويت بالمحيط العربي، ونصّت على أنّ "شعب الكويت جزء من الأمة العربية"، وقررت المادة رقم (2) على أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية، كما قررت في المواد رقم (7 و8 و9) قيم العدل والحرية والمساواة، وتكافؤ الفرص للمواطنين، وتعزيز البناء الأسري.

ثالثًا: سلطنة عمان***

نصّ النظام الأساسي لسلطنة عمان على قيم الشعب العماني، وقد ذهب النظام الأساسي العماني إلى ما ذهبت إليه دساتير دول مجلس التعاون، فالمادة رقم (1) بيّنت أنّ السلطنة دينها الإسلام ولغتها العربية، كما جاء في ثنايا النظام الأساسي ترسيخ قيم العدل والمساواة والشورى والتكامل والمحافظة على التراث الوطني.

* أنظر الملحق رقم (1).

** أنظر الملحق رقم (2).

*** أنظر الملحق رقم (3).

رابعًا: دولة الإمارات العربية المتحدة *

ذهب دستور دولة الإمارات إلى ما ذهبت إليه أنظمة الحكم ودساتير دول مجلس التعاون كذلك، فنصّت المادة رقم (7) على أن الإسلام هو الدين الرسمي واللغة العربية هي لغة الاتحاد، وأقرّ الدستور مجموعة من القيم منها المساواة، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على الحريات.

خامسًا: مملكة البحرين **

بيّن دستور مملكة البحرين قيم الشعب البحريني، فقد جاء بنص المادة رقم (1) أن المملكة جزء من الوطن العربي، وأكّدت المادة رقم (2) على أنّ دين المملكة هو الإسلام ولغتها العربية، كما ذهب الدستور البحريني إلى ما ذهبت إليه أنظمة الحكم ودساتير دول مجلس التعاون كذلك.

سادسًا: دولة قطر ***

أشار دستور دولة قطر إلى قيم الشعب القطري، فقررت المادة رقم (1) أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، والإسلام دين الدولة، وأن الشعب القطري جزء من الأمة العربية، وخصّص الدستور الباب الثاني للمقومات الأساسية للمجتمع، وهي: العدل والإحسان والحرية والمساواة، والعمل على توطيد روح الوحدة الوطنية، وغيرها من القيم.

وفي ضوء ما تقدم حدد خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة العوامل الموحدة والمجزئة لدول مجلس التعاون، والتي ستكون محل الدراسة في هذا البحث، وهي اللغة العربية،

---

* أنظر الملحق رقم (4).
** أنظر الملحق رقم (5).
*** أنظر الملحق رقم (6).

والعقيدة الدينية، والموروث الثقافي، والوطن "الجغرافيا – التاريخ"، بالنسبة للعوامل الموحدة، وأمّا العوامل المجزئة فهي العولمة (الاقتصادية والثقافية والسياسية)، والتكنولوجيا الحديثة، والصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية، والنخب في المجتمعات العربية والطبقية، وهجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية، والتي سنتناولها في المبحث الثاني من الدراسة.

نسق قيم المواطنة بدول مجلس التعاون:

تنطوي المواطنة كما بيّنا على الالتزام، والاحترام، المتبادل في العلاقة الإيجابية بين أطرافها الرئيسة (المواطن، المجتمع، النظام السياسي)، يتمتع كل طرف بحقوقه وقيامه بواجباته على أكمل وجه[22]، لذا كان من الأهمية بمكان تحديد نسق القيم لدى مجتمعات دول مجلس التعاون، والتعرف على أثرها في تعزيز القيم الموحّدة، ووضع الحلول للقيم المجزئة، وهو ما دفع خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة إلى عرض النسق القيمية للمواطنة بدول مجلس التعاون بهدف بيان اتجاهات الهوية الوطنية بدول المجلس من وجهة نظر شعوبها، والمتخصصين في العلوم الاجتماعية، في ظل التحولات التي طرأت على مجتمعات دول المجلس، من خلال تحديد رؤية شاملة لتلك التحولات، ودراسة أثرها على مجتمعات دول المجلس، والتي تحتوى على نسق فكرية واقتصادية وجمالية وسياسية ودينية واجتماعية*، فالنسق لغةً: ما جاء من الكلام على نظام واحد، التنسيق؛ أي:

---

(22) د. عبد الله سعيد آل عبود، مرجع سابق، ص 134.

* تم ذكر تلك النسق من قبل مجموعة باحثين عنون بحثهم "ببحوث في الأنثروبولوجيا العربية". (مجموعة باحثين، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية، ط1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2002م، ص 596).

التنظيم[23]، وأمّا في الاصطلاح فتعرف بأنها مجموعة من الأفعال الصادرة من أفراد المجتمع تتفاعل فيما بينها لتكوين القيم المكونة للمجتمعات، كالقيم الاجتماعية، والقيم السياسية، والقيم الثقافية، وغيرها من القيم[24]. لذلك نرى من الأهمية بمكان التطرق لكافة النسق بشيء من التفصيل حتى تتضح الصورة للقارئ الكريم مع ذكر بعض الأمثلة على النحو التالي:

- **النسق المتعلقة بالقيم الفكرية يقصد** بها: الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف، والخروج عن الوسطية، والاعتدال فكريًّا في فهم الأمور الدينية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وكل ما من شأنه تهديد الأمن القومي[25]، وتشمل محاور نبذ العدوان من خلال طرح آراء معتدلة، ومحاربة تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها، فساهمت المتغيرات الإقليمية والدولية بزعزعة نسق القيم الفكرية، فبرز تيار معارض مسلّح من أبناء دول مجلس التعاون، فتربّع على رأسه زعيم القاعدة، وهول الإعلام من صورته، حتى أصبح قدوة لبعض الشباب، وتأثروا ببعض الفتاوى الصادرة ممّن يحسبون على العلماء، فتكوّنت جبهة داخلية حاولت ضرب عمق

---

(23) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، 1989م، ص 578.

(24) إبراهيم عبده صعيدي وأحمد صلاح الدين، تقييم النسق القيمي لدى طلاب قسم التربية الخاصة بكلية التربية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 2، العدد 10، تشرين أول، 2013، ص 949. كذلك انظر: أ. د. حسن شحاتة، وأ. د. زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، ص 155.

(25) د. عايد بن مسفر العقيلي، الأمن الفكري وآثاره في دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2017م، ص 42.

المجتمعات الخليجية[26]، لا بل زادت خطورتهم وأصبحوا يهددون السلم العالمي، وأبرز مثال على ذلك قيام الاتحاد الأوروبي بحزمة من الإجراءات المشار إليها في الوثيقة "Promoting citizenship and the common values of freedom, tolerance and non-discrimination through education"، ومن جملة تلك الإجراءات ما اتخذتها وزارة التعليم في الدنمارك لمعالجة نسق القيم الفكرية على إثر الهجمات الإرهابية في كوبنهاغن 2015م، كتعزيز المشاركة المجتمعية، وإطلاق أسبوع المجتمع والديمقراطية والمواطنة في نظام التعليم[27].

---

(26) فيصل بن عائض البقمي، طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء ودورها في الوقاية من الانحراف الفكري، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ص 21-24. كذلك انظر: القضايا الصادرة من محكمة أمن الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، منها:
القضية رقم 11 لسنة 2012م جزائي أمن الدولة جلسة الإثنين الموافق 14 من مايو سنة 2012م، مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر الجزائية وأمن الدولة المكتب الفني، 2012م، ص58-65.
والقضية رقم 107 لسنة 2012م جزائي أمن الدولة، جلسة الإثنين الموافق 18 يونيو سنة 2012م، مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر الجزائية وأمن الدولة، المكتب الفني، 2012م، ص68-76.
والقضية رقم 168 لسنة 2012م جزائي أمن الدولة، جلسة الإثنين الموافق 31 من يوليو سنة 2012م، مجموعة الأحكام الصادرة من الدوائر الجزائية وأمن الدولة المكتب الفني، 2012م، ص80. كما نظر القضاء السعودي ممثلاً في المحكمة الجزائية المتخصصة في سبعة أنواع من القضايا المتعلقة بأمن الدولة خلال عام 2014م. (http://www.alhayat.com/Articles/7831282).

(27) European Commission/EACEA/Eurydice, 2016. Promoting citizenship and the common values of freedom, tolerance and non-discrimination through education: Overview of education policy developments in Europe following the Paris Declaration of 17 March 2015, p 6 .

- **نسق القيم الاقتصادية:** والمقصود بها مجموعة النظم الاقتصادية، وأنماط الضبط السلوكي التي تستخدمها شعوب دول مجلس التعاون لاستغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف وتحديد الأولويات بما يعزز الاقتصاد الوطني، ويحقق التكامل الاقتصادي[28]، وهي تشمل عدة أفعال ممثّلة بعدم التعدي على ملكية الآخرين، والبحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات، فاختلال نسق القيم الاقتصادية يؤدي إلى التأثير على الدخل القومي، ففي المشهد الكويتي أدّى الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعينة حول الأولويات الاقتصادية، إلى الاعتماد الكلي على القطاع النفطي والذي يشكل 91% من إجمالي الدخل القومي[29]، وكذلك من الممارسات التي تؤثر على الاستثمار في دول المجلس هو ما أشار إليه الكاتب خالد عبد الله الجار الله في مقال نشر بجريدة الرياض أن المشكلة التي يواجهها السوق العقاري في المملكة العربية السعودية اختلال في النسق الاقتصادية من خلال الاحتكار لمساحات شاسعة من الأراضي الخام داخل النطاق العمراني وخارجه وعدم الاستفادة من تطويرها أو بيعها لمطورين[30].

---

(28) أ. د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص 150- 152. كذلك انظر:

By Madeleine Sumption and Sarah Flamm, The Economic Value of Citizenship for Immigrants in the United States, Migration Policy Institute, Washington, p11.

(29) د. جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للدراسات، 2014م، ص 3. متوافر على الرابط: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/8/14/20148149195805580Economic%20diversification.pdf

(30) خالد عبد الله الجار الله، أسباب انخفاض أسعار العقار، جريدة الرياض، الرابط الإلكتروني: http://www.alriyadh.com/651124 .

- **نسق القيم الجمالية:** والتي نقصد بها الشعور بالبهجة والمسرة، التي يدركها الإنسان في البيئة المحيطة في الكون الفسيح[31]، وتشمل نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة، ومشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة، والاهتمام بالفنون كالتصوير والرسم، وفي هذا الإطار اعتمدت دول مجلس التعاون استراتجية ثقافية عام 2008م، والتي عزّزت الأنشطة الثقافية المشتركة كالملتقى الشعري، والمهرجان المسرحي، والمعرض الدوري للفنون التشكيلية والخط العربي وغيرها من الأنشطة التي تعزز نسق القيم الجمالية[32].
- **نسق القيم السياسية:** ونقصد بها فهم الاتجاهات والمعتقدات والقواعد المنبثقة من تاريخ وثقافة شعوب دول مجلس التعاون، لتعزيز القيم السياسية[33]، وتشمل احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم، واعتناق فكر سياسي معتدل، ومما لا شك فيه أن هدم نسق القيم السياسة في الوعي المجتمعي، وتجاهل ضرورة الحفاظ على كيان الدولة كبنية حديثة لضبط الأوضاع، وتنظيم حياة المجتمع وتوفير احتياجاته الأساسية، على المستوى الأمني والاقتصادي، يؤدي إلى ما نشهده اليوم من خراب ودمار وعدم استقرار في بعض الدول العربية التي شهدت ما بات يعرف بالربيع العربي، الذي نتج عنه فوضى ضربت أطناب أركان المجتمعات وهددت وحدتها المجتمعية[34].

---

[31] أ. د. حسن شحاتة، وأ. د. زينب النجار، مرجع سابق، ص 164.

[32] المسيرة والإنجاز، ط9، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، 2015م، ص 239- 251.

[33] أ. د. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص 337- 338.

[34] د. سالم حميد وآخرون، أوهام الربيع العربي وكوارثه التي لا تحصى، ط1، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، 2015م، ص 6.

- **نسق القيم الدينية:** ونقصد بها ضبط السلوكيات بضوابط ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل، ممّا يورث تقاربًا في الفكر والسلوك بين جميع شعوب دول مجلس التعاون[35]، وتشمل دحض الفكر الديني المنحرف، ونشر تعاليم الإسلام السمحة ووسطيته، وهذا ما أكّده البيان الخليجي الصادر عن الدورة الرابعة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنعقد في الكويت، في استنكار كل صور العنف والإرهاب والتخريب التي تتنافي مع الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السامية[36].
- **نسق القيم الاجتماعية:** ونقصد بها مجموعة من الأساليب التي تحدد طرق التفاعل بين شخصين أو أكثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في حدود نسق من الرموز المشتركة بين شعوب دول مجلس التعاون[37]، وتشمل التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء، والمساواة في الحقوق والواجبات*، والطلاق ودوره في التفكك الأسري[38]، حيث تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون إلى ارتفاع حالات الطلاق بنسبة 0.5% عام 2010م[39]، وهو ما يهدّد نسق القيم الاجتماعية في دول المجلس.

---

(35) أ. د. محمد رواس قلعه جي، ط1، المجلد الأول، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000م، ص 890.

(36) البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى، ط23، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، 2011م، ص 276- 277.

(37) أ. د. محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 446- 447.

* نصّ البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى والمنعقد في مملكة البحرين عام 1982م، على ترسيخ قيم المساواة بين مواطني دول المجلس في الحقوق والواجبات، للمحافظة على معطيات مسيرة التعاون. (البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى، مرجع سابق، ص 25).

(38) د. عبد الله سعيد آل عبود، مرجع سابق، ص 65- 72.

(39) النشرة الإحصائية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد العشرون، 2012، ص 34.

المطلب الثاني: النظريات العلمية الداعمة لقيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتعزيزها

ينطلق الباحثون في دعمهم لقيم المواطنة بدول مجلس التعاون وسبل تعزيزها من تخصّصاتهم العلمية، فمثلاً نجد أن علماء النفس عندما يتناولون تلك القيم يتناولونها من الناحية النفسية الصرفة فقط، بينما نجد أنّ علماء علم الاجتماع يتناولونها من الناحية الاجتماعية فقط، ولا يتطرّقون للجانب النفسي مثلاً، وكذلك الحال مع علماء القانون من جانب، والمختصون في المجال الأمني من جانب آخر، وهو ما دعانا لتناول النظريات العلمية التي تدعم قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتعمل على تعزيزها، ومن هذه النظريات على سبيل المثال لا الحصر ما هو آتي:

أولاً: نظرية التفكّك الاجتماعي

يعتبر عالم الاجتماع "ثورستن سيلين" رائد هذه النظرية وصاحبها، والذي يقيم نظريته على أساس الفرق بين قيم المجتمعات الريفية والمتحضرة، وكذلك الاختلاف في الثقافات داخل المجتمع الواحد – كمجتمع العمال والمدرسين والجنود–، ومن خلال إجراء مقارنة بين وضع الفرد في المجتمعات الريفية حيث شاهد انخفاض في حجم السلوك الانحرافي المعزز بالقيم، قياسًا على المجتمعات المتحضّرة، والتي تزداد فيها الانتهاكات للقيم المجتمعية[40]، ويرى في تفسيره أن المجتمعات الريفية يسودها مجموعة من القيم كالترابط

---

[40] م. د. يحي خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي– دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائية، مجلة، مجلة الآداب، العدد 107، جامعة بغداد 2014م، ص 396.

والتعاون والمساواة بين الأفراد في علاقاتهم وتعاملاتهم، وهو ما يعزز الانتماء للفرد فيشعر أنه يعيش في ظل أسرة واحدة، وبذلك نجد أن المؤشرات المحيطة بالفرد لها دور أساسي في ترسيخ قيم المواطنة لديه، على اعتبار أن أفراد هذه الجماعات يتعاملون وفقًا لتقاليد وعادات وقيم متشابهة وهو ما يؤدي إلى شعور كلّ فرد فيها بالاطمئنان والترابط والتعاون والأمان على حاضره ومستقبله. الأمر الذي يحول دون ظهور خروق للقيم كالاحتكار والفردية وهو ما ذكرناه عندما تطرّقنا للنسق الاقتصادية، الأمر الذي يعزز سلوك المواطنة الصالحة ومحاربة كل صور الانحراف عن قيم المواطنة، وأما في المجتمعات الحضرية فعلى النقيض تمامًا حيث تزداد احتياجات الأفراد وتكبر معها تطلّعاتهم وأحلامهم، وتتنوّع ثقافاتهم، ممّا يولّد الشعور بالفردية، وعدم الاطمئنان، وعدم المساواة، وتضارب المصالح الفردية والمصالح الجماعية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحصيل تلك الاحتياجات بكل الطرق، فيعجز الفرد عن التكيف مع الوسط الاجتماعي وينعكس عدم تكيفه في صورة اندفاع إلى السلوك غير المشروع لتلبية احتياجاته فيحدث خلل في القيم الاجتماعية[41]. والجدير بالذكر أن المفهــوم الأساسي لهذه النظرية ينبع من حقيقة التنظيم والتكامل الاجتماعي للقيم وما يرتبط بها من تناسق وانسجام بين الأفراد، وهذا الانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي، وهذا الشعور هو خط الدفاع الأول ضدّ الانحراف عن القيم المجتمعية، وإن انعدام ذلك الشعور بسبب التفكك الاجتماعي يضعف التناسق بين أفراد المجتمع ممّا يؤدي إلى ازدياد نسبة الانحراف عن القيم في المجتمــع، ولهــذا تــرى النظرية بأنّ تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد

---

(41) آمنة جمعة الكتبي، الشباب والجريمة، دراسة ميدانية، ط1، مركز بحوث رشطة الشارقة، 2010م، ص 55-56.

(في إطار الأسرة وفي إطار الحي وفي إطار المدينة) هو السبب الحقيقي الكامن من وراء ازدياد معــدلات الإجــرام والانحراف عن القيم وبخاصة في المجتمعات المتحضرة[42].

من خلال ما سبق تبين لنا أن رواد نظرية التفكك الاجتماعي ينظرون إلى القيم على أنها تنبع من التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأن الخلل لقيم المواطنة يحدث كلما تأثر المجتمع بالمؤثرات وتنوعت الثقافات وضعضعت الروابط بين أفراد المجتمع، ممّا يؤدي إلى تفكّك المجتمع وتضعف قيم مواطنة نتيجة الخلل الذي أصاب منظومة القيم تلك.

ثانيًا: النظرية البنائية الوظيفية

تسعى هذه النظرية إلى تفسير القيم من خلال التوازن والاستقرار في المجتمع، فعملت على تجاهل ما قد يتعارض مع أطروحتها من عمليات تثير التوتر، أو التفكك، أو الصراع في المجتمع، فهي تنظر للمجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيًّا يتألف من مجموعة من القيم المتكاملة مع بعضها، وكل منها يؤدي وظيفة إيجابية تساهم في البناء العام للمجتمع، وجميع هذه القيم تعمل في إطار من الاتفاقات المشتركة والإجماع القيمي، ومن هنا فإنّ الواقع يبنى نتيجة التأثيرات الاجتماعية التي تعكس الثقافة السائدة، والتجارب الذاتية، والمعاني والتجارب التعليمية المتعلقة بالمجتمع[43]، ويوضح بارسونز* أن الصراع بين القوة ناتج عن ثلاث مجموعات من العوامل:

---

(42) عبيد حويزي الدوسري، أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير- غير منشور-، جامعة مؤتة، 2009م، 8-9.

(43) أ. د. حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م، ص382.

* ولد تالكوت بارسونز في ديسمبر 1902م في الولايات المتحدة الأمركية، عمل في هيئة التدريس في جامعة هارفارد منذ عام 1927م حتى عام 1973م.

- ✓ كيف يقيم الفرد في ضوء معايير القيم المشتركة، فالمعايير كما يراها بأنها تلك القواعد المقبولة اجتماعيًّا التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم، وأمّا القيم فأفضل وصف لها هو أنها ما يعتقده البشر عمّا يجب أن تكون عليه الحياة، ولها تأثير في تحديد أفعال البشر[44].
- ✓ درجة السماح للأفراد بالانحراف عن القيم.
- ✓ السيطرة على الممتلكات بما فيها من تسهيلات والتي تشكل مصدرًا للامتيازات الفارقة في مجال تحقيق النتائج المرغوبة ومنع النتائج غير المرغوبة، وفضلاً عن ذلك فإن حيازة الممتلكات والتسهيلات هي دائمًا وإلى درجة كبيرة نتيجة لعوامل طارئة من زاوية المعايير القيمية للنسق[45].

يركز بارسونز دائمًا على حالة الاستقرار والنظام، فهو يعتبر أنّ النظرية الاجتماعية ما هي إلا محاولة للإجابة عن هذا السؤال: كيف يكون النظام الاجتماعي ممكنًا؟ وهذه قضية غالبا ما ارتبطت باسم الفيلسوف توماس هوبز* الذي يسلم بأن البشر في فطرتهم أنانيون تمامًا، وأن ذلك يفضي إلى حرب الجميع ضد الجميع، الأمر الذي يقضي وجود قيم اجتماعية لتهذيب تلك النزعة الطبيعية وضبطها[46]. وقد ذكر الباحث منصور المطيري في كتابه

---

[44] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م، ص 67.

[45] د. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة واصراع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 109-111.

* ولد توماس هوبز في أبريل1588 م، وكان عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي، ويعدّ أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر.

[46] إيان كريت، مرجع سابق، ص 68.

"الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع"، أنّ أحد العلماء لخّص الأفكار الرئيسة للنظرية البنائية الوظيفية في ست نقاط نوجزها في الآتي:

- ✓ يمكن النظر إلى أيّ شيء سواء أكان كائنًا، أم اجتماعيًّا، أم تنظيميًّا رسميًّا، أم حق العالم بأسره، على أنه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، فجسم الإنسان نسق وهكذا.
- ✓ لكلّ نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها، وإلا فإنّ النسق سوف تغني، أو يتغير تغيرًا جوهريًّا، وكذلك المجتمعات تحتاج أساليب لتنظيم سلوكها وغيرها من التنظيمات.
- ✓ لا بد أن يكون النسق دائمًا في حالة توازن، ولكي يبقى كذلك فلا بد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته، فإذا اختلت وظيفة أحد الأجزاء فإنّ الكل يصبح في حالة عدم اتزان. وهو ما يتجلى في صورة واضحة في البلدان العربية التي شهدت الربيع العربي، فالخلل الذي حدث في أجهزة الأمن وبخاصة الوضع الليبي أدّى إلى عدم التوازن في الحاجات الأساسية للمجتمع، وهي الأمن. ممّا أدى في نهاية المطاف إلى تسلّل عناصر من خارج ليبيا تحمل أيديولوجيات مختلفة ومتشددة لعبت دورًا كبيرًا في عدم استقرار واتزان المجتمع، وهي بذلك ضربت في صميم قيم المواطنة(47).

---

(47) د. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيًّا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، المنعقد بتاريخ 22-23 كانون الثاني 2014م، ص 4 منشور على الرابط الإلكتروني: http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Libya_in_20131.pdf .

- ✓ كلّ جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفيًّا؛ أي: يسهم في توازن النسق، وقد يكون ضارًّا وظيفيًّا؛ أي: يقلل من توازن النسق، وقد يكون غير وظيفي؛ أي: عديم القيمة بالنسبة للنسق.
- ✓ يمكن تحقيق كلّ حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلاً يمكن أن تقوم بها الأسرة، أو دار الحضانة، وحاجة المجتمع إلى التماسك، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي.
- ✓ وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة، فالتحليل الاجتماعي الوظيفي، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا الهدف، وهدف التفسير الوظيفي، هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق القيم ككل، لاستمراريته، أو في الإضرار بهذه الاستمرارية[48].

وتأسيًا على ما سبق، فإن النظرية البنائية الوظيفية تفسّر قيم المواطنة من خلال توازن النسق القيمية بين أفراد المجتمع، ومدى المشاركة الفاعلة من أطياف المجتمع في مختلف جوانب الحياة العامة والخاصة الذي يعزز بدوره قيم المواطنة، وبما أن الواقع الذي يعرضه الآخرون ليس حقيقيا في كل الأوقات، لذا سعى خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة إلى

[48] أ. د. سعيد ناصف، مدخل إلى علم الاجتماع – مفاهيم وقضايا–، ط1، الآفاق المشرقة ناشرون، الشارقة، 2015م، ص 72–73. كذلك انظر: منصور زوير المطيري، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع – الدواعي والامكان، ط1، مركز البحوث والمعلومات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، الدوحة، 1413هـــ ، ص 31–33.

توظيف هذه النظرية من خلال استطلاع آراء خبراء وشعوب دول مجلس التعاون حول تعزيز قيم المواطنة، للتحقق من الموضوع وتحويل النتائج إلى رؤية إستراتيجية تعنى بتعزيز قيم المواطنة لوقاية الأجيال من الانحراف.

ثالثًا: نظرية اللامعيارية (الأنومي)

لقد كان عام 1591م هو بداية ظهور مصطلح "Anomie" في اللغة الإنجليزية، ثم ذاع استخدامه في اللغة الفرنسية في القرن السابع عشر وبخاصة في ميدان "علم اللاهوت"، وكان المقصود به إهمال القانون أو الخروج على القانون وبخاصة القانون الإلهي، ثم شاع استخدامه في ميدان علم الاجتماع من خلال الدراسة الشهيرة للعالم إميل دوركايم* بعنوان "الانتحار"، وقد ذكر فيها دوركايم أشكال مختلفة للانتحار من بينها ذكر الانتحار اللامعياري باعتباره أحد أشكال الانتحار[49]، مرّ مفهوم الأنومي لديه بمرحلتين أساسيتين هما:

- ✓ **الاتجاه الوضعي:** يؤكد على ضرورة تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء ظواهر من نفس طبيعتها.
- ✓ **الاتجاه العضوي:** يؤكد على أهمية المماثلة بين المجتمع والكائن الحي، والمجتمع له حياة من طبيعة أرقى من تلك التي لأفراده؛ أي: أن له ذاتية كلية شمولية[50].

---

* ولد إميل دوركايم في إبريل 1858م، وهو فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث.

(49) حسن بن علي عبد الله الشيخي، اللامعيارية (الآنومي) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م، ص 40.

(50) د. حسين شبكة وآخرون، مقدمة في علم الاجتماع – النظريات والمناهج–، ط1، ج1، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1988م، ص 37.

ويرى دوركايم أن المجتمع بأسره عبارة عن مجموعة من المعايير والقواعد الأخلاقية والقيم، فالواقع بالنسبة له ليس واقعًا ماديًّا على الإطلاق ولكنه واقع فكري، وهذا الفكر المحدود لكلّ ما عداه من صور الحياة الاجتماعية، كما أنه يعتبر الفكر شيئا مستقلا بذاته يمارس قهرًا على أفراد المجتمع وليس عليهم إلا أن يتبنوه، وإلا فإن المجتمع سوف يصاب بالتفكك[(51)]، ويرى أنه يمكن التعرف على التماسك الاجتماعي السائد في مجتمع ما من خلال ملاحظة نوع الجزاءات السلبية أو القوانين التي تفرض على من يخالف القيم المجتمعية، ففي المجتمع الذي يسود فيه التماسك الآلي نجد أن القانون السائد فيه هو ما أسماه دوركايم بالقانون القمعي أو الانتقامي، حيث توقع الجزاءات على الشخص المخالف لمعايير الجماعة، أما في المجتمع الذي يسود فيه التماسك العضوي فنجد هنالك القانون الإصلاحي؛ أي: أن الجزاءات التي توقع على المخالف لا تهدف إلى الانتقام منه ولكنها تهدف إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه من قبل[(52)].

أمّا عن تقسيم دوركايم للقيم في علم الاجتماع، فإنه صنفها إلى ثلاث موضوعات رئيسة، وهي: المورفولوجيا الاجتماعية، والمعنية بالتركيبة الجغرافية، وكثافة السكان وكل ما شابه ذلك، وأثرها في تعزيز أو إضعاف قيم المواطنة، أمّا الصنف الثاني فهو الفسيولوجيا الاجتماعية: وتتضمن العمليات الديناميكية لقيم المواطنة كالعقيدة والأخلاقيات والقانون والحياة الاقتصادية والجمال واللغة، وكل واحدة منها يمكن أن تكون مادة لموضوع

---

(51) د. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع- دراسة نقدية-، ط2، دار المعارف، 1979م، ص 105- 106.

(52) د. عدلي علي أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 122.

الفسيولوجيا الاجتماعية، أما الموضوع الثالث فهو علم الاجتماع العام: وهو عبارة عن المحاولات التي تبذل في سبيل اكتشاف القوانين الاجتماعية العامة – قيم المواطنة – التي تظهر في العملية الاجتماعية، وموضوع علم الاجتماع هو دراسة الظواهر الاجتماعية، ومدى ارتباطها بقيم المواطنة[53].

بناءً على ما تم بيانه في **نظرية اللامعيارية** فإن تفسير القيم المواطنة مبني على العلاقة التفاعلية بين أطياف المجتمع، فكلما كان هنالك تفاعل سواء أكان ذلك لقضية تؤرق المجتمع أم بناء منظومة إستراتيجية لتنمية شاملة تجعل من المجتمع الخليجي متماسكاً أكثر، وهو في المقابل يعزّز قيم المواطنة العربية، ومن الأمثلة على ذلك استجابة دول التعاون للنداء الذي أطلقه الرئيس الشرعي لليمن، ليعكس واقع الترابط والعلاقات التاريخية والثقافية، على اعتبار استقرار اليمن من استقرار المنطقة الخليجية كلّها، وهو ما دعانا إلى تحديد القضايا المشتركة من خلال العوامل الموحدة والمجزئة لدول المجلس.

رابعًا: النظرية النفسية

لا يختلف مفهوم النظرية في علم النفس كمفهوم عن غيره من العلوم الآخرى، فهي تهدف إلى دراسة سلوك الإنسان وتطور هذا السلوك ودراسة العوامل المختلفة التي تؤثر في سلوك الإنسان، وتوافقه وتكيفه مع البيئة المحيطة به، وكذلك دراسة النشاط العقلي، وعمليات الانفعال، والدوافع، وتحليل شخصية الإنسان ككل باعتبارها شخصية مركبة، وكنشاط عقلي مركب تتداخل فيه عمليات ووظائف ومؤثرات متعددة[54]، إلا أن المختصين

---

(53) د. حسين شبكة وآخرون، مرجع سابق، ص 39– 40.

(54) د. حسين شبكة وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

والباحثين النفسانيين ينظرون إليها من زاوية مختلفة، فهم ينظرون لها على أنها مجموعة من المفاهيم المجردة التي تساعد على الربط بين مجموعة من القوانين غير المرتبطة، أو أنها نسق فكري ينظم مجموعة من المفاهيم أو مجموعة من الظواهر المتشابهة[55].

فهم يرون أن أغلب اتجاهات علم النفس تميل إلى رد القيم إلى محتوى الوعي والوجدان النفسي بما تضطرب معه الرغبات والمشاعر، فليس ثم قيمة إلا ما كان يرضي رغبة أو يثير انفعالاً أو يتجسد دافعًا، وبذلك لا تكون القيمة صفة خاصة بالموضوعات بل نسبية تلحق بأنواع الذوات؛ أي: إنها تربط القيمة بالذات الشخصية، بينما يرى آخرون أن هناك عدد من المجالات التي تحدد الدراسات السيكولوجية ممثلة بالآتي:

1. **المجال الأول:** قياس القيم: أسفر الاهتمام بهذا الموضوع عن عدة دراسات تعنى بالفروق القيمية بين الجماعات والأفراد؛ أي: العلاقة بين بعض المتغيرات مثل (الجنس، الدين، الذكاء)، وتهتم ببيان الفروق الفردية لمقياس القيم.
2. **المجال الثاني:** أصل القيم وتطورها داخل الفرد: يهتم بدراسة كيف يقوم الأطفال خلال عملية غرس القيم باكتساب نسق القيم الثابت من سلوك الكبار.
3. **المجال الثالث:** تأثير القيم في الأفراد ووظيفتها: وهو يهتم بتأثيرها في العمليات الإدراكية مثل الاختيار – الإدارك الاجتماعي– الاستجابة اللفظية[56].

---

[55] د. محمد السيد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص 15.

[56] د. وعد إبراهيم الأمير، دور التلفزيون في قيم الأسرة، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمَان، 2013م، ص 58- 59.

أمّا كورزيني فيرى أن القيم تنبع من نتائج الاضطرابات النفسية العقلية، والصراعات النفسية، في تحقيق القيم وانتهاكها، ويتجلى ذلك من خلال تصنيفه للمجرمين، فالموقف قد يولّد انفعالات ودوافع لاشعورية تدفع بصاحبها لانتهاك قيم المجتمع، كسرقة رغيف خبز ليتفادي الموت جوعًا، فهو في صراع بين قيم البقاء وعدم أخذ مال الغير[57].

وأمّا القيم عند فرويد* فهي نتاج دوافع وانفعالات نفسية، قائمة على فهم الأنماط الشخصية والخصائص النفسية والانفعالية ودوافعه اللاشعورية، ولكنه يحوّل طاقاتها عن موضوعها الأصلي إلى موضوع بديل ذي قيمة ثقافية واجتماعية، وتنصب هذه العملية على الدوافع الجنسية المميزة لمراحل النمو المبكر السابق على التناسلية[58].

ومن خلال ما تقدّم نرى ضرورة وضع خطط استراتيجية تعزز قيم المواطنة للوقاية من الانحراف على اعتبار أن علماء النفس يعتبرون قيم المواطنة نتائج مرتبطة بالقيمة الذاتية للشخص، من خلال إرضاء رغباته في الحفاظ على مقدرات الدولة وصونها من كلّ ما يمسّ أمنها بسوء، ويقابل ذلك رغبة الآخرين في انتهاك قيم المواطنة لإشباع حاجياته دون النظر للعواقب المترتبة على انتهاك قيم المواطنة، كما أن بناء نسق قيم المواطنة يكتسب من خلال غرسه في نفوس شعوب المنطقة.

---

(57) د. عبد الرحمن محمد العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990م، ص 17. كذلك انظر: د. محمد شحاتة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص 162- 163.

* ولد سيغموند فرويد في مايو 1856م، وهو طبيب نمساوي من أصل يهودي، اختصّ بدراسة الطب العصبي، ومفكر حر يعتبر مؤسس علم التحليل النفسي.

(58) د. عادل يحيى قرني، علم الإجرام، ص 77. كذلك انظر: د. وعد إبراهيم الأمير، مرجع سابق، ص59.

خامسًا: نظرية مثلث الجريمة (الجهاز الشرطي واتجاهات تفسير الجريمة):

شهدت علوم الشرطة نظريات عديدة لتفسير الجريمة، التي يسبقها اختلال منظومة القيم المجتمعية، منها: نظرية مثلث الجريمة القائمة على المجني عليه والفاعل والفعل الإجرامي، فالجريمة لا يتصور وقوعها إلا بتفاعل عناصرها الثلاث، ولذلك فإن الوقاية من الجريمة لا بد أن تشمل العناصر الثلاثة[59]، على اعتبار أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية قديمة مستمرة تعاني منها سائر المجتمعات البشرية، رافقتها بأشكالٍ وصورٍ شتى ما دامت البشرية وإن كانت نسبية بين المجتمعات نظرًا لظروف زمان كل مجتمع من المجتمعات، فمع نمو المجتمع تنمو الجريمة وتتطور أساليب ارتكابها، لتصبح أكثر تعقيدًا وليتّسع ضررها على المجتمع، الأمر الذي يتطلب من جهاز الشرطة القيام بإجراءات تحدّ من خطورتها، وهنالك من العلماء الذين يرون الجريمة ضرورية من أجل التطور ومن أشهر المؤيدين لهذا الرأي دوركايم، والذي يبرر رأيه أن الرقي والتقدم يحتاج إلى الحرية وكل مجتمع يسعى للتطور لا يمكن له أن يصل إلى غايته إلا عندما يوفر لأفراده نوعًا من الحرية، فتستغل من بعض الأشخاص الذين يفهمون الحرية من منظورهم فيقترف الجريمة بحجة الحرية، وبما أن الجريمة ترتبط بالحرية فإنه يرى أن الجريمة دليل على التطور المجتمعي.[60]

---

(59) د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، إستراتيجية ونظريات العمل الشرطي إستراتيجية النقاط السبع نموذجًا، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 14، العدد 3، أكتوبر 2005م، مركز بحوث شرطة الشارقة، ص 49.

(60) فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 1997م، ص 386.

ومن الأهمية بمكان القول بأن التغيير ساهم بتطور أنماط الحياة البشرية سلبًا وإيجابًا، الذي صاحبها حدوث صراعات بين الحضارات، فكانت نتائجها مدمرة على البشرية، ممّا استدعى إنشاء جهاز تكون مهمّته الحفاظ على الأرواح والممتلكات، عرف فيما بعد بجهاز الشرطة[61]، وقد توسّع نطاق عمل الشرطة نتيجة لتأثره بمعظم التغيرات في المجتمع، فلم تعد الشرطة مقصورة على طبيعة عملها التقليدية المتمثلة في القبض على المجرم بل تعمّق دورها وأصبح يشمل الوقاية والرقابة والرعاية والإصلاح كما تأثرت بالنظريات الجنائية الحديثة التي تثبت رعاية المجرم وإصلاحه والوقاية من الجريمة بوجه عام حيث أصبح تركيز أعمال رجال الشرطة بالإضافة إلى منع الجريمة قبل وقوعها، الوقاية منها وتقليل فرص ارتكابها إلى جانب حرصها على تأمين الحياة الاجتماعية الكريمة لجميع أفراد المجتمع لتقوية العلاقة بين أفراد الشرطة وأفراد المجتمع، وإنّ الأفعال المكونة للجريمة والتي يرتكبها الحدث غالبًا ما ترجع أسبابها إلى أسباب أسرية أثرت في نفوسهم وأدّت إلى انحرافهم، فكان تركيز العمل الأمني ينصبّ على محاولة إصلاحهم[62].

ونتيجة للتغيرات الحديثة والطفرة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعلمي الهائل إلى جانب تزايد أعداد الهجرة الوافدة إلى مجتمع دول مجلس التعاون بثقافاتهم وقيمهم المختلفة والانفتاح العالمي عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة تأثّرت الأوضاع الاجتماعية وتبدلت بعض القيم المجتمعية المتعارف عليها في الماضي، وبرزت مشكلات حديثة أدّت إلى انحراف الأحداث، وقد تصل في بعض الأحيان إلى ارتكاب

---

(61) أحمد المرتضي البكري أبو حراز، المختصر في تاريخ الشرطة، ص: 5- 6 .

(62) عبد الله ناجي القيسي، أسباب جنوح الأحداث ودور الشرطة في مواجهته، (دراسة مقارنة) رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الشرطة، أكاديمية الشرطة، 2002م، ص: 545- 546 .

الجريمة وبالتالي انعكست تلك الظروف المجتمعية التي تشهدها الأسرة الحديثة على منظومة قيم المواطنة[63]، لذا سعت أجهزة الشرطة بدول الخليج العربي إلى بناء منظومة إستراتيجية أمنية للحد من هذه الانحرافات، فمثلاً منها: النقاط السبع بدولة الإمارات العربية المتحدة[64]، والإستراتيجية القطرية للأعوام 2011- 2016م القائمة على ركائز خمسة، منها: الأمن العام، والعلاقة مع المجتمع[65]. وهو ما سنسعى إلى بيانه في الدراسة من خلال ربط نظرية مثلث الجريمة في بناء إستراتيجي لمنظومة قيم المواطنة لأبناء دول مجلس التعاون.

المبحث الثاني
العوامل الموحّدة والمجزئة لقيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون

تمرّ معظم المجتمعات بظروف متعددة تسهم في إحداث تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية، تحمل تلك التحوّلات في طابعها شقًّا إيجابيًّا وسلبيًّا، فقد تكون هذه العوامل معززة للنمو والتطور الاجتماعي، أو تكون عوامل مجزئة ينتج عنها آثار خطيرة على النسق القيمي، تترسخ بعدها شيئًا فشيئًا أنماط سلوكية واتجاهات مختلفة عمّا كانت عليه قيم واتجاهات السلوك من قبل.

---

(63) د. عبد الكريم عبد الله الحربي، الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية، ندوة المجتمع والمدن في دورتها السنوية الثالثة المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من تاريخ 11-14 إبريل 2004م ، ص 671. كذلك انظر: نبيل محمود حسن، الشرطة وإنفاذ أحكام حقوق الإنسان، ط1، دار المصرية للطباعة والنشر، 2009م، ص 32-34 .

(64) موقوع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة:
http://snrd.ae/ar/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-

(65) موقع وزارة الداخلية بدولة قطر: https://www.moi.gov.qal .

إلى جانب إدراك دول المجلس بالعوامل الموحّدة لشعوبها أسس على إثرها منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فأرسى نظامها الأساسي تلك العوامل ومنها السمات المشتركة والأنظمة المتشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، واللغة العربية، والتاريخ والمصير المشترك، والذي يقابله خطورة التحديات التي عصفت وتعصف بالمنطقة، وممّا لا شك فيه أن قضية قيم المواطنة بدول مجلس التعاون شهدت متغيرات حادة في المرحلة الماضية، بدءًا من الاستعمار، ومرورًا بالغزو العراقي للكويت، والاحتلال الأمريكي للعراق*، والتمدّد الإيراني، والحرب الأهلية في سوريا، والتمرّد الحوثي، إلى جانب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي ساهمت في ضعضعة قيم المواطنة بدول المجلس، وفي هذا المبحث سنتناول العوامل الموحدة والمجزئة بدول مجلس التعاون الخليجي بشيء من التفصيل في مطلبين:

المطلب الأول: العوامل الموحّدة لقيم المواطنة بدول مجلس التعاون

تكمن أهمية العوامل الموحّدة لقيم المواطنة في دول مجلس التعاون في أنها حجر الأساس الذي تمّ بموجبه تأسيس مجلس التعاون الخليجي، بوصفه مبادرة عربية رائدة

---

* مثل الإعلان البريطاني الانسحاب من المنطقة في عام 1967م، الفرصة لبناء منظومة قيم مستقلة بهويتها العربية الإسلامية بعيدًا عن التأثيرات الخارجية من خلال استقلال دول الخليج العربية بسيادتها على أراضيها، إلا أن هنالك بعض الأحداث عملت على محاولة الإخلال بهذه المنظومة، ومنها على سبيل المثال: الغزو العراقي للكويت، فضلاً عن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، الحدث الأكثر تأثيرًا في منظومة أمن الخليج العربي، محدثة بذلك التحوّل الأهم في نظم قيم المواطنة على مستوى دول الخليج العربية حيث أصبحت هنالك بعض الأبواق المأجورة التي تحاول تأجيج النفس الطائفي فيها. (د. عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي، ط1، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009م، ص 9).

تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس، الذي انصبت جهوده في تبني كل ما من شأنه أن يعزز عوامل قيم المواطنة بدول المجلس، تلك العوامل التي سبق أن حددها خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة في المبحث الأول من هذه الدراسة والتي سنفرد لها في هذا المبحث مطلبًا كاملاً للوقوف على أبعادها وتداعياتها وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

أولاً: عامل اللغة العربية

تعرّف اللغة العربية بأنها: "كلّ ما حفظ من كلام العرب ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني"[66]، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في دول مجلس التعاون حيث نصّت عليها التشريعات والأنظمة الأساسية كما بيّنا، فهي لغة التواصل والتفاهم والرابط القومي لشعوب دول المجلس، وتشكّل اللغة العربية أداة المعرفة التي توضح نمط تفكير وفلسفة الشعوب وما يؤمن ويلتزم بها خلال علاقتهم بأنفسهم أو بغيرهم من الشعوب العربية، كما أنها تعبر عن تاريخهم ومشاعرهم وطموحاتهم وآمالهم، وتمكن الإنسان من بيان قيمه ومدى ولائه وانتمائه لوطنه، وهي بهذا تعدّ السجل التاريخي الحضاري للمجتمع[67].

---

[66] وليد عبد الهادي العويمر، أثر العولمة على اللغة العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 2، الجامعة الإردنية، 2011م، ص 475.

[67] أ. د. محمد توهيل اسعيد ود. يوسف محمد شراب، مجتمع الإمارات: الأصالة والمعاصرة، ط3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، 2011م، ص 47.

وتعدّ اللغة العربية ركنا مهمًّا من أركان الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة في الحاضر والمستقبل، وهي القاعدة المتينة للسيادة الوطنية والقومية والإسلامية، والعنوان والقيمة لشعوب دول المجلس مما يجعلها أساس وحدتهم وتماسكهم، وأيضًا تعدّ الحافظ والأمين على ثقافتهم وحضارتهم، كما إنها تعكس قيمهم وأفكارهم ومبادئهم وعاداتهم وتقاليدهم، فهي منارة وواجهة لكافة ما يدور بالمجتمع من أفكار وآراء وتفاعلات وعمليات للاتصال والتواصل بين أبنائه، وهي المشترك الرئيس والفاعل في كافة جوانب الحياة بين أبناء الأمة الواحدة، وفي نظام رموزها يتم التعبير عن التنظيم الكامل لحياة الحضارات وأنماط أفكارها[68].

ولعل ما يميز اللغة العربية عن سائر اللغات عدة مميزات منها:

- إنها لغة القرآن الكريم المنزّل من الله عز وجل على قلب محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، فهي اللغة التي فضّلها الله على سائر اللغات، وختم بها الكتب السماوية.
- قدرة اللغة العربية على التكيّف والتأقلم ومن ثمّ البقاء والاستمرار عبر العصور بالرغم من كثرة الشدائد والمصاعب والغزو والطعن الذي وجّه لها.
- إنها إحدى اللغات الرسمية العالمية المعترف بها في الأمم المتحدة [69].

---

[68] د.عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ولغة الحضارة، ط4، مؤسسة مختار للطباعة والنشر، 2012م، ص 8.

[69] وليد عبد الهادي العويمر، مرجع سابق، ص 476.

إلا أنّ اللغة العربية في الوقت الراهن تتعرض إلى هجمة شرسة لفصل أبناء الدول العربية عن هويتهم العربية، حيث أدرك المستعمر أهمية اللغة العربية وخطورتها على نفوذه فعمل جاهدًا على محاربتها وطمس معالمها وهباتها الأساسية على الحضارة الإنسانية وتزوير حقيقة ماضيها والطعن بوجودها، كما سعى إلى إغراق المجتمعات العربية بمختلف الهجرات الأجنبية حتى يعيش أبناء المنطقة حالة الاغتراب عن لغتهم[70]، كما أن انحسار الحضارة العربية الإسلامية والذي قابله توسع دور اللغات الأجنبية على حساب لغة الضاد، من تدريس واستخدام في مختلف مناحي الحياة اليومية[71]، ويؤكد الدكتور سيف بن ناصر المعمري في بحثه "التربية من أجل المواطنة" أن مفهوم المواطنة الذي يضمن داخل المناهج الدراسية لا يزال بعيدًا عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهّلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، وتكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع للمشاركة وتعمّق الانتماء، ممّا ساهم ذلك في تعميق الفجوة بين الشعوب العربية ولغتهم[72].

---

(70) أ. د. محمد توهيل اسعيد ود. يوسف محمد شراب، مرجع سابق، ص 55. د. إحسان محمد الحسن، تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الثقافي، الرياض، 1998م، ص 17.

(71) د. عبد العزيز بن عثمان التويجري، مستقبل اللغة العربية، ط2، المنظمة الإسلامية لتربية والعلوم والثقافة– إيسيسكو–، الرباط، 2015م، ص ص 53 و64.

(72) د. سيف بن ناصر بن علي المعمري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، يوليو 2014م، ص 38.

بناءً على ما سبق يرى خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة أن الدور الأساسي للارتقاء باللغة العربية التي تعزز قيم المواطنة، والانتماء بحق إلى لغة القرآن الكريم ينبع من إعادة النظر في نظم تعليمها، القائم على فهم اللغة العربية، وترسيخ شخصية اللغة العربية في نفوس أبناء المنطقة، والتوسع في نشر اللغة العربية وتقديم الدعم للأفراد والمؤسسات لنشر اللغة، واعتماد منظومة إستراتيجية على مستوى دول المجلس تشمل خطط تشغيلية للعناية بالمناهج التعليمية ووسائل تعليمية متطورة، تراعي الفروق الفردية، وتستجيب إلى المتطلبات العصرية.

ثانيًا: عامل العقيدة الدينية

للدين الإسلامي أثره في حياة الفرد والمجتمع، فهو يضع المبادئ والقيم ما ينظم بها علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بمجتمعه، والقيم الدينية ليست مبادئ نظرية، بل هي سلوك وواقع حياة، وهي تنتج مواطنا صالحا، فإذا ما تحقّق ذلك قام التعاضد والعدل والمساواة بين أفراد المجتمع(73)، إنّ الناظر إلى مقوّمات قيم المواطنة بدول مجلس التعاون النابعة من العقيدة الدينية الإسلامية يجد أنها عامل إثراء لدعم روابط المجتمع، وتوثيق صلاته، وتدعيم حوارات أطيافه، وليست هذه المقومات الدينية رافدًا للصراع والتمزق والخلاف، وإنّ حقيقة الإسلام قد جاء بمنظومة متكاملة من المبادئ والقيم، منسجمًا مع فطرته السوية، ومغذّيًا لروحه، وملبّيًا لمتطلبات الحياة الكريمة، وهي منظومة محكمة النسيج، مترابطة الحلقات(74).

---

(73) محمد كامل حته، القيم الدينية والمجتمع، دار المعارف، القاهرة، 1983م، ص 5.

(74) أسامة أبو العباس شهوان، منظومة القيم الإسلامية وأثرها في تأكيد التعايش في المجتمع المعاصر، 2012م، ص 27.

أضفى اعتناق الجزيرة العربية للدين الإسلامي الوحدة الروحية على الطابع الثقافي والحضاري للمجتمع، فأرسى مبادئ المواطنة في المجتمع الإسلامي الأول، عندما وضع الرسول صلى الله عليه وسلم ميثاقا لأهل المدينة من المهاجرين والأنصار، وكذلك اليهود عند هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة*، وهو دليل على بذل الرسول الكريم صلى الله عليه سلم للإصلاح والتأسيس والبناء[75]، ولقد قام بعض المحققين بصياغة الوثيقة في 47 بندًا، فخصّ اليهود بـــ 13 بندًا ممّا يدلّ على عناية السنة النبوية بالحقوق السياسية والاقتصادية لليهود وغير المسلمين في المدينة المنورة[76].

فعزّز الإسلام قيم المواطنة فقرّر قيم المساواة لأفراد المجتمع، يقول رسول الرحمة صلى الله عليه وسلم: "أَنْتُم بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ" [77]، وهذه المساواة قد قررها القرآن في مواضع عديدة[78]، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: 1]، وإنما يتفاضلون بحسب عملهم، يقول تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾

---

* جاء في الميثاق النبوي: "وإنّ يهود بني عوف أمّة مع المؤمنين: لليهود دينهم... وإنّ بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.." (محمد عبد الملك بن هشام، ج2، السيرة النبوية لابن هشام، ط7، ج4، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، 2009م، ص 452-454).

[75]- أبو بكر جابر الجزائري، هذا الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم يا محب، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2003م، ص 146.

[76] د. حكمت بشير ياسين، عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، ط1، بحث فائز بجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العلمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، المدينة المنورة، 2005م، ص 451-455.

[77] سنن أبي داود، أبواب النوم، باب في التفاخر بالأحساب، حديث رقم 5116.

[78] فاطمة صالح الجارد، عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، ط1، بحث فائز بجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العلمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، المدينة المنورة، 2005م، ص 143.

[الأحقاف: 19] ، ولا يجوز تعريض شخص لخطر أو ضرر بأكثر مما يتعرض له غيره" الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ" [79] ، فالإسلام يصادر كل فكر ما من شأنه التفرقة بين أفراد المجتمع على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين هو مصادرة مباشرة لهذا المبدأ الإسلامي العام.

والإسلام حرص على تعزيز القيم الاقتصادية من خلال الانتفاع بالموارد الطبيعية والسير في طلب الرزق بتوفير فرصة عمل للفرد مكافئة لفرص غيره، يقول تبارك وتعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك: 15]، ولا يجوز التفرقة بين الأفراد كمًّا وكيفًا، يقول تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: 7-8].

إنّ قيم الإسلام نظّمت أسس المواطنة القائمة كما بيّنا على الالتزام، والاحترام، المتبادل في العلاقة الإيجابية بين أطرافها الرئيسية (المواطن، المجتمع، النظام السياسي)، فبيّن أنّ على الحاكم المسلم أن يقيم سلطة شرعية تحمي وتنصف وترفع الظلم والضرر عن الأفراد، وهذه السلطة لا تستقيم إلا بالضمانات الكفيلة بحيدتها واستقلالها، يقول صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ" [80]، وألزم الإسلام الفرد بأن يدافع

[79] سنن أبي داود، كتاب الجهاد، المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم، باب في السرية ترد على أهل العسكر، حديث رقم 2751. سنن ابن ماجه – كتاب الديات – المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم، حديث رقم 2683.

[80] صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، حديث رقم 3428. سنن النسائي – كتاب البيعة – إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، حديث رقم 4196.

عن حق أيّ فرد آخر، وأن يشهد بما علم قبل أن يسألها[81] يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا أَوْ يُخْبِرُ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا" [82] وأن يتطوع بها حسبه دون طلب من أحد. وعلى الحاكم أن يسوس الناس بالعدل والمساواة فتكتمل المحبة بين الراعي والرعية، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ"[83]، فهذه المحبة المتبادلة هي التي حثّ عليها الإسلام، فمن كرم الإسلام أن نسج علاقة وثيقة بين الراعي والرعية ففي بعض حالات الزواج يكون الإمام وليًّا للفتاة التي ترغب في الزواج، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ له"[84]، فيا سبحان الله، أيّ دين هذا يحث على بناء علاقة بين الراعي وبين الفتاة الضعيفة التي انقطعت بها السبل فيكون بمثابة الأب لها. ويقابل ذلك حقوق لولي الأمر فالسمع والطاعة لولاة أمر المسلمين واجب على كل مسلم ما دام المسلم لم يؤمر بمعصية الله تعالى، يقول الحسن البصري: "هم يلون من أمورنا خمسة: الجمعة والجماعة والعيد والثغور والحدود"، وحث الإسلام على المحافظة على مكتسبات الأوطان وتقدير مؤسساته واحترام أنظمته والمحافظة على ثرواته، وعدم السماح لأحد أيًّا كان بالإساءة للوطن، مع بيان حكم الشرع في السمع والطاعة، يقول تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ"

---

[81] يوسف بن علي بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1، تحقيق مصطفي بن أحمد ومحمد عبد الكريم، 1967م، ص 292– 293 .

[82] موطأ مالك، كِتَاب الْأَقْضِيَةِ، ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها، حديث رقم 1426.

[83] رواه مسلم، كتاب الإمارة، حديث رقم 1855.

[84] رواه ابن ماجه، كتاب النكاح، حديث رقم 1880. كذلك انظر: محمود المصري، موسوعة الحقوق الإسلامية، ط1، ج3، مكتبة الصفا، القاهرة، 2008م، ص 145– 159.

[النساء: 59]. كما أن المناسبات الدينية المشتركة تعزز من قيم المواطنة كصيام شهر رمضان والأعياد، وقواعد السلوك بما فيها الشعائر الدينية وتعاليم ومبادئ من أسس وتشريعات كل هذه الأمور لها الأثر الكبير في تعزيز الوحدة بين شعوب دول المجلس، ورسّخ الإسلام معاني المحبة والأخوة في المجتمع الخليجي، ومن الأمثلة على ذلك: دخول قوات درع الجزيرة لمملكة البحرين في أحداث 2011م، وهم يتمثلون في قوله صلى الله عليه وسلم: مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى" [85]، ومما لا شك به أن الاقتداء بهدي الإسلام له نتائج على المجتمع، فقد أسهم هذا العمل على تعزيز قيم المواطنة والترابط بين دول المجلس.

ثالثًا: عامل الموروث الثقافي

يعدّ الموروث الثقافي جزءًا لا يتجزأ من مكوّنات قيم المواطنة، فالثقافة هي نتاج بشري خاص، وهي مكتسبة، وهي قابلة للتغيير والتعديل وليست جامدة، وتتغير الثقافة بما تضيفه إليها الأجيال الجديدة من خبرات وأدوات وقيم وعادات وأنماط سلوكية، فهي تنتقل من جيل إلى آخر على شكل نظم وتقاليد وعادات وأفكار ومعارف يتوارثها الخلف عن السلف، كما أنها تنتقل من وسط اجتماعي إلى آخر، كما أنها تمتاز بالتكامل[86].

---

[85] رواه مسلم، كِتَاب الْبِرِّ، وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ بَاب تَرَاحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَعَاضُدِهِم، حديث رقم 4691.

[86] التجاني مياطه، دور التراث المادي واللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السادس، أبريل 2014م، ص 155.

فالناظر في الموروث الثقافي لدول مجلس التعاون يعي أن مقوماته واحدة، فكما هو معروف أن العرف* جزء من المكونات الثقافية يؤلف بين مجتمع الخليج وفق نظم وآراء واحدة، ويشعرون بمدى أهميتها في حياتهم، فيخضع الأفراد لها لأنها تستمد سلطتها من ثقافة المجتمع، فالخروج عليها يعدّ خرقا لقيم المواطنة، حيث يستهجن المجتمع ذلك الفعل المخالف للعرف، فمن الأعراف الموحّدة ما نشهده من الملابس التي يرتديها أبناء دول المجلس، وفي المناسبات كالأفراح والأعياد والعزاء وغيرها، واحترام كبار السن، والكرم ومساعدة الجار والفقير والمحتاج، فسعت إلى وضع مقترح ميثاق حوكمة صناديق ومؤسسات الزكاة بدول مجلس التعاون الذي طرح في ملتقى "حوكمة مؤسسات وصناديق الزكاة الخليجي"[87]، والحملات الإغاثية التي قامت بها دول المجلس للشعوب المنكوبة، والناظر في العادات يراها متشابهة بين أبناء دول مجلس التعاون، مثل: عادات الطعام ووضع المائدة على الأرض والأكل باليد اليمنى، كما أن كثيرا من الفنون والآداب المتشابهة بين أبناء المنطقة، كالرقصات الشعبية كالعرضة، والفنون التشكيلية كنمط حفلات الأفراح، والفنون التطبيقية كإنشاء السفن، والعمارة تعطي طابعًا متميزًا للحياة الاجتماعية المصاحبة لنظام المدينة في المجتمعات الخليجية، وأنواع الزينة كالحناء وغيرها، والأدب الشعبي من شعر وقصص وأمثال وغيرها[88].

---

* العرف في علم الاجتماع هو "أنماط السلوك المقبولة والتقليدية إلى جانب أنها محددهة ومعينة بكل دقة، وإذا خالف الفرد قواعد العرف فإنه يعاقب به إذا اقترف هفوة أو زلة تتصل بالأساليب الشعبيـــــة". (د. عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 191).

(87) موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر: http://www.islam.gov.qa/Article. .

(88) أ. د. محمد توهيل اسعيد ود. يوسف محمد شراب، مرجع سابق، ص 45- 53. كذلك انظر: د. إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 36- 37.

رابعًا: الوطن (الجغرافيا والتاريخ)

يعدّ الوطن عاملاً أساسيًّا من العوامل الموحدة لدول مجلس التعاون الخليج، فالوحدة الجغرافية مقومٌ مهمٌّ للمجتمع، وهي فضلاً عن ذلك تعد من أسباب القوة في كل وحدة سياسية، إذ إنّ التقارب الجغرافي يعد من أولى مقومات الوحدة لدول المجلس، وكلما زادت درجة التلاصق والتقارب الجغرافي، كلما أدى ذلك إلى مزيد من التماسك بين أبناء المجتمع الخليجي(89)، سنبين في إطار عامل الوطن باعتباره عاملا موحدا لدول المجلس في نقطتين: الأولى وهي الجغرافيا، والثانية التاريخ المشترك.

الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون:

تقع دول مجلس التعاون في منطقة إستراتيجية حساسة، فتمتد رقعة مجلس التعاون على طول الساحل الغربي للخليج العربي، وعلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وتضم جزيرة العرب برمتها عدا الجمهورية اليمنية*، كما تشرف على الممرات البحرية

(89) أ. د. محمد توهيل اسعيد ود. يوسف محمد شراب، مرجع سابق، ص 56.

* تعود بداية فتح الباب لعضوية الجمهورية اليمنية في قمة مسقط عام 2001م، فقبلت في بعض المجالس الفرعية كمجلس الصحة ومكتب التربية ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ودورة كأس الخليج لكرة القدم (د. ابتسام الكتبي، العمل السياسي الخليجي المشترك: المستويات والنتائج، المؤتمر السنوي 14 لمركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2014م، ص 97)، ومع التطورات الأخيرة بات موضوع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي مطروحًا بقوة على ضوء العمليات العسكرية للتحالف العربي في اليمن، بعد أن كانت المسألة موضوع نقاش وبرامج تخطو خطوات بطيئة، وأحيانًا تتراجع على مدى أكثر من عقد مضى في ظل تحديات عديدة، يرى بعضهم أنها تحول دون انتقال هذه الخطوة إلى حيز التطبيق الكامل على الرغم من التصريحات الإيجابية المتوالية حول إمكانية تحقيق الانضمام خلال الفترة المقبلة. ويأتي الحديث عن موضوع انضمام اليمن إلى المجلس في هذه الفترة بالذات في سياق المحاولات لإبعاد البلاد عن النفوذ الإيراني،

الإستراتيجية[90]، تنبع أهميتها، برتباطها بما تختزنه دول المجلس من احتياطات هائلة للنفط تصل إلى 65% من احتياطي النفط العالمي، فتعزيز قيم المواطنة في نفوس شعوب دول مجلس التعاون يرسخ عروبة الممرات المائية، للذود عنها وحمايتها، وتلهم أبنائها للسعي لابتكار أفكار إبداعية لاستثمار الممرات المائية لصالحها[91]، وتشكّل الصحراء أغلب المساحة الجغرافية لدول مجلس التعاون، ويبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون 47.7 مليون نسمة في عام 2012[92]، ولغتهم ودينهم الرسمي واحد، كما ساهم الاتصال الجغرافي بين دول المجلس من سهول الاتصال والتواصل بين شعوبها، فترسخت العادات والتقاليد المشتركة، كما أسلفنا، وقامت أحلاف ومصاهرات بين مختلف القبائل العربية، كما استثمرت دول المجلس تلك الميزة بإنشاء شبكات طرق تصلها ببعضها البعض، وقامت بتأسس البنية التحتية للقطار الرابط بين دول المجلس، الذي يجري العمل على استكماله كشروع متكامل.

التاريخ المشترك:

التاريخ هو ذاكرة الأمة والحافظة لوجودها واستمر ارتباطها عبر الزمن، ذلك أن التاريخ هو أحد العوامل الموحّدة لدول مجلس التعاون الذي يجمعها ويعطيها هويتها ويربطها

وبالتزامن مع تأكيدات المسؤولين الخليجيين باستمرار أن اليمن وأمن بلدانهم كلٌ لا يتجزأ. (عادل الأحمدي، اليمن واستحقاق عضوية مجلس التعاون الخليجي: تحديات معقدة منشور على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk .

(90) د. أنطون متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798- 1978م)، ط1، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص 19.

(91) حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، اتحاد كتاب العرب، 1999م، ص 5- 6.

(92) دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، العدد الرابع، إدارة الإحصاء، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الرياض، مارس 2014م، ص 29.

بالماضي والحاضر، فالتاريخ بشقيه المدوّن والمنقول يقرب شعوب دول مجلس التعاون من بعضهم البعض، وبخاصة أن أصل أبناء العروبة من منبع واحد، وعزز ذلك التاريخ المشترك بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده أصحابه رضي الله عنهم، الذين كان لهم الأثر الكبير على الحضارة الإنسانية، كما أن التاريخ المشترك يروي لنا شخصياتنا المشتركة وحواضر دولنا التي تعاقبت عبر الأزمنة التاريخية على المنطقة شاهدًا على ذلك[93]، كما أن التاريخ يروي لنا الأطماع الغربية في دول المنطقة بدءًا من سقوط غرناطة عام 1492م إلى جلاء الاستعمار البريطاني عن المنطقة، ففرضت تلك التحديات الخارجية لحمة بين أبناء المنطقة للدفاع عن ترابهم والتعاون والتلاحم فيما بينهم[94]. لذا نرى أنّ الوحدة الجغرافية والتاريخ المشترك لدول المجلس ساهمت في رسم وإنشاء مجلس التعاون الخليجي، كذلك التحديات التي عصفت بالمنطقة دفعت إلى الاتجاه ذاته، وبإنشاء المجلس تم التوقيع على النظام الأساسي له والذي يؤكد على العوامل الموحدة لأبناء دول المجلس كما جاء الميثاق الأساسي ليرسخ الهدف الأسمى، وهو: الوصول إلى الاتحاد الخليجي وهو ما تم بيانه.

المطلب الثاني: العوامل المجزئة بدول مجلس التعاون

أشار عدد من الخبراء الذين تم استطلاع آرائهم في هذه الدراسة إلى أن موضوع تعزيز قيم المواطنة يعتبر من الراكائز المهمة في المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس

---

(93) د. طه بن عثمان الفراء وآخرون، الوطن العربي مقوماته ومشكلاته، ط1، أكاديمية نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م، ص 56- 57.

(94) د. نواف وبدان الجشعمي، العلاقات الخليجية- الإيرانية في الفترة من 1923- 1979م، دار الحكمة، لندن، 2016م، ص 49- 50.

التعاون لدول الخليج العربية، معتبرين أن التحديات والتحولات خلال الألفية الماضية والراهنة أثرت بصورة مباشرة على قيم المواطنة بدول مجلس التعاون، من خلال إيجاد عوامل تعمل على تجزئة مكونات المجتمع الواحدة، وتجزئة مكونات مجتمع دول مجلس التعاون بشكل عام، مشرين إلى أن تعزيز قيم المواطنة وتحديد مهدداتها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، وهو ما يدعونا للعمل على تعزيز قيمها وتصويب مفاهيمها، وهو ما سنعمل عليه في هذا الدراسة، وبذلك سنتناول في هذا المطلب العوامل المجزئة للمجتمعات الخليجية في دول مجلس التعاون التي حددها خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة، كما بيّنا في المبحث الأول من هذا الفصل، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

العامل المجزئ الأول: العولمة

تعود كلمة عولمة في الأصل إلى الكلمة الإنجليزية "Global" التي تعني عالمي أو دولي، فيعرفها البعض على أنها "عملية إكساب الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"[95]، ويعتقد كثير من المختصين أن العولمة ما هي إلا تجسيد للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة، التي تؤدي إلى انكماش العالم من حيث الزمان والمكان، وبالتالي زيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، هذا التصور أدى بظهور فريقين مختلفين من بين المختصين، فريق مؤيد لهذا التوجه وفريق معارض، إلا أنه على الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هنالك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بذات الخطورة

---

(95) ندى جاسم المهداوي، أثر الترابط الأسري في تحدى العولمة الثقافية، البحث الفائز بجائزة البحوث والدراسات الدورة التاسعة، دائرة مراكز التنمية الأسرية، الشارقة، 2012م، ص 11.

والأهمية من قبل[96]، على اعتبار أن علاقة العولمة بكل من ثورة المعلومات وثورة وسائل الإتصال وثورة الحاسبات الإلكترونية هي علاقة تبادليـــة من حيث السبب والنتيجة[97].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين دول مجلس التعاون والعولمة، فقد وضعتها الأخيرة أمام تحديات متعددة الجوانب، منها جانب سياسي، واقتصادي، وديني، واجتماعي، وتقني، تنخر في الهوية الوطنية التي أصبحت أمام هوية كونية لها متطلباتها وأدواتها التي تضعف الهوية الوطنية وتنمو على حسابها، ويرى الباحث عيل أسعد وطفة أن: مصير الهويات الثقافية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرهون بالقدرة على بناء هويات ثقافية وطنية أصيلة قادرة على استنهاض قيم المواطنة التي تشكل الطاقة الحقيقية لاستنفار كل القوى الاجتماعية في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة[98]، كما خلقت العولمة ثقافة مهيمنة تعرف بالغزو الثقافي لأبناء دول مجلس التعاون، وهي حالة تغلب فيها الثقافة الغربية الأجنبية على الثقافة لشعوب دول مجلس التعاون، وخلق هوة بين ماضي شعوب المنطقة وحاضرها، وبين تراثه الثقافي الأمر الذي سيؤثر على مستقبلها مما يؤدي إلى رفع شأن الحضارة الأجنبية، وطمس معالم الثقافة الوطنية، والذي يؤدي إلى ضعف الانتماء والاعتزاز بالموروث الثقافي العربي الإسلامي[99]، هذا من جانب، وجانب آخر ساهمت

---

(96) أ. د. سعيد ناصف، مرجع سابق، ص 87.

(97) حنان بنت شعشعوع الشهري، أثر استخدام شبكات التواصل الإلكتروني على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، 1434 هـــ، ص 30.

(98) د. سيف بن ناصر بن علي المعمري، مرجع سابق، ص 41.

(99) د. إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 16.

العولمة في التأثير على الموروث الثقافي والابتعاد عن مقاصد المجتمع، فغلب اليوم على الثقافة العربية التكسب المادي وتفضيل قصص الروايات والتسلية الوقتية والملذات الحسية، وتراجع دور الأسرة في التوجيه وترك المجال أمام وسائل التواصل وغيرها في تنشئة الأجيال، فاختفت معها الكثير من العادات كزيارة الأرحام، والمناسبات كالأعياد وغيرها، وأصبحت في حدود ضيقة، مما يهدد نسق قيم المواطنة، وأما على المستوى الأيدلوجي فإنّ العولمة تسعى إلى تطبيق نموذج الهيمنة الأمريكية* على كافة شعوب دول المجلس، والقضية العراقية شاهد عيان حي حيث تم احتلالها عام 2003م، ونهب تراثه ومعالم تاريخه وحضارته، لضرب المقومات المجتمعية بالصميم، مما كان له بالغ الأثر على الروح الإنسانية من خلال نزع المفاهيم الدينية وتغييرها وإحداث خلل في التوازن والتكامل الشخصية الوطنية لأبناء المجتمع، وأما على المستوى الاقتصادي فإن العولمة تهدف إلى تأكيد وتعميم ثقافة تبعية الشعوب الفقيرة إلى الدول الصناعية، حتى لا تخرج عن كونها سوق لمنتجاتها، وأثرت على الإعلام بشكل واضح للقاصي فضلاً عن الداني، حيث أدت هيمنتها على قطاع الإعلام إلى توجيهه وفقًا لرغبات الدول المصدرة للتكنولوجيا وأهوائها(100).

---

* يرى الكثير من النخب العربية أنه بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة، سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية، أم كانت فعلاً ظاهرة مستقلة في ذاتها. (د. محمد حافظ دياب، تعريب العولمة، ط1، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، 2009م، ص 184).

(100) زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010م، ص 96– 98.

كما ترتبط العولمة بتغير متطلبات سوق العمل من المهارات الفنية واللغوية والابتكارية التي لم تنجح الأنظمة التعليمية في رفد سوق العمل بها، حيث تكشف نتائج الاختبارات العالمية مثل اختبار "تيمز" أن نتائج طلبة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العلوم والرياضيات لا تزال دون المستوى العالمي*، ما أدى في النهاية إلى تزايد معدلات البطالة للشباب في أكثر من بلد خليجي، على الرغم من معدلات الإنفاق الكبيرة التي تنفقها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على التعليم، وهو ما يعزز ثقافة الاستهلاك لدى أبناء دول المجلس[101].

العامل المجزئ الثاني: التكنولوجيا الحديثة

يشهد العالم اليوم انفجارًا علميًّا هائلاً وثورة كبرى في مجال التكنولوجيا، وتراكمًا ثقافيًّا ومعرفيًّا، فأصبحت المعلومات الرقمية والذكاء الصناعي والهندسة الوراثية سمة من سمات عصر التغير، لتؤثر على المجتمعات وتتبنى بذلك قيمًا جديدة، ذات اتجاهات فردية ومجتمعية تبين تنوعًا جديدًا في الأفكار والرموز والقيم في المجتمع[102]، ودول مجلس

* تشير التصنيفات الأكاديمية العالمية إلى ضعف المركز العالمي للجامعات بدول مجلس التعاون، فلم تصنف إلا أربع جامعات من المملكة العربية السعودية في تصنيف جامعة شنغهاي لأحسن جامعة في العالم، وأما تصنيف التايمز فجاءت تسع جامعات من ضمن أفضل 400 جامعة، كما أن الجامعات في كل من الكويت والبحرين لم تكونا من ضمن الجامعات المصنفة عالميا. (سعيد الصديقي، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع والتحديات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016م، ص 19- 23).

(101) د. سيف بن ناصر بن علي المعمري، مرجع سابق، ص 41.

(102) د. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة والإعلامية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمَان، 2002م، ص54- 55.

التعاون باعتبارها إحدى هذه المجتمعات تأثرت بصورة كبيرة بالتكنولوجيا الحديثة، فكان لها بالغ الأثر على قيم المواطنة، حتى غدت معول هدم لبعض القيم في دول المجلس، فعملت على:

هدم شخصية الأجيال من خلال ما تحملة تلك التكنولوجيا من ألعاب وبرامج تلفزيونية، تسهم في تدمير أدمغة المراهقين وذلك من خلال إعاقة تطور الدماغ، وأن هذه الألعاب الإلكترونية تنتج أجيالا غبية وتميل إلى ممارسة العدوان أكثر من الأجيال السابقة، كما أن لديهم الميل نحو فقدان السيطرة على أنفسهم، مما يكسبهم قيما غير قيم المجتمع، فيتولد عن ذلك جيل لا يعي المسؤولية والمخاطر المحدقة بالوطن[103].

الأمر الذي يقابله امتلاك هذه التكنولوجيا واستثمارها أضحى من المعايير الهامة في تقييم تطور الدول وقياس قدرتها التنافسية، حيث أصبح تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المسلمات في التنمية الاقتصادية والثقافية بدول مجلس التعاون على الرغم من تأخرها عن بعض دول العالم في هذا المجال، رغم سعيها منذ سبعينات القرن المنصرم إلى نقل التكنولوجيا الحديثة إلى مجتمعها إلا أن الفجوة في اتساع بينها وبين الدول المتقدمة، ففي الوقت الذي تركز إستراتيجيات الدول الأوروبية على استثمار التكنولوجيا وتعزيز الناتج المحلي، فإن دول المجلس أصبحت سوقا لتلك التكنولوجيا، ففي المشهد الإيرلندي شكلت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 30 % من مجموع صادرات إيرلندا الخارجية لعام 2001م وتجاوز عدد العاملين فيها 90000 عامل، ووصلت القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.6 %، بينما نجد الأمر مختلف في دول

[103] د. أحمد حسين الخياط، تأثير الإنترنت على العملية التعلمية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة شبكات الإنترنت وتأثيراتها الاجتماعية والأمنية، المنعقد في أبوظبي بتاريخ 6-7 نوفمبر 2006م، مركز الدراسات الأمنية، ص 127.

مجلس التعاون التي لديها ضعف في تنويع مصادر الدخل القومي مما أثر على ارتفاع البطالة في بعض دول المجلس الذي أثر بدوره على عامل التبني لبعض قيم المواطنة من قبل أبناء دول المجلس[104]، هذا من جانب، ومن جانب آخر فهو من الأحداث الخطيرة التي ساهمت في تعزيز العوامل المجزئة نتيجة لتفشي بعض المنتجات التكنولوجية الحديثة واستثمارها من قبل المنظمات الإرهابية بهدف تأسيس شبكات تمويل موازية تتسم بالاستقلال واللامركزية وتنوع موارد الدخل[105]، لا بل تطور الأمر إلى سعي بعض التنظيمات إلى بناء شبكة لتجنيد العناصر الجديدة وبخاصة الأطفال، بحسب ما أوضحت حملة "السكينة للحوار" (التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية)، في دراسة حول هذه الظاهرة، من أن تنظيما من التنظيمات حاول الاتصال باللاعبين بطرق مختلفة، مثل الدردشة معهم صوتيًّا، أو نصيًّا ومحاولة تضليلهم، أو محاولة تجنيد أطفال في الولايات المتحدة من داخل لعبة "Roblox" الطفولية، بهدف تنفيذ عمليات إرهابية داخل أراضيهم. وسجل التنظيم ذاته أيضًا عروض فيديو لألعاب عنيفة، مثل: "Grand Theft Auto 5"، وأخبروا اللاعبين بأنهم يستطيعون تكرار ما يحدث للشخصيات. ولكن في العالم الحقيقي تمامًا مثل عالم اللعبة، وبمجرد الانضمام إليهم. وطورت المجموعة كذلك تعديلاً مجانيًّا للعبة "آرما 3" الحربية المعروفة بواقعيتها في محاكاة الأسلحة والآليات في المعارك، وذلك بهدف تدريب جنودها على سيناريوهات

---

(104) أ. م. د. يحيى حمود حسن البوعلي، واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، المجلد: 30 العدد: 24، 2013م، ص 49.

(105) منى مصطفى محمد، التمويل بالجباية – البدائل الصاعدة لتدبير موارد ذاتية للجماعات الإرهابية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 16، مارس- أبريل 2016م، ص 36.

مستوحاة من الواقع، إضافة إلى التأثير في الأطفال والشباب لتمجيد دور المجموعة[106]، وكذلك الهجوم على المواقع الرسمية سواء أكانت حسابات شخصية أم مواقع حكومية، ونشر الإشاعات عبرها، مثلما حدث عند اختراق حسابات شرطة دبي على شبكة التواصل الاجتماعي من قبل مجموعة تقيم في إحدى الدول الآسيوية، هذا الأمر يؤدي إلى زعزعة الأمن وخلل في البناء الاجتماعي، كما أن المنظمات الإرهابية قد تستثمر التكنولوجيا بتسخيرها في ضرب عمق المجتمعات كاستخدام طائرة بدون طيار [107].

كما تؤثر التكنولوجيا على قيم المواطنة وبخاصة تلك المتعلقة بحرية الشخصية، فتصاعدت حدة تهديدات اختراق الحسابات الشخصية عبر الإعلام الاجتماعي، والتي قابلها ضخامة البيانات المتاحة عن الأفراد في التجسس والتتبع والاحتيال وسرقة البيانات المالية والمؤسسات والتحكم في الأجهزة الشخصية، وانكشاف المجتمعات، مثلما حدث في لعبة البوكيمون[108].

العامل المجزئ الثالث: الصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية الإقليمية

في ظلّ تسارع الأحداث الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من جهة والتغييرات الإقليمية بفعل التوازنات الجديدة من جهة ثانية، شهدت منطقة الخليج والعالم العربي خلال الفترة القليلة الماضية العديد من الأحداث التي أزكت روح الصراعات

---

(106) موقع جريدة الحياة، http://www.alhayat.com/Articles/11654052 .

(107) موقع الرمس نت: http://forum.alrams.net/showthread.php?t=541871 .

(108) عادل عبد المنعم، تطبيقات مفخخة – تهديدات اختراق خصوصيات الأفراد عبر الهواتف الذكية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 9، أبريل 2015م، ص60.

العرقية والطائفية، وأيقضتها من سباتها، فمع مجيء ما يسمى بالثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، وما تحمله من أيدولوجيا في تصدير الثورة إلى دول المجلس وتغيير أنظمتها السياسية وهدم بنيانها المجتمعي المتلاحم، وما تبع ذلك من أحداث، بدءًا بالحرب الإيرانية العراقية، والأعمال الإرهابية في موسمي الحج، ومحاولة اغتيال شخصيات خليجية، ثم الاحتلال العراقي للكويت عام 1990م، والذي تبعه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، والذي فتح الباب على مصراعيه لوجود وتغلغل أشكال مختلفة من الجماعات الأجنبية بقيمها وسلوكياتها وعاداتها وممارساتها المنحرفة التي أحدثت شرخًا عميقًا في تماسك البناء القيمي العربي والخليجي، وأدى إلى إشعال روح الصراع العربي العربي وإلى بدء مرحلة جديدة من التسلل ومحاولة فرض النفوذ الإيراني من خلال العديد من الممارسات التي تعزز الصراع والطائفية في منطقة الخليج(109)، كما كان لأحداث ما يسمى بالربيع العربي دورًا بارزًا في ظهور نزاعات أكثر حده وسخونة بين مختلف الطوائف، أدى إلى زعزعت قيم المواطنة وأصبحت الطائفة والعرق هي عنوان الولاء والانتماء، وهو ما ينذر بسوء وتفكك للمجتمعات(110).

كما فرض واقع الإرهاب* تحديات أمنية خطيرة على أمن دول المجلس، والمنطقة العربية وبخاصة مع بروز تنظيم الدولة الإسلامية (داعش**)، الذي دفع المجتمع الدولي

---

(109) د. عمرو الشوبكي، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009م، ص 65.

(110) بدر الإبراهيم، النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، مؤتمر شباب الخليج الأول، منتدى العلاقة العربية والدولية، منشور على الرابط الإلكتروني: https://www.gulfpolicies.com .

* وللإطلاع على قوائم الارهاب التي تبنتها بعض دول مجلس التعاون ، انظر الملحق رقم (7)

** أدانت الجامعة العربية جميع الأعمال الإرهابية التي تستهدف العراق والتي يقترفها تنظيم داعش الإرهابي والمنظمات الإرهابية الأخرى وتورطها في عمليات القتل والتهجير القسري لمكونات الشعب العراقي

لتشكيل تحالف دولي لضرب التنظيم عسكريًّا، هذا بالإضافة إلى تنامي الخطر الإيراني الساعي إلى الهيمنة على المنطقة ومصادرة مقدراتها مدفوعة برغبتها في إعادة تاريخها لإعادة بناء إمبراطوريتها الفارسية سالكةً في سبيل ذلك مجموعة من الحجج والممارسات ظاهرها أيدولوجي ديني كوسيلة للتمدد وإقامة الأحلاف، كتحالفها مع الأحزاب الشيعية الحاكمة في العراق، وتحالفها مع النظام السوري وحزب الله والحرب القائمة للدفاع عن المصالح الإيرانية*، إلى جانب مدّ أذرعها الشيطانية في اليمن عبر ذراعها العسكري وهو الحوثيون، والذي أعقبة الاستيلاء على السلطة في اليمن والتمدد في سائر مرافق الدولة اليمنية، الأمر الذي دفع دول المجلس للاستنكار والقيام بتحالف عربي يضم مجموعة من

واستهدافهم على أساس ديني أو عرقي، وتدمير الآثار والأضرحة والكنائس والمساجد وأماكن العبادة الأخرى والمواقع الأثرية ومواقع التراث الثقافي، ورفض كل أشكال التدخل الخارجي في العراق مع التأكيد على إدانة كل الممارسات التي من شأنها أن تهدد السلامة الإقليمية للعراق ووئامه المجتمعي ودعم جهود الحكومة العراقية في تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي. (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثائق الدورة 96، اللجنة الاقتصادية، القاهر، 31 أغسطس/ و1 سبتمبر 2015م، ص 25). كما تشير التقارير إلى أن 26 ٪ من العمليات الإرهابية المنفذة بالمملكة العربية السعودية لعام 2016م قام بها عناصر ينتمون إلى داعش، منشور على الرابط الإلكتروني:

: http://www.assakina.com/news/news2/96120.html#ixzz4TmNphFQW

* في حديث للمبعوث الأممي السابق لسوريا الأخضر الإبراهيمي في منتدى الاتصال الحكومي بإمارة الشارقة بتاريخ 2015/2/24م، يقول: "إنّ سلطة إيران في سوريا أكبر من سلطة النظام السوري في سوريا، وعلى هذا فإنّ الحاكم الفعلي لسوريا هو الولي الفقيه وليس بشار الأسد، وإذا ما أراد أحد أن يتفاوض مع أحد لإنهاء الصراع الدائر في سوريا فلا بد أن يتم عبر طهران، وإنّ الغزو الأمريكي غير المبرّر للعراق عام 2003م هيأ الظروف لظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وذلك نتيجة للمشكلات التي خلقت في العراق جراء طريقة الاحتلال وما أعقبة من انقسامات".

الدول الخليجية والعربية بقيادة المملكة العربية السعودية، في رسم سياسة خليجية وعربية موحّدة ضد التمدد الإيراني، والأخطار الأصولية الأخرى، رغبةً منها في بناء كيان عربي قادر على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، كسبيل وحيد أمامها للوقوف بوجه العواصف العاتية.

كما أن الموقع الإستراتيجي للمنطقة وما تملكه من ثروات يؤثر على عصب الاقتصاد العالمي جعلها دائمًا موضع اهتمام من جانب القوى الغربية، كما أنّ تداعيات أحداث سبتمبر ألقت بظلالها على دول الخليج باتهامها أنها تفرخ الإرهاب فأعقب ذلك نتائج وخيمة، ففي عام 2003م غزا الأمريكان العراق، فأصبحت موازين القوى لصالح إيران التي أطلقت يديها لتصدير الثورة الخمينية لدول المجلس، وهو ما تنبهت إليه دول مجلس التعاون فخرجت دعوات صادقة تدعو للوحدة والتكامل العربي الخليجي لرسم معالم سياسة خارجية موحدة، وسياسة أمنية متقاربة، ودبلوماسية تجابه تسارع الأحداث في الجوار الإقليمي[111].

العامل المجزئ الرابع: النخب والطبقية في المجتمعات العربية

تعرف النخبة بأنها الفئة من أفراد المجتمع، تحمل أعلى المؤهلات العلمية، وتتمتع بوعيها وثقافتها وقدرتها بالتأثير في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية في مختلف حقول المجتمع وأنساقه، وتشكل قيم وثقافة مجموعة كبيرة من قيم وثقافة المجتمع بحكم مركزها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن خلال منتوجها العلمي والثقافي والاقتصادي، ولا

---

(111) مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2013م، ص 34- 35.

يقتصر تكوين النُّخبة على امتياز واحد دون غيره، فالنخبة تتكون من السياسيين، ورجالات العلم، وحملة الشهادات العليا، ورجال الدين، وقد تكون النخبة مزيجا من كل هذه الشرائح الاجتماعية مجتمعة[112]. وهو ما يترتب عليها دوراً فاعلاً في تعزيز قيم المواطنة، ومن هذه الأدوار التفكير في إيجاد حلول للقضايا التي تعصف بالمجتمع، ومساندة المؤسسات الحكومية والخيرية ومشاركتها في حملات الإغاثة وجمع التبرعات بالطرق الرسمية، والقيام بدعم المشاريع التنموية عبر الترويج الإعلامي بحكم ما يمتلكونه من تأثير في الرأي العام، وبثّ كلّ ما يعزز قيم المواطنة والمشاركة الإيجابية باعتبارها من صميم المواطنة الصالحة[113].

إلا أن واقع بعض النخب السياسية والاجتماعية والدينية يتناقض مع الدور المناط بها، وبخاصة في ظل التحديات والمخاطر المحدقة بدول المجلس، وبدلاً من مساهمتهم قي توحيد الصفوف، يعمد بعضهم إلى تمزيق الوحدة الخليجية وإثارة الرأي العام ضد دول المجلس، فيقوم أحدهم بدس السم في اللبن فيصرح بإيجابيات المشاريع التنموية التي تقوم بها الدولة ويختم مقاله بنقد لاذع للمشروع ذاته، قاصدًا تصيد الأخطاء وإبراز السلبيات دون حق، مما يولد حالة من الاستهجام المجتمعي ضد دول المجلس[114].

---

(112) د. خالد الصوفي ود. علي البريهي، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية، مجلة الرؤى الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، عدد يناير 2014م، ص 42.

(113) عبد الله كبار، النخب الجامعية والمجتمع المدني الجزائري – قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة–، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013م، ص 225.

(114) الموقع الرسمي لجريدة رأي اليوم على الرابط الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=164364 .

كما أن بعض النخب السياسية ممن ارتمى في أحضان الغرب وأعجب بالثقافة الغربية سعت إلى نشر تلك الثقافة في الوسط الخليجي، مستغلةً قضايا حقوق الإنسان والحريات الثقافية والدينية ستارًا لترويج أفكارهم المتأثرة بقيم الغرب على حساب قيم المواطنة لأبناء جلدته[(115)]، ومنهم من بعض حالات التناقض في العالم الإسلامي، ليبث سمومه وأفكاره المنحرفة عن الشريعة الإسلامية زاعمين، وزعموا أن من يقاتل في صفوفهم فهو على نور وعلم، مما ولّد عند أتباع هذا التيار شعورًا بانعدام القواسم المشتركة بينهم وبين الأمة الإسلامية، إلا أن واقع حالهم يكذب ما هم عليه من الضلال، ومن هؤلاء أبو مصعب السوري* الذي يقول، "... إن وجود ثقافة ومبادئ قتالية جهادية لم تبن على أسس صحيحه من شمول العقيدة والدين وتمام في ظل ظروف القهر والاحتلال، لينذر بكارثة أشد من كوارث القعود عن الجهاد أحيانا"[(116)]، وأما النخب من الحزبيين فإنهم يحرضون على السلطة الحاكمة باعتبارهم طواغيت وأنهم يحكمون بغير ما أنزل الله، ولم يخفوا شغفهم ورغبتهم في الوصول إلى سدة الحكم، فسارعوا بالتهنئة بأحداث الربيع العربي، وعند وصولهم إلى سدة الحكم تنكروا لما قالوه لاختلاف الظروف والسياقات المختلفة ووصولهم إلى الحكم، فحرصوا على مصلحة الحركة، وحافظوا على المصالح مع الغرب في الوقت نفسة[(117)]. ويمكن القول في هذا السياق أن كثيراً من النخب بالمجتمعات العربية وبصفة

[(115)] د. محمد حافظ دياب، مرجع سابق، ص 187.

* أبو مصعب السوري هو مصطفى بن عبد القادر بن مصطفى بن حسين بن أحمد المُزَيِّكْ الجاكيري الرفاعي، ولد في مدينة حلب عام 1958م، ودرس في كلية الهندسة الميكانيكية في جامعة حلب، انضم إلى تنظيم القاعدة، واعتقل من قبل الجيش الأمريكي.

[(116)] سعيد بن حازم السويدي، الجماعات المتطرفة وإيران – علاقات متجددة .. وأجندة متعايشة –، ط1، مركز حقائق للبحوث والدراسات، 2015م، ص 51– 52.

[(117)] رائد السمهوري، الإسلاميون والفيلم المسيء – تحولات الربيع العربي–، بحث منشور في كتاب الخليج والربيع العربي الدين والسياسة، مركز المسبار، دبي، 2013م، ص 285.

خاصة التي شهدت ما يسمى بثورات الربيع العربي لم يكن لها الدور المؤثر والفعال في تنمية وإعلاء قيم المواطنة لدى أبناء مجتمعاتها بل كان لها دور سلبي أدى إلى تفكك تلك القيم وانهيارها، ممّا أدى إلى حدوث الكثير من مظاهر الفوضى والتخريب وأعمال السلب والنهب والتدمير والإتلاف والحرق للمؤسسات العامة والخاصة والقتل والترويع لأفراد المجتمع.

العامل المجزئ الخامس: هجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية

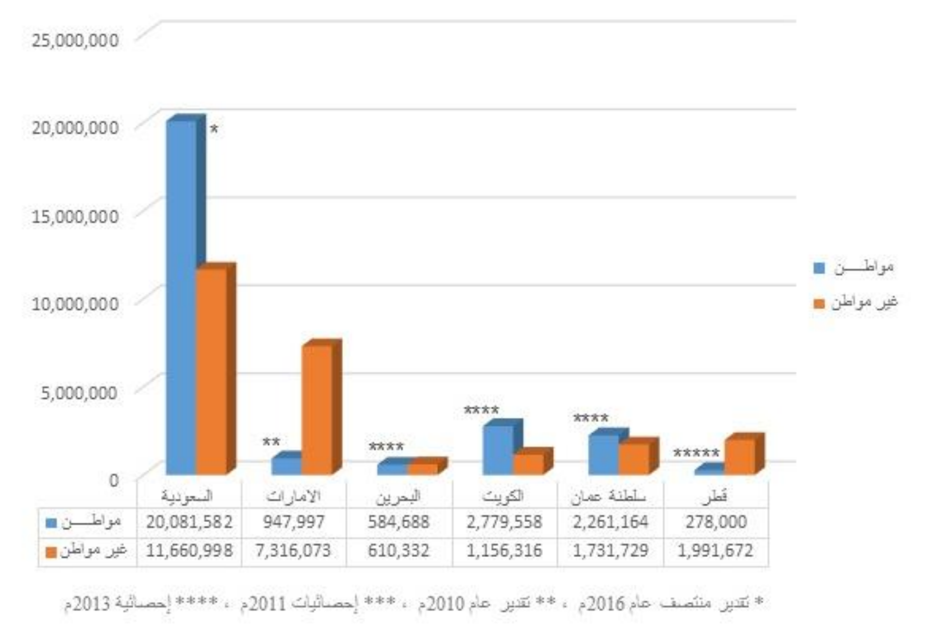
يواجه مجتمع مجلس التعاون تحدّيًا فريدًا من نوعه يتمثل في حجم قوة العمالة الأجنبية الوافدة إليه[118]، وهذا التحدي الذي تمر به المنطقة الخليجية يؤثرفي استقرارها وأمنها، حيث تصل نسبة المواطنين الأصليين من إجمالي مجموع السكان في دول الخليج طبقًا لإحصاءات عام 2010 إلى 12% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و13% في دولة قطر، و30% في دولة الكويت، و48% في مملكة البحرين، و70% في سلطنة عمان، و73.2% في المملكة العربية السعودية. ومثل هذا الواقع السكاني يمثل تحديًا لموضوع المواطنة في المنطقة الخليجية، التي وجدت نفسها أمام مجتمع يمثل خليطًا من العرقيات التي ينتمي معظمها إلى دول جنوب شرق آسيا: الهند، وسريرلانكا، والفلبين، وبنجلاديش، وباكستان، وإندونيسيا، ذات القيم والعادات والتقاليد المغايرة عن قيم المجتمعات الخلجية[119].

[118] أ. د صالح غانم محمد، البعد السياسي والمستقبل الدستوري الاتحادية للتجربة في دولة الإمارات المتحدة العربية، مجلة العلوم السياسية، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، العدد رقم 1، لسنة 1986م، ص 137.

[119] د. سيف بن ناصر بن علي المعمري، مرجع سابق، ص 41.

وقد أثبتت الإحصائيات الحديثة ما بعد عام 2011م ولغاية 2016م تفاوت معدلات الخلل في التركيبة السكانية بين الارتفاع والتناقص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو ما يبينه الشكل رقم (1) ، ويبين الشكل رقم (2) حجم مواطني مجلس التعاون بدول المجلس عن حجم غير المواطنين بدول المجلس.[120]


الشكل رقم (1) حجم المواطني وغير المواطني بدول مجلس التعاون الخليجي



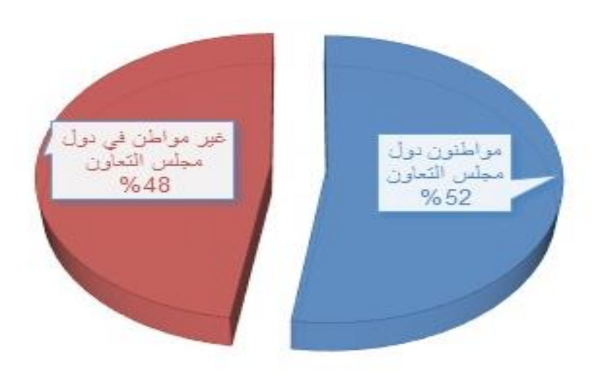
	السعودية	الامارات	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	قطر
مواطـــن	20,081,582	947,997	584,688	2,779,558	2,261,164	278,000
غير مواطن	11,660,998	7,316,073	610,332	1,156,316	1,731,729	1,991,672

* تقدير منتصف عام 2016م ، ** تقدير عام 2010م ، *** إحصائيات 2011م ، **** إحصائية 2013م

---

[120] المصدر:
- الموقع الرسمي لمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان http://www.data.gov.om /
- الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الوطني، دولة الإمارات العربية المتحدة، http://original.fcsa.gov.ae
- الموقع الرسمس للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa .
- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للمعلومات file:///C:/Users/hp/Downloads/Population2011.pdf
- الموقع الرسمي الإدارة المركزية للإحصاء https://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=6
- الموقع الرسمي لجريدة رأي اليوم على الرابط الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=164364 .

الشكل رقم (2) نسبة إجمالي السكان بدول
مجلس التعاون من حيث المواطنة



لا بل أصبح لهذه الظاهرة أبعاد لا تقل خطورة عن ذلك، فقد أثرت هذه العمالة على قيم المواطنة وترتبت عليها سلبيات ومخاطر اجتماعية وثقافية وصحية وجنائية عديدة، منها: ارتفاع نسبة الجرائم، وقد لوحظ وجود جرائم معينة منتشرة فيما بينهم مثل: تعاطي المخدرات وترويجها والخمور، وانتشار الجرائم الأخلاقية، ونشر الفساد، والسرقة. مما شكل عبئًا كبيرا على السلطات الأمنية، كما أوجدت تلك العمالة أنماطا جرمية مثل جرائم القتل للحصول على المال، إضافة إلى ذلك وجود ظاهرة هروب العمال والدخول إلى البلاد بصورة غير مشروعة، ومن الملاحظ أن جزءا كبيرا منهم يفتقد الخبرة والمهارة فيكونون عالة على المجتمع*، بالإضافة إلى ارتكابهم لجرائم أخرى مستحدثة، ونرى من الأهمية بمكان إجمال الأخطار الأمنية للعمالة الوافدة على النحو التالي:

* ويؤكد على ذلك معالي خلفان الرومي وزير العمل والشؤون الاجتماعية سابقًا بدولة الإمارات: إن طفرة أسعار النفط أدت إلى زيادة في الدخل الذي قابله نقص في الخدمات، فعملت الحكومة على سرعة تنفيذ

التحدي	البيان
الخطر السياسي	إنّ تزايد عدد العمالة الوافدة تسمح لبلدانها الأصلية التدخل في شؤون الداخلية ، بالإضافة إلى العائدات المادية الضخمة جراء عمليات تحويل الأموال مما يعد دخلا قوميا لابد من حمايته ، وكذلك عدم الاستقرار السياسي بالدولة المصدرة للعمالة يؤثر على الدولة كصراع الباكستاني الهندي.
الخطر الاجتماعي	تؤثر في تغير نمط الحياة، فتؤثر على قيم المواطنة.
الخطر الثقافي:	جلبت العمالة الأجنبية ثقافة غير ثقافة أبناء البلد ممّا أثّر سلبًا على العوامل الموحدة لدول المجلس كاللغة العربية والثقافة الإسلامية العربية.
الخطر الصحي	بتوافد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة أتت بأمراض جديدة على المنطقة كالجذام والسل وغيرها من الأمراض، ناهيك أن عددا من هؤلاء يعملون في المنازل والمطاعم.
الخطر الاقتصادي	إن تزايد عدد العمال الأجانب يؤدي إلى الضغط على مرافق الدولة العامة مما يؤثر على العمر الافتراضي لها، وهم يعيشون في جماعات

برامج التنمية وتوفير الخدمات لسد العجز، مما أدى إلى استقدام عدد كبير من الأيدي العاملة لتشييد المدارس والمستشفيات والطرق والمنازل وغيرها، وتطلب وجود هذا العدد الكبير من استقطاب أيادي عاملة أخرى لتقدم الخدمات، ولأن أكثر الأيادي العاملة التي تم استقطابها لأعمال التشييد والبناء من غير المتعلمين. (دولة الإمارات العربية المتحدة، وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1983م، مرجع سابق، ص: 241) .

التحدي	البيان
	وبيئة منغلقة وتأتيهم السلع الاستهلاكية من بلدانهم، بحيث لا يستفيد الاقتصاد المحلي إلا بنسبة محدودة.
الخطر الجنائي	وهو ما بيناه أعلاه.
الخطر الإستراتيجي	إنّ تزايد الهجرة الأجنبية من شأنها تكوين أغلبية مما يؤدي إلى إلغاء الهوية العربية بهوية الأغلبية، كما يمكن استغلال تلك الجاليات في أعمال تخريب وإضرابات(121).

وللحد من أخطار هذه العمالة لا بد من إيجاد الحلول الملائمة مع طبيعة مجتمعنا وإيجاد ضوابط لاستخدام هذه العمالة بصورة أفضل، حيث تقوم هذه الضوابط على دفع الضرر وتلافي الأخطار التي يمكن أن تسببها هذه العمالة، وضرورة التركيز على القوة المحلية وتشجيع المواطنين على العمل، وتعزيز قيم المواطنة بشكل مؤسسي مدروس وجعله من ضمن الأولويات الوطنية التي تتم مناقشتها على أعلى مستويات السلطات الحاكمة في دول المجلس(122).

---

121 د. عبد الله عبد المحسن السلطان، العمالة الأجنبية والأمن – الثقافة الأمنية سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الأول، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988م، ص: 134– 145 .
كذلك انظر: سعيد عبيد المزروعي، التحديات الأمنية ومستقبل الشرطة في إمارة أبوظبي، ندوة العمل الشرطي بين الواقع والمستقبل في القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مركز بحوث والدراسات الأمنية، 2007م، ص: 49.

(122) عبد الله عبد المحسن السلطان، العمالة الأجنبية والأمن، الثقافة الأمنية سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الأول، دار النشر بالمركز العربي، للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1988م، ص: 134- 147.

الفصل الثاني
النماذج العلمية والدراسة الميدانية لقيم المواطنة بدول مجلس التعاون

يتناول هذا الفصل عرضًا للإجراءات التي قام بها خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة، وبعض المؤسسات الحكومية بدول مجلس التعاون، لتحقيق أهداف الدراسة التي تمت الإشارة إليها في المقدمة، حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين: الأول منهما خصّص لعرض نماذج من المؤتمرات والندوات العلمية لتعزيز قيم المواطنة التي قامت بها دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى استقصاء آراء الخبراء بدول مجلس التعاون حول قيم المواطنة وسبل تعزيزها، والتي قام بها مركز بحوث شرطة الشارقة، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للدراسة الميدانية لاستطلاع آراء شعوب دول مجلس التعاون حول موضوع الدراسة، وهو ما سيتم بيانه.

المبحث الأول
نماذج من المؤتمرات والندوات العلمية لتعزيز قيم المواطنة واستقصاء آراء الخبراء بدول مجلس التعاون

أدركت دول مجلس التعاون أهمية تعزيز قيم المواطنة مبكرًا، مستلهمةً هذه الأهمية من النصوص الدستورية وأنظمة الحكم التي نظمت العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)، فأصبح موضوع تعزيز القيم من المواضيع المهمة

لكل المؤسسات البحثية بدول المجلس، فعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات التي بحثت سبل تعزيز قيم المواطنة وترسيخها في نفوس النشء، وألفت الكثير من الكتب والأبحاث العلمية المحكمة المنشورة في الدوريات العالمية، فحرصنا في هذا المبحث عرض بعض المؤتمرات والندوات التي أشرنا إليها بدول المجلس، بالإضافة إلى بيان آراء بعض الخبراء بدول المجلس، وأساتذة علم الاجتماع في جامعتي الإمارات، والشارقة، وهو ما سنبينه في هذين المطلبين:

المطلب الأول: نماذج من المؤتمرات والندوات العلمية لتعزيز قيم المواطنة في دول مجلس التعاون

النموذج الأول: صور من الجهود العلمية لمركز بحوث شرطة الشارقة لتعزيز قيم المواطنة ندوة قيم المواطنة في دول مجلس التعاون 2016م

تطلبت الرسالة الفكرية التي سعى إليها مركز بحوث شرطة الشارقة المتمثلة بالبحث عن أفضل السبل لتعزيز قيم المواطنة بدول المجلس إلى عقد ندوة بتاريخ 7 ديسمبر 2016م في مدينة الشارقة، كانت محاورها تتعلق بمفهوم قيم المواطنة بدول المجلس وعواملها **كمحور أول، أما المحور الثاني** فقد تم تخصيصه للبحث عن سبيل تعزيز تلك القيم بين أجيال دول المجلس، **الأمر الذي استدعانا دعوة خبير من كل دولة بدول مجلس التعاون** للاستفادة من تصوراته العلمية في سبيل ذلك، فتمت الاستجابة بالفعل من جامعات حكومية عاملة بدول المجلس* منها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وجامعة السلطان

* للاطلاع على أسماء الخبراء المشاركين في ندوة " قيم المواطنة" ، انظر الملحق رقم (8).

قابوس، وجامعة الإمارات، وجامعة قطر، وجامعة الكويت، وجامعة البحرين، **حيث اشتملت الندوة مجموعة من أوراق العمل المتميزة التي قدمها مجموعة من الخبراء المتميزين، تخللها العديد من المداخلات العلمية من الحضور ممّا ساهم في إثرائها،** وتكوين صورة متكاملة الأركان وإقامة بناء معرفي شامل كانا لهما الدور الرئيسي في التوصل لعدد من النتائج والتوصيات الفاعلة التي خرجت بها الندوة، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

أوّلاً: النتائج

1. هناك مجموعة من قيم المواطنة ونسقها مشتركة بين شعوب دول المجلس، تساهم في المحافظة على الهوية الوطنية بين أبناء دول المجلس.
2. تأثر بعض الشباب بدول مجلس التعاون سلبًا بالانفتاح العالمي على دول مجلس التعاون، ممّا أثر على بعض القيم الوطنية، وهو ما تمت ملاحظته من خلال بعض الممارسات الخاطئة من أولئك الشباب.
3. لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يقل شأنًا عن المؤسسات الحكومية في المحافظة على قيم المواطنة وسبل تعزيزها بما يخدم المحافظة على المكتسبات الوطنية والوحدة المجتمعية بين دول المجلس.

ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة تفعيل العلاقة التشاركية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة من خلال المبادرات والبرامج المشتركة.

2. العمل على تعزيز سبل الاهتمام بالأسرة بدول المجلس لما لها من دور فاعل في تعزيز قيم المواطنة.
3. تفعيل دور الإعلام بدول المجلس لا سيما الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي للمساهمة في نشر القيم والثقافات والسلوكيات المعززة للمواطنة.
4. تطوير الخطاب الديني ليتواكب مع المستجدات، وحث المؤسسات الدينية على تصميم برامج تفند الشبهات، وتظهر الصورة الصحيحة للدين الإسلامي الذي يدعو إلى الفكر الوسطي المعتدل، وينبذ العنف والتطرف والغلو.

النموذج الثاني: صور من المؤتمرات والندوات العلمية للمملكة العربية السعودية لتعزيز قيم المواطنة (ندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب لعام 2016م)

نظّمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة بمدينة بريدة بعنوان: "ندوة تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب" في عام 2016م، ناقشت فيها دور المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة لدى المواطن العربي، وسبل استثمار التقنيات الحديثة والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الانتماء والولاء وحب الوطن لدى الشباب العربي، بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من التجارب العالمية والعربية الرائدة في مجال استثمار قيم المواطنة في مكافحة الإرهاب[123].

[123] الموقع الرسمي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، على الرابط الإلكتروني: http://www.nauss.edu.sa .

النموذج الثالث: صور من المؤتمرات والندوات العلمية لسلطنة عمان لتعزيز قيم المواطنة ندوة حوارية تناقش المواطنة والعمل التطوعي في مسقط لعام 2012م

عقدت ندوة حوارية تناقش المواطنة والعمل التطوعي بسلطنة عمان، كانت مداولتها تدور حول أسس المواطنة وقيمها وسبل تعزيزها في نفوس الأجيال القادمة، والتحديات التي تواجهها في ظل تعدّد الأفكار الدخيلة عن المجتمع العماني، الأمر الذي يتطلب جعل المواطنة والتعليم متعة، وبيان ما لهم وعليهم من حقوق وواجبات اتجاه الوطن، كما تناول الحوار دور المؤسسات الخاصة في تعزيز قيم المواطنة الصالحة، وكان لهذه الندوة عدة مخرجات، منها: إطلاق توجهات إستراتيجية لعام 2022م لتنظيم مسابقة في جميع محافظات السلطنة، بهدف الحث على العمل التطوعي الذي يحقق المواطنة الصالح(124).

النموذج الرابع: صور من المؤتمرات والندوات العلمية لمملكة البحرين لتعزيز قيم المواطنة ندوة الديمقراطية والحريات... الحقوق والواجبات 2009م

نظمت كتلة المستقبل النيابية بمملكة البحرين ندوة بعنوان: "الديمقراطية والحريات ... الحقوق والواجبات"، بمشاركة أعضاء من مجلسي الشورى والنواب وإعلاميين ومتخصصين في الشؤون الحقوقية والقانونية، وأكّد مدير الندوة على حيوية التجربة الديمقراطية التي تعيشها البحرين والتي وضعت الخطوط العريضة لآليات التحرك والمشاركة السياسية في إطار أوسع يرسخ مفهوم المواطنة الحقيقية ويعمل على تكريس

---

(124) /http://buraimi.net/vb/threads/92309 .

وترسيخ وحدة الصف الوطني بما يسهم في الحفاظ على وحدة أمن المجتمع واستقراره وأمنه، ويدفع بعملية التنمية الشاملة إلى الأمام قدمًا، وخرجت الندوة بمجموعة من التوصيات، منها على سبيل المثال لا الحصر: ضرورة الحفاظ على السلم والأمن المجتمعي ونشر ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية والحفاظ على المكتسبات والإنجازات المتحققة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية طيلة الفترة الماضية، كما شدد على رفض إثارة النعرات الطائفية، وإدانة أيّ شكل من أشكال العنف والإرهاب والتخريب(125).

النموذج الخامس: صور من المؤتمرات والندوات العلمية لدولة الكويت لتعزيز قيم المواطنة ندوة تعزيز الهوية الوطنية الخليجية لعام 2016م

نظّمت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ندوة بعنوان: "تعزيز الهوية الوطنية الخليجية"، وسط مشاركة نخبة من الباحثين من مختلف دول المجلس، وخرجت الندوة التي استمرت ثلاثة أيام، بجملة من التوصيات، التي سترفع إلى لجنة الثقافة في وزارات الثقافة لدول التعاون لدراستها، منها: وضع إطار لتعزيز الوحدة الخليجية في المناهج التربوية والتركيز على النشء، ودعم المؤسسات الإعلامية لإنتاج مشاريع وبرامج توعوية مشتركة، والإسهام في تشجيع المراكز البحثية، والاهتمام بالموروث الشعبي والرسمي، مع مشاركة

(125) موقع جريدة الوسط البحرينية، الرابط الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/news/46004.html .

دول التعاون في المناسبات الخاصة بالموروث، إضافة إلى تشجيع ودعم المبادرات الشبابية والتطوعية المتخصصة برفع مستوى الحس الوطني وتعزيز الهوية والوحدة الوطنية الخليجية[126].

النموذج السادس: صور من المؤتمرات والندوات العلمية لدولة قطر لتعزيز قيم المواطنة ندوة "الهوية في رؤية قطر الوطنية 2030" 2014م

عقدت دولة قطر ندوة حول الهوية في رؤية قطر الوطنية 2030م، وتمّ خلال الندوة عرض الركائز الأساسية لرؤية 2030م، والتي تركز على الهوية الوطنية وتعزيزها، كما تناولت الندوة الهوية والتراث، والتأكيد على ضرورة معرفة الشباب والمقيمين على أرض قطر للتراث والهوية القطرية، باعتبارها مصدر فخر والركيزة الأساسية للحاضر والمستقبل على حدٍّ سواء[127].

المطلب الثاني: استقصاء آراء الخبراء بدول مجلس التعاون

في إطار الجهود التي قام بها مركز بحوث شرطة الشارقة لتعزيز قيم المواطنة، وبهدف تحديد مفهوم قيم المواطنة، وتحديد العوامل الموحدة والمجزئة لها بين أبناء دول المجلس، تم استقصاء آراء مجموعة من الخبراء من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي،

---

[126] جريدة القبس، الرابط الإلكتروني: /http://alqabas.com/266489 .

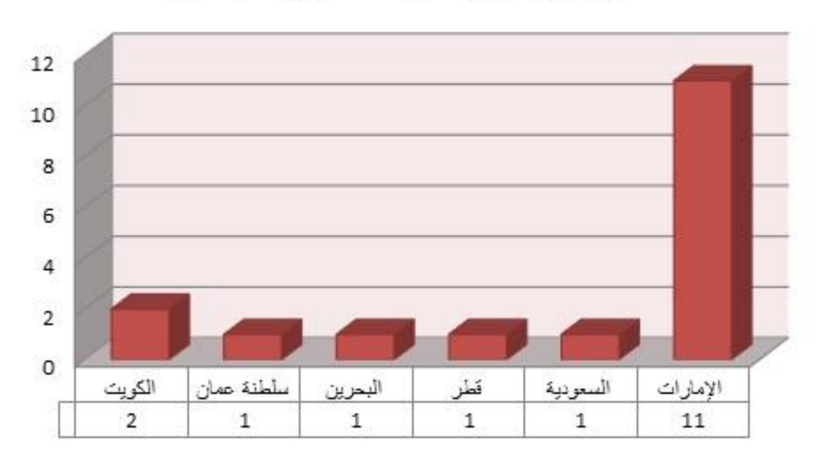
[127] http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d6053a22-96a2-4936-a8ca-bf633345352b .

هذا بالإضافة إلى الأساتذة بكلية الاجتماع في جامعتي الإمارات والشارقة، إذ نهدف إلى معرفة انطباعاتهم، وهي على النحو التالي:

تحديد الخبراء:

تم تنفيذ الاستبانة عن طريق إرسال الدعوة عبر الإنترنت إلى الخبراء من خارج الدولة، أما الخبراء من داخل الدولة فقد تم تسليمهم الدعوة يدويًّا حيث شملت الاستبانة عدد سبعة عشر خبيرًا، جميعهم حاصلين على درجة الدكتوراه، والشكل رقم (3) يبين لنا التوزيع الجغرافي حسب دول مجلس التعاون:

الشكل رقم (3) توزيع الخبراء المشاركين حسب الدول



الكويت	سلطنة عمان	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات
2	1	1	1	1	11

تم اختيار هؤلاء الخبراء بناء على تخصصاتهم العلمية، إذ جميع الخبراء متخصصون في العلوم الاجتماعية، كما أنهم ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية علمية تعنى بتعزيز القيم، وهي رافدة من روافد دول مجلس التعاون.

الشكل رقم (4) توزيع الخبراء المشاركين حسب الجامعات

جامعة الإمارات	جامعة الشارقة	جامة نايف العربية للعلوم الأمنية	جامعة البحرين	جامعة قطر	جامعة السلطان قابوس	جامعة الكويت
5	6	1	1	1	1	2

وقد تمثّلت آرائهم بالآتي*:

أوّلاً: الآراء المتعلّقة بالمحور الأول والمتمثّل بواقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون

الجدول رقم (1)

المتوسّطات والانحرافات المعيارية لإجابات الخبراء المشاركين نحو واقع قيم المواطنة

المحور الأول : واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
متوسط البعد الأول في المحور الأول	موافق	80.4	4.02	0.561

* للاطلاع على آراء الخبراء بشكل مفصل انظر الملحق رقم (9) في قسم الملاحق .

المحور الأول : واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
متوسط البعد الثاني في المحور الأول	موافق	77.2	3.86	0.688
متوسط البعد الثالث في المحور الأول	موافق بشدّة	86.2	4.31	0.6
متوسط البعد الرابع في المحور الأول	موافق بشدّة	88.2	4.41	0.409
متوسط البعد الخامس في المحور الأول	موافق بشدّة	97	4.85	0.328
متوسط البعد السادس في المحور الأول	موافق بشدّة	89.2	4.46	0.366
معدل المحور الأول	موافق بشدّة	86.4	4.32	0.284

أشارت البيانات الرقمية لهذا الاستطلاع أنّ هذه النسق المعتمدة في الدراسة هي بالفعل النسق التي تعكس واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون، حيث أشار الخبراء المشاركون بأنّ واقع نسق القيم الدينية يمثل المرتبة الأولى من بين النسق الستة بنسبة 97%، في حين احتل البعد الخامس المرتبة الثانية بنسبة 89.2%، وجاء البعد الرابع في المرتبة الثالثة بنسبة 88.2%، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب البعد الثالث بنسبة 86.4%، واحتل البعد الأول المرتبة الخامسة بنسبة 80.4%، وفي نهاية المطاف جاء البعد الثاني ليحتلّ المرتبة السادسة بنسبة 77.2%.

ثانيًا: الآراء المتعلقة بالمحور الثاني والمتمثل بالعوامل الموحدة والمجزئة للمواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجدول رقم (2)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات الخبراء المشاركين نحو العوامل الموحدة والمجزئة

العوامل الموحدة والمجزئة للمواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
متوسط البعد الأول في المحور الثاني	موافق بشدّة	96.4	4.82	0.34
متوسط البعد الثاني في المحور الثاني	موافق	72.4	3.62	0.88
معدل إجمالي المحور الثاني	موافق بشدة	85	4.25	0.415

أشارت البيانات الرقمية لهذا الاستطلاع إلى أنه بالفعل تُعتبر العوامل الموحدة التي تم اعتمادها من قبل الدراسة هي من العوامل الموحدة بين أبناء البلد الواحد بدول المجلس، وبين أبناء دول المجلس ككل، حيث كانت درجة موافقتهم بـــ "بموافق بشدة" ما نسبته 96.4%، في حين احتلت درجة موافقتهم للعوامل المجزئة ما نسبته 72.4% لتكون بدرجة "موافق".

ثالثًا: الآراء المتعلقة بالمحور الثالث والمتمثل بتعزيز قيم المواطنة بين أبناء دول مجلس التعاون وتحصينهم من الانحراف

الجدول رقم (3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات الخبراء المشاركين نحو تعزيز قيم المواطنة

المحور الثالث: تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف	**درجة الموافقة**	النسبة	Mean	Std. D
متوسط البعد الأول في المحور الثالث	موافق بشدّة	95.8	4.79	0.316
متوسط البعد الثاني في المحور الثالث	موافق بشدّة	91.8	4.59	0.344
متوسط البعد الثالث في المحور الثالث	موافق بشدّة	97	4.85	0.329
معدل المحور الثالث	موافق بشدّة	94.8	4.74	0.306

أشارت البيانات الرقمية لهذه الاستطلاع أنه بالفعل تُعتبر هذه الأبعاد المعنية بسبل تعزيز قيم المواطنة التي اعتمدتها الدراسة هي ذاتها السبل التي يمكن من خلالها تعزيز قيم المواطنة، فقد أشار ما نسبته 97% من الخبراء المشاركين أن البعد الثالث هو البعد ذو الأولوية في سبل التعزيز، يليه البعد الأول ليحتل المرتبة الثانية من حيث ترتيب سبل التعزيز وذلك بنسبة 95.8% من آراء الخبراء، أما البعد الثاني فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث الأولوية وذلك بنسبة 91.8% من آراء الخبراء.

المبحث الثاني
الدراسة الميدانية

في هذا المبحث سنتناول الآلية العلمية التي اعتمدناها للدراسة الميدانية، وذلك من خلال تبيان مجتمع الدراسة وعيّنتها، وكيف تم بناء أداة الدراسة لجمع البيانات وصدق وثبات الأداة وآلية تطبيقها وطبيعة المتغيرات التي تشملها وأساليب المعالجة الإحصائية والنتائج التي تم التوصل إليها.

1. **مجتمع وعينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة كما أسلفنا، حيث** يتألف مجتمع الدراسة من جميع مواطني دول مجلس التعاون، بحيث تم استطلاع آراء[*]عينة مؤلفة من **(309)** أشخاص من مواطني دول المجلس تم اختيارهم بطريقة عشوائية، موزعه بحسب الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب دول مجلس التعاون

الدولة	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين	المجموع
عدد العينة	153	33	70	46	16	9	309
النسبة	%43.6	%10.7	%22.7	%14.9	%5.2	%2.9	%100

[*] للاطلاع على استمارة الاستبانة انظر الملحق رقم (10).

2. **خصائص العينة:** كان توزيع العينة حسب الخصائص الديموغرافية، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم (5)

خصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

م	متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
1	الجنسية	الإمارات	135	%43.6
		السعودية	33	%10.7
		الكويت	70	%22.7
		قطر	46	%14.9
		عمان	16	%5.2
		البحرين	9	%2.9
		المجموع	309	%100
2	العمر	18 – 25 سنة	159	%51.5
		26 – 30 سنة	82	%26.5
		30 – 40 سنة	52	%16.8
		40 وأكثر	16	%5.2
		المجموع	309	%100
3	الجنس	ذكر	198	%64.9
		أنثى	111	%34.9
		المجموع	309	%100

م	متغيرات الدراسة	مستويات المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
4	المستوى التعليمي	ثانوي	35	%11.3
		جامعي	222	%71.9
		دراسات عليا	52	%16.8
المجموع			309	%100
5	الحالة الاجتماعية	متزوج	145	%46.9
		أعزب	158	%51.1
		مطلق	5	%1.6
		أرمل	1	%0.3
المجموع			**309**	**%100**

3. **أداة الدراسة:** قام فريق البحث بإعداد استبانة للتعرف على قيم المواطنة وسبل تعزيزها. وتكونت الاستبانة من قسمين: تناول القسم الأول البيانات العامة لأفراد العينة بواقع (5) فقرات، وشملت المتغيرات الجنسية والعمر والنوع والمستوى التعليمي والاجتماعي، أما القسم الثاني فتكوّن من ثلاثة محاور حسب الآتي:

الجدول رقم (6)

محاور الدراسة والأبعاد التي تم استقصاؤها

م	المجال	عدد الفقرات
1	**المحور الأول: واقع قيم المواطنة في دول مجلس التعاون: المجموع (30 فقرة)**	
	البعد الأول: نسق القيم الفكرية	5
	البعد الثاني: نسق القيم الاقتصادية	5
	البعد الثالث: نسق القيم الجمالية	5
	البعد الرابع: نسق القيم السياسية	5
	البعد الخامس: نسق القيم الدينية	5
	البعد السادس: نسق القيم الاجتماعية	5
2	**المحور الثاني: العوامل الموحِّدة والمجزئة لموطني دول المجلس: المجموع (9 فقرات)**	
	البعد الأول: اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل الموحدة للوطن	4
	البعد الثاني: اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل المجزئة للوطن	5
3	**المحور الثالث: تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف: المجموع (17 فقرة)**	
	البعد الأول: الأخلاق والسلوكيات العامة	7
	البعد الثاني: الأسرة والمجتمع	3
	البعد الثالث: الوطن	7
	الإجمالي	**56**

وحدّد لكل فقرة من فقرات الأداة بقسميها سلّم تدريج خماسي يصف الفقرة بـــ (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ويتراوح بين 5-1 بحيث تكون (5) لأعلى إجابة: موافق بشدة، و(1) لأدنى إجابة: غير موافق بشدة-. وقد أرفقت الاستبانة في ملحق هذه الدراسة.

4. **صدق الاستبانة وثباتها:** لكي يتحقق فريق البحث من صدق الأداة، تم عرضها على عدد (8) محكمين متخصصين في علم الاجتماع والإدارة؛ بينهم عدد (6) من خارج الدولة وتحديدا من دول مجلس التعاون و(2) اثنان من جامعة الشارقة، وذلك لإبداء الرأي حول مدى ملاءمة الفقرات لأغراض الدراسة من حيث المضمون واللغة، ولتحديد مدى ملاءمة المحاور الواردة فيها لأغراض الدراسة، وقد عدلت الاستبانة في ضوء مقترحاتهم وملاحظاتهم.

ومن ناحية أخرى، فإنّ معاملات ثبات الاستبانة استخرجت باستخدام طريقة الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول (4) هذه المعاملات وهي معاملات ثبات عالية لصالح استخدام الاستبانة.

الجدول رقم (7)

معاملات الثبات لمحاور الاستبانة وعلى الدرجة الكلية

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا (الثبات)	الصدق *
واقع قيم المواطنة في دول مجلس التعاون	30	0.883	9130.
العوامل الموحّدة والمجزئة لموطني دول المجلس	9	0.768	8760.
تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف	17	0.953	0.976
الدرجة الكلية	56	0.933	9650.

* تمّ حساب صدق المحك عن طريق جذر معامل الثبات.

5. متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: وتشمل الخصائص المتعلقة بأفراد مجتمع الدراسة، وهي على النحو الآتي:

المتغير	مستوياته		
1. العمر وله أربعة مستويات:	18 – 25 سنة	26 – 30 سنة	30 – 40 سنة
	40 فما فوق		
2. الجنسية ولها ستة مستويات	الإمارات	السعودية	قطر

المتغير	مستوياته			
	الكويت	البحرين	عمان	
3. الجنس:	ذكر	أنثى		
4. المستوى التعليمي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	
الحالة الاجتماعية ولها أربعة مستويات:	متزوج	مطلق	أعزب	أرمل

6. **المتغير التابع:** تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف من وجهة نظر مواطني دول مجلس التعاون، ولهذا المتغير ثلاثة أبعاد على النحو التالي:

- البعد الأول: الأخلاق والسلوكيات العامة
- البعد الثاني: الأسرة والمجتمع مستوياته
- البعد الثالث: الوطن

7. **المعالجة الإحصائية:**

للإجابة على أسئلة الدراسة تمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (SPSS) الآتية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة اعتمادًا على التكرارات والنسب المئوية.

2- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على واقع قيم المواطنة، العوامل الموحدة والمجزئة وتعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف.

3- اختبار (T-test) لاختبار الفروق في درجة اتجاهات العينة حول تعزيز القيم والتحصين من الانحراف ومتغير الجنس.

4- تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروقات بين المتغيرات الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة إزاء تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف من وجهة نظر أبناء دول مجلس التعاون.

5- المقارنات البعدية باستخدام اختبار LSD لبيان أثر المتغيرات المتعلقة بمجتمع الدراسة على تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف.

6- معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات Cronbach*s Alpha

8. نتائج التحليل الإحصائي وتفسيرها:

وبعد أن قام فريق البحث بجمع البيانات اللازمة لغرض الدراسة وإدخالها في الحاسب الآلي وتحليلها إحصائيًّا كانت النتائج التالية، كما تبيّنها الجداول المرفقة أدناه.

أوّلا: واقع قيم المواطنة في دول مجلس التعاون

يقيس هذا المحور من خلال العبارات الواردة فيه اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو نسق القيم الاجتماعية المؤثرة في قيم المواطنة، وقسّم هذا المحور إلى ستة بنود: -البند الأول: نسق القيم الفكرية، والبند الثاني: نسق القيم الاقتصادية، والبند الثالث: نسق القيم الجمالية، والبند الرابع: نسق القيم السياسية، والبند الخامس: نسق القيم الدينية، والبند السادس: نسق القيم الاجتماعية.

1) السؤال الأول: ما هي اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو واقع قيم المواطنة في دول المجلس؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد الستة لهذا المحور، والجدول رقم (8) يبين ذلك.

الجدول رقم (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين

في هذه الدراسة نحو واقع قيم المواطنة

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	البعد الخامس: نسق القيم الدينية	4.478	.6160	89.56	موافق بشدّة
2	البعد السادس: نسق القيم الاجتماعية	4.383	.6040	87.66	موافق بشدّة
3	البعد الثالث: نسق القيم الجمالية	4.233	.6720	84.66	موافق بشدّة
4	البعد الرابع: نسق القيم السياسية	4.133	.6230	82.66	موافق
5	البعد الأول: نسق القيم الفكرية	4.075	.5710	81.5	موافق
6	البعد الثاني: نسق القيم الاقتصادية	3.986	.4970	79.72	موافق
واقع قيم المواطنة ككل		**4.214**	**0.433**	**84.28**	**موافق بشدّة**

يشير الجدول (8) إلى أن البعد الخامس "نسق القيم الدينية" احتل المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (4.47) وانحراف معياري (0.61)، يليه في المرتبة

الثانية البعد السادس "نسق القيم الاجتماعية" بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وبانحراف معياري (0.60)، وجاء في المرتبة الثالثة البعد "نسق القيم الجمالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.67)، بينما جاء البعد "نسق القيم الاقتصادية" بالمرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي بلغ (3.98) وبانحراف معياري (0.49). وهذا يشير إلى أن النسق الدينية والاجتماعية هي الأكثر تأثيرًا في قيم المواطنة لدى أبناء دول مجلس التعاون. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقا لترتيب الأبعاد التي تشملها الدراسة حسب ترتيها في الجدول السابق:

المرتبة الأولى: نسق القيم الدينية:

احتل هذا البعد المرتبة الأولى من بين أبعاد قيم المواطنة الستة بمتوسط حسابي بلغ (4.47) وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمّن هذا البعد (5) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها مرتفعة جدًّا، ويشير الجدول (9) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (9)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس "نسق القيم الدينية" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	الحثّ على التعاون والبر والتقوى	4.64	0.653	%92.8	موافق بشدّة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
2	تقدير المقدسات الإسلامية وإظهارها	4.59	0.711	%91.8	موافق بشدّة
3	نشر تعاليم الإسلام السمحة	4.58	0.718	%91.6	موافق بشدّة
4	إشاعة روح التسامح والاعتدال	4.42	0.845	%88.4	موافق بشدّة
5	دحض الفكر الديني المنحرف	4.15	0.1.12	%83	موافق

الحثّ على التعاون والبر والتقوى جاءت بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي عالٍ جدًّا بلغ (6.64) وانحراف معياري (0.65)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة بتقدير المقدسات الإسلامية وإظهارها، ثم الفقرة المتعلقة نشر تعاليم الإسلام السمحة.

المرتبة الثانية: نسق القيم الاجتماعية.

احتل هذا البعد الترتيب الثاني وفقا لآراء أفراد العينة من بين بنود قيم المواطنة الستة بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدّة**"، وقد تضمّن هذا البعد (5) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة

موافقة جميعها مرتفعة جدًّا، ويشير الجدول (10) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (10)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السادس "نسق القيم السياسية مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء	4.61	0.70	%92.2	موافق بشدّة
2	احترام خصوصيات الآخرين وعدم البوح بها	4.55	0.76	%91	موافق بشدّة
3	المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الخليجي	4.50	0.75	%90	موافق بشدّة
4	المساواة في التعامل مع الجنسين في مختلف مناحي الحياة	4.27	0.89	%85.4	موافق بشدّة
5	الطلاق ودوره في التفكك الأسري	4.00	1.1	%80	موافق

احتلّت فقرة التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.64) وانحراف معياري (0.70)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة باحترام

خصوصيات الآخرين وعدم البوح بها، يليها الفقرة المتعلقة بالمحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الخليجي. وفي المرتبة الأخيرة الطلاق ودوره في التفكك الأسري.

المرتبة الثالثة: نسق القيم الجمالية.

احتلّ هذا البعد الترتيب الثالث من بين أبعاد قيم المواطنة الستة بمتوسط حسابي بلغ (1.5951) وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمّن هذا البعد (5) فقرات وأظهرت النتائج أنّ جميع الفقرات لهذا البعد حصلت معظمها على درجة موافقة عالية جدًّا، ويشير الجدول (11) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (11)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث "نسق القيم الجمالية" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة	4.42	.740	%88.4	موافق بشدّة
2	مشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة	4.38	.760	%87.6	موافق بشدّة
3	الاطلاع على احتفالات الشعوب بأعيادها المختلفة	4.24	.830	%84.8	موافق بشدّة
4	الاهتمام بالفنون كالتصوير ورسم	4.17	.830	%83.4	موافق
5	الاهتمام بسير الفنانين والرسامين	3.96	0.98	%79.2	موافق

نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.42) يليها الفقرة المتعلقة بمشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة وبمتوسط حسابي بلغ (4.38)، ثم الاطلاع على احتفالات الشعوب بأعيادها المختلفة وفي المرتبة الأخيرة الاهتمام بسير الفنانين الرسامين.

المرتبة الرابعة: نسق القيم السياسية.

احتلّ هذا البعد الترتيب الرابع من بين أبعاد قيم المواطنة الستة بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وبمستوى درجة موافقة "**موافق**"، وقد تضمّن هذا البعد (5) فقرات، وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها عالية، ويشير الجدول (12) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (12): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع "نسق القيم السياسية" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	الدفاع عن القضايا السياسية التي تمسّ الوطن	4.39	.82	%87.8	موافق بشدّة
2	احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم	4.36	.86	%87.2	موافق بشدّة
3	الإلمام بالأحداث والتطورات السياسية في العالم	4.11	.89	%82.2	موافق
4	اعتناق فكر سياسي معتدل	3.97	.97	%79.4	موافق
5	قبول أصحاب بالمذاهب السياسية المختلفة	3.81	1.04	%76.2	موافق

احتلّت فقرة الدفاع عن القضايا السياسية التي تمسّ الوطن المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.39) وانحراف معياري (0.82)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم، يليها الإلمام بالأحداث والتطورات السياسية في العالم. وفي المرتبة الأخيرة قبول أصحاب المذاهب السياسية المختلفة.

المرتبة الخامسة: نسق القيم الفكرية.

احتلّ هذا البعد الترتيب الخامس من بين أبعاد قيم المواطنة الستة بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبمستوى درجة موافقة "**موافق**"، وقد تضمن هذا البند (5) فقرات وأظهرت النتائج أنّ جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها عالية، ويشير الجدول (13) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (13)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول "نسق القيم الفكرية" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	احترام إبداعات الآخرين	4.46	.788	%89.2	موافق بشدّة
2	حرية التعبير عن الرأي في المشكلات الاجتماعية	4.24	.785	%84.8	موافق بشدّة
3	التفكير في الظواهر الاجتماعية وتفسيرها للآخرين	4.09	.846	%81.8	موافق
4	نبذ العدوان من خلال طرح آراء معتدلة	4.07	1.024	%81.4	موافق
5	تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها	3.50	1.391	%70	موافق

استنادًا إلى البيانات التي تضمّنها الجدول (10)، فقد احتلّت الفقرة المتعلقة باحترام إبداعات الآخرين المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.46)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي في المشكلات الاجتماعية بمتوسط (84.8%)، ثم الفقرة المتعلقة بالتفكير في الظواهر الاجتماعية وتفسيرها للآخرين. وفي المرتبة الأخيرة تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها.

المرتبة السادسة: نسق القيم الاقتصادية.

احتلّ هذا البعد المرتبة الأخيرة في هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وبمستوى درجة موافقة "**موافق**"، وقد تضمّن هذا البعد (5) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها مرتفعة إلى حد ما، ويشير الجدول (14) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (14)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني "نسق القيم الاقتصادية" مرتبة تنازليًا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	عدم التعدي على ملكية الآخرين	4.52	.834	%90.4	موافق بشدّة
2	البحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات	4.36	.745	%87.2	موافق بشدّة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
3	إنجاز المعاملات التجارية والمالية مع الآخرين	4.05	.912	%81	موافق
4	التواصل مع من يمكن تبادل المنافع الاقتصادية معهم	3.86	.915	%77.2	موافق
5	تعريض أموالك للخسارة في سبيل أرباح غير مضمونة	3.14	1.380	%62.8	محايد

احتلت الفقرة المتعلقة بعدم التعدي على ملكية الآخرين المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.52) وانحراف معياري (0.83)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة بالبحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات ثم الفقرة المتعلقة بإنجاز المعاملات التجارية والمالية مع الآخرين. وفي المرتبة الأخيرة تعريض أموالك للخسارة في سبيل أرباح غير مضمونة.

ثانيًا: العوامل الموحدة والمجزئة لمواطني دول مجلس التعاون.

يقيس هذا المحور اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو العوامل الموحدة والمجزئة للمواطنين بدولهم، ويقسم هذا المحور إلى بعدين: – البعد الأول: اتجاهات

أبناء الوطن نحو العوامل الموحدة للبلد الواحد، والبعد الثاني: اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل المجزئة للبلد الواحد.

2) السؤال الثاني: ما هي اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو العوامل الموحدة والمجزئة لمواطني دول مجلس التعاون؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني، والجدول رقم (15) يبين ذلك.

الجدول رقم (15)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة نحو العوامل الموحدة والمجزئة

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	البعد الأول: الاتجاهات نحو العوامل الموحدة للبلد الواحد	4.54	0.75	%90.8	موافق بشدّة
2	البعد الثاني: الاتجاهات نحو العوامل المجزئة للبلد الواحد	3.88	0.76	%77.6	موافق
العوامل الموحدة والمجزئة ككل		**4.21**	**0.51**	**84.2**	**موافق بشدّة**

يشير الجدول (15) إلى أن أفراد العينة كانوا أكثر اتفاقا على العوامل الموحدة، حيث كانت درجة الموافقة "موافق جدًّا"، وبلغت النسبة (90.8%) في حين جاء البعد المتعلق بالعوامل المجزئة بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وبنسبة (77.6%) وبدرجة "موافق"، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة في تصورهم حول العوامل الموحدة والمجزئة التي تم التطرق إليها في المبحث الأول من الفصل الأول في هذه الدراسة، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقا لترتيب الأبعاد التي تشملتها الدراسة:

البعد الأول: اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل الموحدة للبلد الواحد.

جاء هذا البعد بالمرتبة الأولى من بين بعدي اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو العوامل الموحدة والمجزئة لمواطني دول مجلس التعاون وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمن هذا البعد (4) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها عالية جدًّا، ويشير الجدول (16) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (16)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول "العوامل الموحدة" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	اللغة العربية	4.65	.614	%93	موافق بشدّة
2	العقيدة الدينية	4.56	.640	%91.2	موافق بشدّة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
3	الموروث الثقافي	4.49	.719	%89.8	موافق بشدّة
4	الوطن "الجغرافيا – التاريخ"	4.46	.709	%89.2	موافق بشدّة

استنادًا إلى البيانات التي تضمّنها الجدول (16) فقد احتلت اللغة العربية المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي عالٍ جدًّا بلغ (4.65) وانحراف معياري (0.61)، في المرتبة الثانية العقيدة الدينية وبمتوسط عالٍ جدًّا أيضا بلغ (4.56). يليهما الموروث الثقافي والوطن "الجغرافيا – التاريخ".

البعد الثاني: اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل المجزئة للبلد الواحد.

احتلّ هذا البعد الترتيب الثاني من بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وبمستوى درجة موافقة "**موافق**"، وقد تضمن هذا البعد (5) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البند حصلت على درجة موافقة جميعها أيضا مرتفعة، ويشير الجدول (17) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (17)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني "العوامل المجزءة" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	التكنولوجيا الحديثة	4.31	.846	%86.2	موافق بشدّة
2	العولمة (عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة)	4.12	.857	%82.4	موافق
3	هجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية	3.73	1.186	%74.6	موافق
4	النخب في المجتمعات العربية والطبقية	3.70	1.048	%74	موافق
5	الصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية	3.57	1.293	%71.4	موافق

من الواضح أنّ التفاوت التكنولوجي بين دول المجلس جعل منه أحد العوامل المجزئة لدول المجلس، فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.31)، في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة العولمة (عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة) بمتوسط (4.12)، ثم الفقرة المتعلقة بهجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية. وفي المرتبة الأخيرة الصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية .

ثالثًا: تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف.

يقيس هذا المحور من خلال العبارات الواردة فيه اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو العوامل التي من خلالها يتم تعزيز القيم في المجتمع الخليجي وسبل تحصين أفراده من الانحراف، ويقسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد: – البعد الأول: الأخلاق والسلوكيات العامة، والبعد الثاني: الأسرة والمجتمع، والبعد الثالث: الوطن.

3) **السؤال الثالث: ما هي اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف؟** للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثالث، والجدول رقم (18) يبين ذلك.

الجدول رقم (18)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	البعد الثالث: الوطن	4.72	0.47	%94.4	موافق بشدّة
2	البعد الأول: الأخلاق والسلوكيات العامة	4.63	0.49	%92.6	موافق بشدّة
3	البعد الثاني: الأسرة والمجتمع	4.61	0.52	%92.2	موافق بشدّة
تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف		**4.65**	**0.45**	**%93**	**موافق بشدّة**

يشير الجدول (18) إلى أن بعد الوطن احتلّ المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (4.72) وانحراف معياري (0.47)، تلاه في المرتبة الثانية البعد المتعلق بالأخلاق والسلوكيات العامة بمتوسط حسابي بلغ (4.63) وبانحراف معياري (0.49). ثم البعد المتعلق بالأسرة والمجتمع، وأيضا بمتوسط حسابي عالٍ جدًّا بلغ (4.61). وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقا لترتيب الأبعاد التي تشملتها الدراسة:

المرتبة الأولى: الوطن

احتل هذا البعد الترتيب الأول وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمّن هذا البعد (7) فقرات، وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البند حصلت على درجة موافقة جميعها عالية جدًّا، ويشير الجدول (19) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (19)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث "الوطن"مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	الولاء للوطن	4.80	0.46	%96	موافق بشدّة
2	الوحدة والتلاحم	4.74	20.5	%94.8	موافق بشدّة
3	احترام التشريعات	4.71	0.57	%94.2	موافق بشدّة
4	العلم والعمل	4.70	40.5	%94	موافق بشدّة
5	الحفاظ على البيئة	4.70	0.57	%94	موافق بشدّة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
6	الوعي بالحقوق والواجبات	4.69	0.61	%93.8	موافق بشدّة
7	الحفاظ على الممتلكات العامة	4.69	0.59	%93.8	موافق بشدّة

جاءت جميع الفقرات بدرجة "**موافق بشدة**"، وكما هو متوقع احتلت الفقرة المتعلقة بالولاء للوطن المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي عالٍ جدًّا بلغ (4.8) وانحراف معياري (0.46)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتعلقة بالوحدة والتلاحم بمتوسط (4.74)، ثم الفقرة المتعلقة باحترام التشريعات وبمتوسط (4.71). وفي المراتب التالية كانت النتائج متقاربة جدًّا وتراكمت حول المتوسط (4.7).

المرتبة الثانية: الأخلاق والسلوكيات العامة.

جاء هذا البعد بالمرتبة الثانية من بين أبعاد اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو العوامل المعززة لقيم المواطنة والمحصنة من الانحراف لمواطني دول مجلس التعاون بمتوسط حسابي بلغ (4.63) وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمن هذا البعد أيضا (7) فقرات وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البعد حصلت على درجة موافقة جميعها عالية جدًّا، ويشير الجدول (20) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (20)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول "الأخلاق والسلوكيات العامة " مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة	4.69	.602	%93.8	موافق بشدّة
2	الاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة	4.63	.634	%92.6	موافق بشدّة
3	التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني	4.63	.603	%92.6	موافق بشدّة
4	التمثيل الناجح خارج الدولة	4.63	.613	%92.6	موافق بشدّة
5	تحقيق الذات	4.63	.615	%92.6	موافق بشدّة
6	الابتكار والريادة	4.61	.650	%92.2	موافق بشدّة
7	الاجتهاد والمثابرة	4.58	.648	%91.6	موافق بشدّة

يبيّن الجدول (20) أن إجابات أفراد العينة على فقرات هذا البعد كانت متجانسة وقريبة جدًّا من بعضها، فأقل نسبة كانت للفقرة المتعلقة بالاجتهاد والمثابرة وبلغت (91.6%) وأكثرها كانت متعلقة بالتحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة،

وبلغت النسبة (93.8%). كما نلاحظ أنّ عدد (5) فقرات من أصل (7) كانت النتيجة متشابه بالمتوسط الحسابي وبلغت (4.63) مع اختلاف بسيط في الانحراف المعياري، ممّا يدلّ على تجانس التفكير لدى أبناء دول مجلس التعاون وإدراكهم للعوامل المحصنة من الانحراف والمعززة لقيم المواطنة.

المرتبة الثالثة: الأسرة والمجتمع

احتلّ هذا البعد الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (4.61) وبمستوى درجة موافقة "**موافق بشدة**"، وقد تضمّن هذا البعد (3) فقرات، وأظهرت النتائج أن جميع الفقرات لهذا البند حصلت على درجة موافقة جميعها عالية جدًّا، ويشير الجدول (21) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة على هذه الفقرات.

الجدول رقم (21)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني "الاسرة والمجتمع" مرتبة تنازليًّا

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة
1	بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع	4.70	0.56	%94	موافق بشدّة
2	التكافل والترابط الاجتماعي	4.62	0.61	%92.4	موافق بشدّة
3	ضمان حرية الرأي والتعبير	4.50	0.67	%90	موافق بشدّة

يعتبر أفراد العينة أن بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع من العوامل المهمّة لتحصين أفراد المجتمع من الانحراف، فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.7) وانحراف معياري (0.56)، وفي المرتبة الثانية التكافل والترابط الاجتماعي ثم ضمان حرية الرأي والتعبير.

الفروق ذات الدلالة الإحصائية: "تبيّن لنا أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة للعوامل المعززة لقيم المواطنة والمحصنة من الانحراف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغيرات (الجنس، الجنسية، المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية).

للتأكد من هذه الفروق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة للعوامل المعززة لقيم المواطنة والمحصنة من الانحراف، حسب متغيرات (الجنس، الجنسية، المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية).

أولاً : الجنس : للتحقق من صحّة هذا المتغير في هذا المجال، استخدم فريق البحث اختبار تحليل (T– test:) لعينتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عينة الدراسة حسب متغير الجنس حسب ما هو مبيّن في الجدول (22).

الجدول رقم (22)

نتائج اختبار (T-test) لدلالة الفروق في درجة اتجاهات العينة

حول تعزيز القيم والتحصين من الانحراف باختلاف متغير الجنس

المجال	ذكر		أنثى		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
البعد الأول: الأخلاق والسلوكيات العامة	4.61	0.49	4.65	0.48	0.59-	0.82
البعد الثاني: الأسرة والمجتمع	4.58	0.57	4.65	0.48	1.28-	0.199
البعد الثالث: الوطن	4.69	0.48	4.75	0.42	1.13-	0.127
الدرجة الكلية	**4.63**	**0.46**	**4.68**	**0.42**	**1.1-**	**0.295**

يتّضح من الجدول أنّ قيمة مستوى الدلالة قد بلغت في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للمحور أكبر من (0.05)، ممّا يعني عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا في أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عيّنة الدراسة يعزى لمتغير الجنس. وتفسر هذه النتيجة بأنّ الذكور والإناث في دول مجلس التعاون ينشؤون على المبادئ والقيم ذاتها، وبالتالي يمتلكون قيما متشابهة وثقافة واحدة تقريبا، مع الاختلافات الفردية.

ثانيًا: الجنسية : للتحقق من صحة هذا المتغير في هذا المجال، استخدم فريق البحث اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عينة الدراسة حسب متغير الجنسية حسب ما هو مبين في الجدول (23).

الجدول رقم (23)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في درجة اتجاهات العينة حول تعزيز القيم والتحصين من الانحراف باختلاف متغير الجنسية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأخلاق والسلوكيات العامة	بين المجموعات	1.829	5	0.366	1.505	0.188
	خلال المجموعات	73.65	303	0.243		
	المجموع	75.488	308			
الأسرة والمجتمع	بين المجموعات	2.734	5	0.547	2.065	0.070
	خلال المجموعات	80.234	303	0.265		
	المجموع	82.968	308			
الوطن	بين المجموعات	2.214	5	0.443	2.067	0.069
	خلال المجموعات	64.698	302	0.214		
	المجموع	66.912	307			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف	بين المجموعات	2.073	5	0.415	2.070	0.069
	خلال المجموعات	60.71	303	0.200		
	المجموع	62.789	308			

يتبيّن من البيانات في الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف يعزى لمتغير الجنسية. وهذه النتيجة تعكس الطابع المشترك بين مواطني دول مجلس التعاون. فاللغة والعقيدة والعادات والتقاليد وطبيعة المنطقة الجغرافية والتاريخ المشترك، كل هذه العوامل شكّلت ثقافة المواطن الخليجي وهي متشابهة إلى درجة كبيرة، وتكاد تكون متطابقة.

ثالثًا: المؤهل العلمي

للتحقق من صحة هذا المتغير في هذا المجال، استخدم فريق البحث اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي حسب ما هو مبين في الجدول (24).

الجدول رقم (24)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في درجة اتجاهات العينة حول تعزيز القيم والتحصين من الانحراف باختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأخلاق والسلوكيات العامة	بين المجموعات	3.349	2	1.675	7.104	0.001
	خلال المجموعات	72.138	306	0.236		
	المجموع	75.48	308			
الأسرة والمجتمع	بين المجموعات	2.903	2	1.451	5.547	0.004
	خلال المجموعات	80.065	306	0.262		
	المجموع	82.968	308			
الوطن	بين المجموعات	1.79	2	0.895	4.191	0.016
	خلال المجموعات	65.122	306	0.214		
	المجموع	66.912	308			
تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف	بين المجموعات	2.624	2	1.312	6.673	0.001
	خلال المجموعات	60.165	306	0.197		
	المجموع	62.789	308			

يتبيّن من البيانات في الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الأبعاد الثلاثة والدرجة الكلية للمحور، فقد كانت جميع قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05، ممّا يعني أن المؤهل العلمي لأفراد العينة يلعب دورًا مهمًّا في اتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف، وعليه فإننا نرى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة حول اتجاهاتهم لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولتحديد مصدر الفروق في الدرجة الكلية لمتغير المستوى التعليمي، تم استخدام اختبار LSD والنتائج مبينة كما في الجدول رقم (25) توضح ذلك.

الجدول رقم (25)

نتائج اختبار LSD لمصدر الفروق في الدرجة الكلية حسب متغير التعليم

المتغير التابع	(I) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	(J) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	Mean Difference (I–J)	Std. Error	Sig.
الأخلاق والسلوكيات العامة	ثانوي	جامعي	**−.2984***	0.0883	0.001
		دراسات عليا	−0.1345	0.1062	0.206
	جامعي	ثانوي	**.2984***	0.0883	0.001

المتغير التابع	(I) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	(J) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
		دراسات عليا	**.1639***	0.0748	0.029
	دراسات عليا	ثانوي	0.1345	0.1062	0.206
		جامعي	**-.1639***	0.0748	0.029
الأسرة والمجتمع	ثانوي	جامعي	**-.2867***	0.093	0.002
		دراسات عليا	-0.1495	0.1118	0.182
	جامعي	ثانوي	**.2867***	0.093	0.002
		دراسات عليا	0.1373	0.0788	0.083
	دراسات عليا	ثانوي	0.1495	0.1118	0.182
		جامعي	-0.1373	0.0788	0.083
الوطن	ثانوي	جامعي	**-.2156***	0.0841	0.011
		دراسات عليا	-0.0917	0.101	0.365
	جامعي	ثانوي	**.2156***	0.0841	0.011
		دراسات عليا	0.1239	0.0712	0.083
	دراسات عليا	ثانوي	0.0917	0.101	0.365
		جامعي	-0.1239	0.0712	0.083
تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف	ثانوي	جامعي	**-.2665***	0.0806	0.001
		دراسات عليا	-0.1252	0.0969	0.197
	جامعي	ثانوي	**.2665***	0.0806	0.001
		دراسات عليا	**.1413***	0.0683	0.039
	دراسات عليا	ثانوي	0.1252	0.0969	0.197
		جامعي	**-.1413***	0.0683	0.039

يبيّن الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من ذوي التعليم الجامعي وأفراد العينة من ذوي التعليم الثانوي في جميع أبعاد المحور، وفي الدرجة الكلية للمحور ولصالح التعليم الجامعي. وتفسر هذه النتيجة لكون المواطنين الجامعيين لديهم إدراك أكثر من الثانوي لكونهم متعلمين أكثر ولديهم ثقافة أكبر وخبرة حياتية أطول. الأمر ذاته ينطبق على التعليم العالي والتعليم الثانوي في جميع أبعاد المحور، وفي الدرجة الكلية للمحور ولصالح التعليم العالي. وللأسباب ذاتها التي تم ذكرها أعلاه.

كما يبيّن الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من ذوي التعليم الجامعي وأفراد العينة من ذوي التعليم العالي في البعد الأول (الأخلاق والسلوكيات العامة)، وفي الدرجة الكلية للمحور ولصالح التعليم الجامعي والتوسع في التحليل وجدنا أنّ هذه الفروق متحققة لصالح التعليم الجامعي فقط في العبارتين: التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني، وكذلك في تحقيق الذات. وتفسر هذه النتيجة مدى ارتفاع الحسّ الوطني لدى المشاركين في هذه الدراسة ووعيهم الكامل بالأحداث والمتغيرات السياسية المحيطة بدول مجلس التعاون التي تهدد وحدة تماسك البلدان وتعمل على المساهمة في تقويض أنظمة الحكم فيها.

رابعًا: الحالة الاجتماعية

للتحقق من صحة هذا المتغير في هذا المجال، استخدم فريق البحث اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لفحص دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات

أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية حسب ما هو مبين في الجدول (26).

الجدول رقم (26)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في درجة اتجاهات العينة حول تعزيز القيم والتحصين من الانحراف باختلاف متغير الحالة الاجتماعية

<table>
<tr><th>المحور</th><th>مصدر التباين</th><th>مجموع المربعات</th><th>درجات الحرية</th><th>متوسط المربعات</th><th>قيمة F</th><th>مستوى الدلالة</th></tr>
<tr><td rowspan="3">الأخلاق والسلوكيات العامة</td><td>بين المجموعات</td><td>0.852</td><td>3</td><td>0.284</td><td rowspan="3">1.16</td><td rowspan="3">0.325</td></tr>
<tr><td>خلال المجموعات</td><td>74.363</td><td>305</td><td rowspan="2">0.245</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>75.488</td><td>308</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الأسرة والمجتمع</td><td>بين المجموعات</td><td>0.449</td><td>3</td><td>0.150</td><td rowspan="3">0.533</td><td rowspan="3">0.646</td></tr>
<tr><td>خلال المجموعات</td><td>82.519</td><td>305</td><td rowspan="2">0.271</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>82.968</td><td>308</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الوطن</td><td>بين المجموعات</td><td>0.346</td><td>3</td><td>0.115</td><td rowspan="2">0.527</td><td rowspan="2">0.664</td></tr>
<tr><td>خلال المجموعات</td><td>66.566</td><td>305</td><td>0.219</td></tr>
</table>

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
	المجموع	66.912	308			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.215	3	0.072	0.349	0.790
	خلال المجموعات	62.574	305	0.205		
	المجموع	62.789	308			

يتّضح لنا من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف يعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. فقد كانت جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05، مما يعني أن الحالة الاجتماعية لأفراد العينة ليس لها علاقة ولا تؤثر في اتجاهات المشاركين في هذه الدراسة نحو عوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف. وعليه فإننا لا نرى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة لمستوى العنف الممارس وأشكاله عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الخاتمـــة

في ختام هذه الدراسة لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات، كما نسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وحسبنا في نهاية المطاف أن نشير بإيجاز إلى بعض أبرز النتائج والتوصيات التي ظهرت لنا من خلال هذا البحث، ونسأل الله تعالى أن ينفع بها.

أوّلاً : النتائج

أ- نتائج الدراسة النظرية:

1. تمرّ معظم المجتمعات بظروف متعدّدة تسهم في إحداث تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية، تحمل تلك التحولات في طابعها شقًّا إيجابيًّا وسلبيًّا، فقد تكون هذه العوامل معززة للنمو والتطور الاجتماعي، أو تكون عوامل مجزئة ينتج عنها آثار خطيرة على النسق القيمي، تترسخ بعدها شيئًا فشيئًا أنماط سلوكية واتجاهات مختلقة عما كانت عليه قيم واتجاهات السلوك من قبل.
2. يعتبر انحراف قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون من القضايا الشائكة بسبب حالة التقبل التي أقدم عليها بعض أبناء دول مجلس التعاون لما أفرزه التقدم الحضاري بكل إيجابياته وسلبياته دون تمحيص ومراجعه.
3. نصّت أغلب الأنظمة الأساسية والدساتير لدول مجلس التعاون على ذات القيم الموحدة لشعوب دول مجلس التعاون الخليج.

4. تم التأكيد على أن العوامل الموحدة لدول المجلس التعاون هي اللغة العربية، والعقيدة الدينية، والموروث الثقافي، والوطن "الجغرافيا – التاريخ"، أما العوامل المجزئة فهي العولمة (الاقتصادية والثقافية والسياسية)، والتكنولوجيا الحديثة، والصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية، والنخب في المجتمعات العربية والطبقية، وهجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية.
5. تكمن أهمية العوامل الموحدة لقيم المواطنة في دول مجلس التعاون في أنها حجر الأساس الذي تم بموجبه تأسيس مجلس التعاون الخليجي، بوصفه مبادرة عربية رائدة تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.
6. تنطوي المواطنة على مفهوميَ الالتزام، والاحترام، المتبادل في العلاقة الإيجابية بين أطرافها الرئيسة (المواطن، المجتمع، النظام السياسي)، حيث يتمتع كل طرف بحقوقه وقيامة بواجباته على أكمل وجه.
7. توصّل علماء النفس إلى أنّ قيم المواطنة مرتبطة بالقيمة الذاتية للشخص، من خلال إرضاء رغباته في الحفاظ على مقدرات الدولة وصونها من كلّ ما يمسّ أمنها بسوء، والذي يقابله رغبة الآخرين في انتهاك قيم المواطنة لإشباع حاجياته دون النظر للعواقب المترتبة على انتهاك قيم المواطنة، كما أن بناء نسق قيم المواطنة يكتسب من خلال غرسه في نفوس شعوب المنطقة.
8. يرى علماء الاجتماع أن القيم تنبع من التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وأن الخلل لقيم المواطنة يحدث كلما تأثر المجتمع بالمؤثرات وتنوعت الثقافات التي من

شأنها إضعاف الروابط بين أفراد المجتمع، ممّا يؤدي إلى تفكّك المجتمع نتيجة الخلل الذي أصاب منظومة القيم تلك.

9. أشار عدد من الخبراء الذين تم استطلاع آرائهم في هذه الدراسة إلى أن موضوع تعزيز قيم المواطنة يعتبر من الركائز المهمة في المحافظة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معتبرين أن التحديات والتحولات خلال الألفية الماضية والراهنة أثرت بصورة مباشرة على قيم المواطنة بدول مجلس التعاون.

10. التاريخ هو ذاكرة الأمة والحافظة لوجودها واستمر ارتباطها عبر الزمن، ذلك أن التاريخ هو أحد العوامل الموحدة لدول مجلس التعاون الذي يجمعها ويعطيها هويتها ويربطها بالماضي والحاضر، فالتاريخ بشقّيه المدون والمنقول يقرب شعوب دول مجلس التعاون من بعضهم البعض، وبخاصة أن أصل أبناء العروبة من منبع واحد.

11. للتكنولوجيا أثر على قيم المواطنة وبخاصة تلك المتعلقة بحرية الشخصية، فتصاعدت حدّة تهديدات اختراق الحسابات الشخصية عبر الإعلام الاجتماعي، والتي قابلها ضخامة البيانات المتاحة عن الأفراد في التجسس والتتبع والاحتيال وسرقة البيانات المالية والمؤسسات والتحكم في الأجهزة الشخصية، وانكشاف المجتمعات.

12. كثير من النخب بالمجتمعات العربية وبصفة خاصة التي شهدت ما يسمى بثورات الربيع العربي لم يكن لها الدور المؤثّر والفعّال في تنمية قيم المواطنة وإعلائها لدى أبناء مجتمعاتها، بل كان لها دور سلبي أدى إلى تفكك وانهيار تلك القيم ممّا

أدّى إلى حدوث الكثير من مظاهر الفوضى والتخريب وأعمال السلب والنهب والتدمير والإتلاف والحرق للمؤسسات العامة والخاصة والقتل والترويع لأفراد المجتمع.

13. يواجه مجتمع مجلس التعاون تحديًّا فريدًا من نوعه يتمثّل في حجم قوة العمالة الأجنبية الوافدة إليه، ممّا أثر في استقرارها وأمنها، وأثّرت على قيم المواطنة وترتبت عليها سلبيات ومخاطر اجتماعية وثقافية وصحية وجنائية عديدة، منها: ارتفاع نسبة الجرائم مثل تعاطي المخدرات وترويجها والخمور، وانتشار الجرائم الأخلاقية، ونشر الفساد والسرقة، كما أوجدت تلك العمالة أنماطا جرمية، مثل: جرائم القتل للحصول على المال، إضافة إلى وجود ظاهرة هروب العمال والدخول إلى البلاد بصورة غير مشروعة.
14. لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يقل شأنًا عن المؤسسات الحكومية في المحافظة على قيم المواطنة وسبل تعزيزها بما يخدم المحافظة على المكتسبات الوطنية والوحدة المجتمعية بين دول المجلس.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

1. **تبيّن لنا بعد أن وقفنا على واقع اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون** نحو قيم المواطنة والنسق الاجتماعية المؤثرة فيها، واتجاهاتهم نحو العوامل الموحدة والمجزئة، أن هذه القيم والعوامل تعزز مفهوم القيم لديهم، وتساعد الجهات والمؤسسات الحكومية في وضع الخطط الإستراتيجية، والبرامج الإرشادية، والتوعوية، والمناهج العلمية في مواجهة التحديات الكثيرة التي قد تهدد قيم

المواطنة بين أبناء البلد الواحد من جهة، وبين أبناء دول المجلس مجتمعين من جهة أخرى، **وهو ما يتفق تمامًا من التوجّه المُتبنى من قبل مُعدّي الدراسة والمتمثل بالرؤية الإستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف المرتبطة بهذه الدراسة.**

2. أشارت البيانات الرقمية للدراسة الميدانية إلى أن البعد الخامس "نسق القيم الدينية" احتل المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (4.47) وانحراف معياري (0.61)، يليه في المرتبة الثانية البعد السادس "نسق القيم الاجتماعية" بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وبانحراف معياري (0.60)، وجاء في المرتبة الثالثة البعد "نسق القيم الجمالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.67)، بينما جاء البعد "نسق القيم الاقتصادية" بالمرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي بلغ (3.98) وبانحراف معياري (0.49). وهذا يشير إلى أن النسق الدينية والاجتماعية هي الاكثر تأثيرا في قيم المواطنة لدى أبناء دول مجلس التعاون.
3. أشارت البيانات الرقمية إلى أن أفراد العينة كانوا أكثر اتفاقا على العوامل الموحدة، حيث كانت درجة الموافقة "موافق جدًّا“، وبلغت النسبة (90.8%) في حين جاء البعد المتعلق بالعوامل المجزئة بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وبنسبة (77.6%) وبدرجة "موافق"، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة في تصورهم حول العوامل الموحدة والمجزئة التي تم التطرق إليها في المبحث الأول من الفصل الأول في هذه الدراسة.

4. أشارت البيانات الرقمية المتعلقة بــ**اتجاهات مواطني دول مجلس التعاون نحو تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف** إلى أن بُعد الوطن احتل المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي بلغ (4.72) وانحراف معياري (0.47)، تلاه في المرتبة الثانية البُعد المتعلق بالأخلاق والسلوكيات العامة بمتوسط حسابي بلغ (4.63) وبانحراف معياري (0.49). ثم البُعد المتعلق بالأسرة والمجتمع وأيضا بمتوسط حسابي عالٍ جدًّا بلغ (4.61).
5. تبيّن لنا أن **هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة للعوامل المعززة لقيم المواطنة والمحصنة من الانحراف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) تعزى لمتغيرات الجنس، والجنسية، والمؤهل العلمي والحالة الاجتماعية، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:**

أ- اتضح أن قيمة مستوى الدلالة قد بلغت في جميع الأبعاد والدرجة الكلية للمحور أكبر من (0.05)، ممّا يعني عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا بين أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف لدى عينة الدراسة. ويعزى ذلك لمتغير الجنس، وهو ما يدعونا لنتيجة مفادها بأن الذكور والإناث في دول مجلس التعاون ينشؤون على المبادئ والقيم ذاتها، وبالتالي يمتلكون قيما متشابهة وثقافة واحدة تقريبًا، مع الاختلافات الفردية.

ب- وتبيّن لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف يعزى لمتغير الجنسية، وهذه النتيجة تعكس الطابع المشترك بين مواطني دول مجلس التعاون، فاللغة والعقيدة والعادات والتقاليد وطبيعة المنطقة الجغرافية

والتاريخ المشترك، كل هذه العوامل شكّلت ثقافة المواطن الخليجي، وهي متشابه إلى درجة كبيرة وتكاد تكون متطابقة.

ت- واتّضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الأبعاد الثلاثة والدرجة الكلية للمحور، فقد كانت جميع قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05. ممّا يعني أن المؤهل العلمي لأفراد العينة له دور مهم في اتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف، وعليه فإننا نرى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة حول اتجاهاتهم لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ث- ووجدنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أبناء دول مجلس التعاون لعوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف يعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. فقد كانت جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05، مما يعني أن الحالة الاجتماعية لأفراد العينة ليس لها علاقة، ولا تؤثر في اتجاهات المشاركين في هذه الدراسة نحو عوامل تعزيز القيم والتحصين من الانحراف، وعليه فإننا لا نرى أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات المشاركين في هذه الدراسة لمستوى العنف الممارس وأشكاله عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ثانيًا: التوصيات

1. نرى ضرورة تبني التصور الذي تقدمت به هذه الدراسة كأحد الرؤى الإستراتيجية الحديثة، والذي يهدف إلى تبني القيم العليا للدولة وجعلها من ضمن الأجندات الوطنية ذات الأولية، وهو ما يتطلب قرارًا سياسيًّا محميًّا دستوريًّا تتبناه كل أجهزة الدولة وتعمل على تنفيذه وحمايته من خلال إضافة مهام عمل للسادة معالي أعضاء مجالس الشورى والمجالس الوطنية، ومجلس الأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مهام معنية بالقيم الوطنية ومراقبتها على مستوى الوزارات المعنية، والتي ستُترجم تلك القيم إلى مهام عمل رئيسية تحرص على تطبيقها وتوضع لها الخطط الإستراتيجية والتنفيذية المرحلية المناسبة لها لتحقيق أعلى نسب لمؤشرات الأداء الخاص بها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

أ- إجراء تعديلات دستورية متعلقة بمهام المجالس الوطنية بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ومجالس الشورى بكل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ومجلس الأمة بدولة الكويت.

ب- نموذج عمل نظام للجنة ميدانية مُقترحة تحت مسمى لجنة تعزيز القيم الوطنية بالمجالس الوطنية، ومجالس الشورى، ومجلس الأمة، بدول مجلس التعاون الخليجي.

ت- تصور مقترح لتمليك قيم المواطنة التي حددتها الدراسة على الوزارات والجهات المعنية بدول مجلس التعاون كلّ حسب اختصاصه.

ث- بعض العناوين للمبادرات التي تراها الدراسة مناسبة لتعزيز قيم المواطنة والتي يمكن أن تسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق أهداف المرسومة في هذا الشأن.

ج- تتم مساءلة الوزراء في المجلس عن مدى تحقيق هذه القيمة مدعمة بمؤشرات أداء عمل الوزارة الخاص بالقيم من خلال الاستجوابات أو اللجان وهكذا.

2. ضرورة تفعيل العلاقة التشاركية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة من خلال المبادرات والبرامج المشتركة.
3. العمل على تعزيز سبل الاهتمام بالأسرة بدول المجلس لما لها من دور فاعل في تعزيز قيم المواطنة.
4. تفعيل دور الإعلام بدول المجلس لا سيما الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي للمساهمة في نشر القيم والثقافات والسلوكيات المعززة للمواطنة.
5. تطوير الخطاب الديني ليتواكب مع المستجدات، وحثّ المؤسسات الدينية على تصميم برامج تفنّد الشبهات، وتظهر الصورة الصحيحة للدين الإسلامي الذي يدعو إلى الفكر الوسطي المعتدل، وينبذ العنف والتطرف والغلو.
6. ضرورة الارتقاء باللغة العربية كأحد المتطلبات الرئيسة التي تعزز قيم المواطنة من خلال إعادة النظر في نظم تعليمها، وترسيخ شخصية اللغة العربية في نفوس أبناء دول مجلس التعاون، والتوسع في نشر اللغة العربية وتقديم الدعم للأفراد والمؤسسات لنشر اللغة، واعتماد منظومة إستراتيجية على مستوى دول المجلس تشمل خطط تشغيلية للعناية بها في المناهج التعليمة واستخدام أحدث الوسائل التعليمية المتطورة في ذلك.



قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: المصادر

1. القرآن الكريم.
2. سنن أبي داود، أبواب النوم، باب في التفاخر بالأحساب، حديث رقم 5116.
3. فاطمة صالح الجارد، عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، ط1، بحث فائز بجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العلمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، المدينة المنورة، 2005م.
4. سنن أبي داود، كتاب الجهاد، المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم، باب في السرية ترد على أهل العسكر، حديث رقم 2751. سنن ابن ماجه – كتاب الديات – المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم، حديث رقم 2683.
5. صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، حديث رقم 3428. سنن النسائي – كتاب البيعة – إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، حديث رقم 4196.
6. السيرة النبوية لابن هشام، محمد عبد الملك بن هشام، ج2، ط7، ج4، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، 2009م.
7. المعجم الوسيط، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت.
8. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط4، ج12، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2005م.
9. المنجد الأبجدي، ط5، دار المشرق، بيروت، 1967م.
10. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1989م.

11. موطأ مالك، كِتَاب الْأَقْضِيَةِ، ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها، حديث رقم1426.

ثانيًا: الكتب العربية

أ- الكتب العربية المتخصصة:

1. أبو بكر جابر الجزائري، هذا الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم يا محب، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2003م.
2. إحسان محمد الحسن، تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الثقافي، الرياض، 1998م.
3. أحمد المرتضي البكري أبو حراز، المختصر في تاريخ الشرطة.
4. أمينة لحمري، فعالية أسلوبي التعزيز والنمذجة في خفض مستوى النشاط الحركي الزائد لدى الأطفال ذوي الذكاء الاجتماعي وتأثيره على تحصيلهم الدراسي، مجلة العلوم النفسية والتربوية، سبتمبر 2015م.
5. أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، 2012م.
6. أمل حميد بالهول، الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة، ط1، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014م.
7. أنطون متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (1798-1978م)، ط1، دار الجيل، بيروت.
8. أسامة أبو العباس شهوان، منظومة القيم الإسلامية وأثرها في تأكيد التعايش في المجتمع المعاصر، 2012م.

9. جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
10. وليد عبد الهادي العويمر، أثر العولمة على اللغة العربية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2011م.
11. وعد إبراهيم الأمير، دور التلفزيون في قيم الأسرة، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، 2013م.
12. زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010م.
13. حكمت بشير ياسين، عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، ط1، بحث فائز بجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العلمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، المدينة المنورة، 2005م.
14. حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، اتحاد كتاب العرب، 1999م.
15. حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م.
16. حسين شبكة وآخرون، مقدمة في علم الاجتماع – النظريات والمناهج–، ط1، ج1، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 1988م.
17. حسن شحاتة وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م.
18. طه بن عثمان الفراء وآخرون، الوطن العربي مقوماته ومشكلاته، ط1، أكاديمية نايف للعربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م.

19. يوسف بن علي بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج1، تحقيق مصطفى بن أحمد ومحمد عبد الكريم، 1967م.
20. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة والإعلامية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2002م.
21. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.
22. محمد رواس قلعه جي، ط1، المجلد الأول، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000م.
23. محمد توهيل اسعيد ود. يوسف محمد شراب، مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، ط3، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، 2011م.
24. محمد كامل حته، القيم الدينية والمجتمع، دار المعارف، القاهرة، 1983م.
25. محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
26. محمد السيد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
27. محمد شحاتة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
28. محمد حافظ دياب، تعريب العولمة، ط1، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، 2009م.

29. محمود فندي العبد الله، القيم المتضمنة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاثة الأولى في الأردن ومدى انسجامها مع منظومة القيم العربية الإسلامية المعدلة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 11، العدد 2، يوليو 2020م.
30. محمود المصري، موسوعة الحقوق الإسلامية، ط1، ج3، مكتبة الصفا، القاهرة ، 2008م.
31. منصور زوير المطيري، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع – الدواعي والإمكان، ط1، مركز البحوث والمعلومات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، الدوحة، 1413هـ.
32. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
33. مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2013م.
34. ناصر سيد وآخرون، المعجم الوسيط المدرسي، ط1، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م.
35. نبيل محمود حسن، الشرطة وإنفاذ أحكام حقوق الإنسان، ط1، دار المصرية للطباعة والنشر، 2009م.
36. نواف وبدان الجشعمي، العلاقات الخليجية- الإيرانية في الفترة من 1923- 1979م، دار الحكمة، لندن، 2016م.
37. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008م.

38. سالم مرزوق الطحيح، السلوك التنظيمي: الاتجاهات الفكرية والتطبيقية وأهميته للكويت والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 9، العدد 35، جامعة الكويت، 1983م.
39. سالم حميد وآخرون، أوهام الربيع العربي وكوارثة التي لا تحصى، ط1، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، 2015م.
40. سيف بن ناصر بن علي المعمري، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، يوليو 2014م.
41. سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع- دراسة نقدية-، ط2، دار المعارف، 1979م.
42. سعيد ناصف، مدخل إلى علم الاجتماع – مفاهيم وقضايا-، ط1، الآفاق المشرقة ناشرون، الشارقة، 2015م.
43. سعيد الصديقي، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية الواقع والتحديات، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016م.
44. سعيد بن حازم السويدي، الجماعات المتطرفة وإيران – علاقات متجددة.. وأجندة متعايشة -، ط1، مركز حقائق للبحوث والدراسات، 2015م.
45. عادل عبد المنعم، تطبيقات مفخخة – تهديدات اختراق خصوصيات الأفراد عبر الهواتف الذكية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 9، أبريل 2015م.
46. عايد بن مسفر العقيلي، الأمن الفكري وآثاره في دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 2017م.

47. عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج العراق وإيران والمتغير الأمريكي، ط1، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009م.
48. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.
49. عبد الله سعيد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011م.
50. عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام ولغة الحضارة، ط4، مؤسسة مختار للطباعة والنشر، 2012م.
51. عبد العزيز بن عثمان التويجري، مستقبل اللغة العربية، ط2، المنظمة الإسلامية لتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو-، الرباط، 2015م.
52. عبد الرحمن محمد العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990م.
53. عدلي على أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
54. علي عيسى زمزم، مهدّدات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي، ط1، مركز بحوث شرطة الشارقة، 2015م.
55. عمرو الشوبكي، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009م.
56. فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 1997م.

ب- الكتب مترجمة للعربية:

1. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م.

ثالثًا: المجلات والدوريات العلمية

1. إبراهيم عبده صعيدي وأحمد صلاح الدين، تقييم النسق القيمي لدى طلاب قسم التربية الخاصة بكلية التربية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 2، العدد 10، تشرين أول، 2013م.
2. التجاني مياطه، دور التراث المادي واللامادي لمجتمع وادي سوف في تحديد ملامح الهوية الثقافية وتكاملها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السادس، أبريل 2014م.
3. آمنة جمعة الكتبي، الشباب والجريمة، دراسة ميدانية، ط1، مركز بحوث شرطة الشارقة، 2010م.
4. يحيى حمود حسن البوعلي، واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، المجلد: 30 العدد: 24، 2013م.
5. يحي خير الله عودة، البيئة والسلوك الإجرامي- دراسة نظرية في الأنثروبولوجيا الجنائية، مجلة، مجلة الآداب، العدد 107، جامعة بغداد 2014م.
6. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، إستراتيجية ونظريات العمل الشرطي: إستراتيجية النقاط السبع نموذجًا، مجلة الفكر الشرطي، مجلد 14، العدد 3، أكتوبر 2005م، مركز بحوث شرطة الشارقة.

7. منى مصطفي محمد، التمويل بالجباية – البدائل الصاعدة لتدبير موارد ذاتية للجماعات الإرهابية، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 16، مارس- إبريل 2016م.
8. سعيد عبيد المزروعي، التحديات الأمنية ومستقبل الشرطة في إمارة أبوظبي، ندوة العمل الشرطي بين الواقع والمستقبل في القيادة العامة لشرطة أبوظبي، مركز بحوث والدراسات الأمنية، 2007م.
9. عبد الله كبار، النخب الجامعية والمجتمع المدني الجزائري – قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان 2013م.
10. عبد الله عبد المحسن السلطان، العمالة الأجنبية والأمن الثقافة الأمنية سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الأول، دار النشر بالمركز العربي، للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1988م.
11. صالح غانم محمد، البعد السياسي والمستقبل الدستوري الاتحادية للتجربة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم السياسية، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، العدد رقم 1، لسنة 1986م.

رابعًا: الرسائل والبحوث العلمية

1. إبراهيم السيد أحمد السيد، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، رسالة دكتوراه منشورة، جـــامعــة الزقازيـــق، 2005م.
2. إسماعيل بن وصفي غانم الآغا، سوء استخدام تقنية الإنترنت والجوال ودورهما في انحراف الأحداث بدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009م.

3. حسن بن علي عبد الله الشيخي، اللامعيارية (الآنومي) ومفهوم الذات والسلوك الانحرافي لدى المنحرفين وغير المنحرفين في الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003م.
4. حنان بنت شعشوع الشهري، أثر استخدام شبكات التواصل الإلكتروني على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، 1434هـ.
5. ندى جاسم المهداوي، أثر الترابط الأسري في تحدي العولمة الثقافية، البحث الفائز بجائزة البحوث والدراسات الدورة التاسعة، دائرة مراكز التنمية الأسرية، الشارقة، 2012م.
6. عبد الله ناجي القيسي، أسباب جنوح الأحداث ودور الشرطة في مواجهته، (دراسة مقارنة) رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الشرطة، أكاديمية الشرطة، 2002م.
7. عبيد حويزي الدوسري، أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير- غير منشور-، جامعة مؤتة، 2009م.
8. فيصل بن عائض البقمي، طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء ودورها في الوقاية من الانحراف الفكري، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م.
9. رائد السمهوري، الإسلاميون والفيلم المسيء – تحولات الربيع العربي-، بحث منشور في كتاب الخليج والربيع العربي الدين والسياسة، مركز المسبار، دبي، 2013م.
10. صالح بن محمد آل رفيع العمري، العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، ط1، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002م.

خامسًا: الندوات والمؤتمرات

1. أحمد حسين الخياط، تأثير الإنترنت على العملية التعلمية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة شبكات الإنترنت وتأثيراتها الاجتماعية والأمنية، المنعقد في أبوظبي بتاريخ 6-7 نوفمبر 2006م، مركز الدراسات الأمنية.
2. المسيرة والإنجاز، ط9، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، الرياض، 2015م.
3. البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى، ط23، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، 2011م.
4. النشرة الإحصائية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، العدد العشرون، 2012م.
5. عبد الكريم عبد الله الحربي، الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية، ندوة المجتمع والمدن في دورتها السنوية الثالثة المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من تاريخ 11-14 إبريل 2004م.
6. دول مجلس التعاون لمحة إحصائية، العدد الرابع، إدارة الإحصاء، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الرياض، مارس 2014م.
7. خالد الصوفي، ود. علي البريهي، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو "الربيع العربي" دراسة ميدانية، مجلة الرؤى الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، عدد يناير 2014م.

سادسًا: الكتب الأجنبية

1. ACARA Copyright Administration, ACARA, Civics and Citizenship, Sydney, 2000.

2. European Commission/EACEA/Eurydice, 2016. Promoting citizenship and the common values of freedom, tolerance and non-discrimination through education: Overview of education policy developments in Europe following the Paris Declaration of 17 March 2015.

3. By Madeleine Sumption and Sarah Flamm, The Economic Value of Citizenship for Immigrants in the United States, Migration Policy Institute, Washington.

سابعًا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان http://www.data.gov.om /

2. الموقع الرسمي لمركز الإحصاء الوطني، دولة الإمارات العربية المتحدة، http://original.fcsa.gov.ae

3. الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa .

4. الموقع الرسمي للجهاز المركزي للمعلومات file:///C:/Users/hp/Downloads/Population2011.pdf

5. الموقع الرسمي الإدارة المركزية للإحصاء https://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=6

6. الموقع الرسمي لجريدة رأي اليوم على الرابط الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=164364 .

7. الموقع الرسمي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، على الرابط الإلكتروني: http://www.nauss.edu.sa .
8. /http://buraimi.net/vb/threads/92309 .
9. موقع جريدة الوسط البحرينية، الرابط الإلكتروني:
10. http://www.alwasatnews.com/news/46004.html .
11. جريدة القبس، الرابط الإلكتروني: /http://alqabas.com/266489 .
12. http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/d6053a22-96a2-4936-a8ca-bf633345352b.
13. جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للدراسات، 2014م، ص 3. متوافر على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/8/14/20148149195805580Economic%20diversification.pdf
14. خالد عبد الله الجار الله، أسباب انخفاض أسعار العقار، جريدة الرياض، الرابط الإلكتروني: http://www.alriyadh.com/651124.
15. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيًّا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط، المنعقد بتاريخ 22-23 كانون الثاني 2014م، ص 4 منشور على الرابط الإلكتروني: http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Libya_in_20131.pdf .
16. موقوع وزارة الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة:
http://snrd.ae/ar/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9
17. موقع وزارة الداخلية بدولة قطر: https://www.moi.gov.qal .

18. موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر: http://www.islam.gov.qa/Article. .

19. موقع جريدة الحياة: http://www.alhayat.com/Articles/11654052 .

20. موقع الرمس نت: http://forum.alrams.net/showthread.php?t=541871 .

21. بدر الإبراهيم، النزاعات الطائفية في منطقة الخليج، مؤتمر شباب الخليج الأول، منتدى العلاقة العربية والدولية، منشور على الرابط الإلكتروني: https://www.gulfpolicies.com .

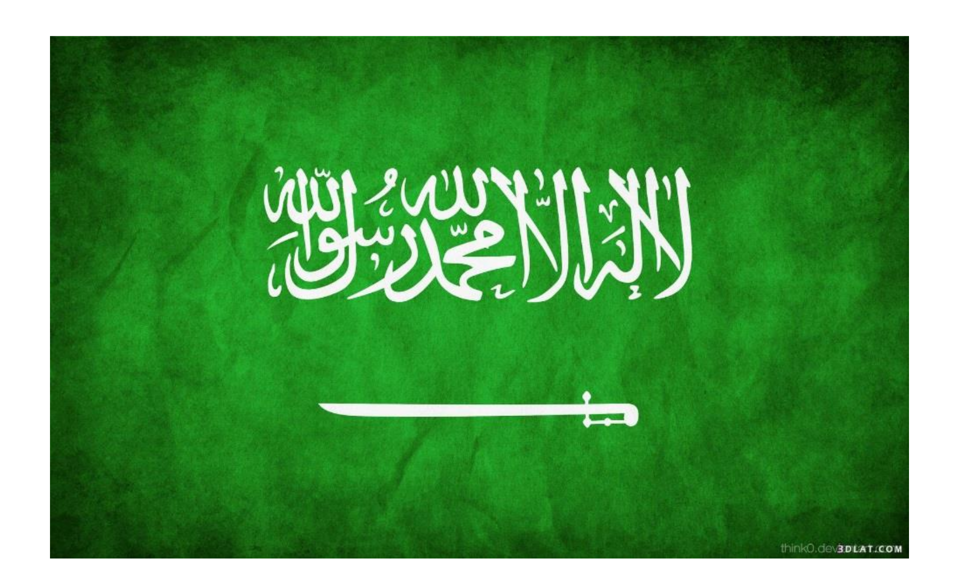
22. الموقع الرسمي لجريدة رأي اليوم على الرابط الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=164364 .

ملاحق الدراسة



الملحق رقم 1

- **النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية.**
- **نظام مجلس الوزراء.**
- **نظام مجلس الشورى.**



الرقم: أ / 90

التاريخ: 1412/8/27هـ

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها.

أمرنا بما هو آت:

أولاً – إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانياً – يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تُعدل بما يتفق معه.

ثالثاً – يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ،

، ،

النظام الأساسي للحكم

الباب الأول

- المبادئ العامة -

المادة الأولى (1) :

المملكة العربية السعودية، دولة إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة الثانية (2) :

عيدا الدولة، هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها، هو التقويم الهجري.

المادة الثالثة (3) :

يكون على الدولة كما يلي:

1- لونه أخضر.

2- عرضه يساوي ثلثي طوله.

3- تتوسطه كلمة: (**لا إله إلاّ الله محمد رسول الله**) تحتها سيف مسلول، ولا ينكس العلم أبداً.

ويُبين النظام الأحكام المتعلقة به.

المادة الرابعة (4) :

شعار الدولة سيفان متقاطعان، ونخلة وسط فراغهما الأعلى، ويُحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها.

الباب الثاني

- نظام الحكم -

المادة الخامسة (5) :

1- نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي.

2- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويُبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

3- يختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي.

4- يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال.

5- يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة السادسة (6) :

يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

المادة السابعة (7) :

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة الثامنة (8) :

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية.

الباب الثالث

- مقومات المجتمع السعودي -

المادة التاسعة (9) :

الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويُربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة (10) :

تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة الحادية عشرة (11) :

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.

المادة الثانية عشرة (12) :

تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

المادة الثالثة عشرة (13) :

يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه.

الباب الرابع

- المبادئ الاقتصادية -

المادة الرابعة عشرة (14) :

جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات، ملك للدولة. وفقاً لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها.

المادة الخامسة عشرة (15) :

لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلاَّ بموجب نظام.

المادة السادسة عشرة (16) :

للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة السابعة عشرة (17) :

الملكية ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للملكة. وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة عشرة (18) :

تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يُعوض المالك تعويضاً عادلاً.

المادة التاسعة عشرة (19) :

تحظر المصادرة العامة للأموال، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

المادة العشرون (20) :

لا تفرض الضرائب والرسوم إلاَّ عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها، أو تعديلها، أو إلغائها، أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

المادة الحادية والعشرون (21) :

تُجبى الزكاة وتُنفق في مصارفها الشرعية

المادة الثانية والعشرون (22) :

يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة.

الباب الخامس

- الحقوق والواجبات -

المادة الثالثة والعشرون (23) :

تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

المادة الرابعة والعشرون (24) :

تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يُمكِن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

المادة الخامسة والعشرون (25) :

تحرِص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

المادة السادسة والعشرون (26) :

تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والعشرون (27) :

تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الثامنة والعشرون (28) :

تُيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة التاسعة والعشرون (29) :

ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتُسهِم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.

المادة الثلاثون (30) :

توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية.

المادة الحادية والثلاثون (31) :

تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة الحادية والأربعون (41) :

يلتزم المُقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مُراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة الثانية والأربعون (42) :

تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتُحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المُجرمين العاديين.

المادة الثالثة والأربعون (43) :

مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يُعرض له من الشؤون.

الباب السادس

- سلطات الدولة -

المادة الرابعة والأربعون (44) :

تتكون السلطات في الدولة من:

- **السلطة القضائية.**
- **السلطة التنفيذية.**
- **السلطة التنظيمية.**

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة الخامسة والأربعون (45) :

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

المادة السادسة والأربعون (46) :

القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والأربعون (47) :

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة الثامنة والأربعون (48) :



الرقـــم: أ / ١٣

التاريخ: ١٤١٤/٣/٣هـ

بعون الله تعالى

نحن فـــهد بن عبد العزيـــز آل ســـعود

ملك المملكة العربيـــة السعوديـــة

وبعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بـــالأمر الملكـــي رقـــم أ/٩٠ وتـــاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكـــي رقـــم ٣٨ وتـــاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بـــالأمر الملكـــي رقـــم أ/٩١ وتـــاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم م/٢٣ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٦هـ.

أمرنا بما هو آت:

<u>أولاً</u> – إصدار نظـــام مجلِس الـــوزراء بالصيغة المرفقة بهذا.

<u>ثانيـــاً</u> – يحِل هذا النظام محل نظام مجلِس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ وتعديلاته.

<u>ثالـــثاً</u> – يستمر العمل بكُل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتـــى تُعدل بما يتفق معه.

<u>رابعـــاً</u> – يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويُعمل به بعد تسعين يوماً من بداية مُدة مجلس الشورى المُحددة في الأمر الملكي الصادر بتكوينه لأول مرة ، ، ،

المادة السادسة عشرة:

مداولات المجلِس سرية أما قراراته فالأصل فيها العلنية عدا ما أُعتبِر منها سرياً بقرار من المجلِس.

المادة السابعة عشرة:

يُحاكم أعضاء مجلِس الوزراء عن المُخالفات التي يرتكبونها في أعمالهم الرسمية بموجب نظام خاص يتضمن بيان المُخالفات وتحديد إجراءات الاتهام والمحاكمة وكيفية تأليف هيئة المحكمة.

المادة الثامنة عشرة:

يجوز لمجلِس الوزراء أن يؤلف لجاناً من بين أعضائه أو من غيرهم لبحث مسألة مدرجة بجدول أعماله لتقديم تقرير خاص عنها ويتولى النظام الداخلي للمجلِس بيان عدد اللجان وسير أعمالها.

اختصاصات مجلِس الوزراء

المادة التاسعة عشرة:

مع مُراعاة ما ورد في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلِس الشُورى يرسم مجلِس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة ويُشرف على تنفيذها.

وينظُر في قرارات مجلِس الشُورى.

وله السلطة التنفيذية وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأُخرى.


نظام مجلس الشورى
١٤١٢هـ

الرقــم: أ / ٩١
التاريخ: ١٤١٢/٨/٢٧هــ

بعون الله تعالى

نحن فــهد بن عبد العزيــز آل ســعود

ملك المملكة العربيـــة السعوديـــة

عملاً بقوله اللهِ تعالى: [**وَشَاوِرهُم فِي الأَمرِ**] وقوله تعالى: [**وَأَمرُهُم شُــورَى بَيْـنَهُمْ**] وإقتداء برسول الله – صلى الله عليه وسلم – في مشاورة أصحابه. وبناءً علــى مــا تقتضـــيه المصلحة العامة.

وبعد الاطلاع على نظام مجلِس الشُورى الصادر بالأمر الملكي في عام ١٣٤٧هــ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً – إصدار نظــام مجلِس الشُورى بالصيغة المرفقة بهذا.

ثانيــاً – يحِل هذا النظام محل نظام مجلِس الشُورى الصادر في عــام ١٣٤٧هــــ، ويــتم ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي.

ثالثــاً – يستمر العمل بِكُل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هــذا النظــام حتى تُعدل بما يتفق معه.

رابعــاً – يتم العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره.

خامساً – يُنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية.

التوقيع

فهد بن عبد العزيز

المادة العشرون:

للجان مجلِس الشُورى أن تستعين بمن تراه من غير أعضاء المجلِس، بعد موافقة رئيس المجلِس.

المادة الحادية والعشرون:

يكون لمجلِس الشُورى هيئة عامة، تكون من رئيس المجلِس، ونائبه، ورؤساء لجان المجلِس المُتخصصة.

المادة الثانية والعشرون:

على رئيس مجلِس الشُورى أن يرفع لرئيس مجلِس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلِس الشُورى، إذا كان المجلِس يُناقش أموراً تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثالثة والعشرون:

لكل عشرة أعضاء في مجلِس الشُورى، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضُه على رئيس مجلِس الشُورى، وعلى رئيس المجلِس رفع الاقتراح إلى الملك.

المادة الرابعة والعشرون:

على رئيس مجلِس الشُورى أن يرفع لرئيس مجلِس الوزراء طلب تزويد المجلِس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلِس أنها ضرورية لتسهِيل سير أعماله.

المادة الخامسة والعشرون:

يرفع رئيس مجلِس الشُورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلِس من أعمال، وفقاً لما تُبينه اللائحة الداخلية للمجلِس.

المادة السادسة والعشرون:

تسري أنظمة الخدمة المدنية على موظفي أجهزة المجلِس ما لم تقضِ اللائحة الداخلية بغير ذلك.

المادة السابعة والعشرون:

يكون لمجلِس الشُورى ميزانية خاصة تُعتمد من الملك، ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي.

ملحق رقم (2)

دستور دولة الكويت



دولـــــة الـــكـــويـــــت
مـــجـــلـــس الأمـــــــة



دستور دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبد الله السالم الصباح ، أمير دولة الكويت

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز ، وإيمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية ، وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية ، والمساواة ، والعدالة الاجتماعية ، ويرسى دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد ، وحرص على صالح الجموع ، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ،

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال ،

وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي ،

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه .

الباب الأول

الدولة ونظام الحكم

مادة (١)

الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها .

وشعب الكويت جزء من الأمة العربية .

مادة (٢)

دين الدولة الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

مادة (٣)

لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية .

- ١ -

دولـــة الـــكـــويـــت
مـــجـــلـــس الأمـــة



دستور دولة الكويت

مادة (٤)

الكويت أمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح .

ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم ، في جلسة خاصة ، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد .

ويشترط في ولي العهد ان يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

وينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الأمارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور ، وتكون له صفة دستورية ، فلا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور .

مادة (٥)

يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها وأوسمتها ونشيدها الوطني .

مادة (٦)

نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

الباب الثاني
المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي

مادة (٧)

العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

- ٢ -

دولـــــة الـــكـــويـــــت
مـــجــــلــــس الأمـــــــة



دستور دولة الكويت

مادة (٨)

تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين .

مادة (٩)

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها ، ويقوي أواصرها ، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة .

مادة (١٠)

ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الأهمال الأدبي والجسماني والروحي.

مادة (١١)

تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية والصحية .

مادة (١٢)

تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي ، وتسهم في ركب الحضارة الانسانية.

مادة (١٣)

التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه .

مادة (١٤)

ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي .

- ٣ -



مادة (١٥)

تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

مادة (١٦)

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

مادة (١٧)

للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

مادة (١٨)

الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادل .

والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية.

مادة (١٩)

المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، في الأحوال المبينة بالقانون .

مادة (٢٠)

الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون .

دولـــــة الـــكــويـــــت
مــجــــلــــس الأمــــــة



دستور دولة الكويت

مادة (١٠٠)

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم .

ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

وبمراعاة حكم المادتين (١٠١و١٠٢) من الدستور يجوز ان يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة على المجلس .

مادة (١٠١)

كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته ، واذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا ، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته او طلب موقع من عشرة أعضاء أثر مناقشة استجواب موجه إليه . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه .

ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء . ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة .

مادة (١٠٢)

لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به .

ومع ذلك اذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر إلى رئيس الدولة ، وللأمير في هذه الحالة ان يعفى رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة ، أو ان يحل مجلس الأمة .

وفي حالة الحل ، اذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ، وتشكل وزارة جديدة .

- ٢١ -

مادة (١١٢)

يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ، ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة .

مادة (١١٣)

لمجلس الأمة ابداء رغبات للحكومة في المسائل العامة ، وان تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب ان تبين للمجلس اسباب ذلك ، وللمجلس ان يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة.

مادة (١١٤)

يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضوا أو أكثر من أعضاءه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

مادة (١١٥)

يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي بعث بها المواطنون إلى المجلس ، وتستوضح اللجنة الأمر من الجهات المختصة ، وتعلم صاحب الشأن بالنتيجة .
ولا يجوز العضو مجلس الأمة ان يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية .

مادة (١١٦)

يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام ، ولهم ان يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين او ينبوهم عنهم ، وللمجلس ان يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته . ويجب ان تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها .

دولــــة الـكـويـــت
مـــجـــلــــس الأمـــــة



دستور دولة الكويت

مادة (١٢٥)

تشترط فيمن يولى الوزارة الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا الدستور.

مادة (١٢٦)

قبل ان يتولى رئيس مجلس الوزراء والوزراء صلاحياتهم يؤدون أمام الأمير اليمين المنصوص عليها في المادة ٩١ من هذا الدستور .

مادة (١٢٧)

يتولى رئيس مجلس الوزراء رياسة جلسات المجلس والاشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة .

مادة (١٢٨)

مداولات مجلس الوزراء سرية ، وتصدر قراراته بحضور أغلبية اعضائه ، وبموافقة أغلبية الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية ما لم تستقل .

وترفع قرارات المجلس إلى الأمير للتصديق عليها في الأحوال التي تقضي صدور مرسوم في شأنها .

مادة (١٢٩)

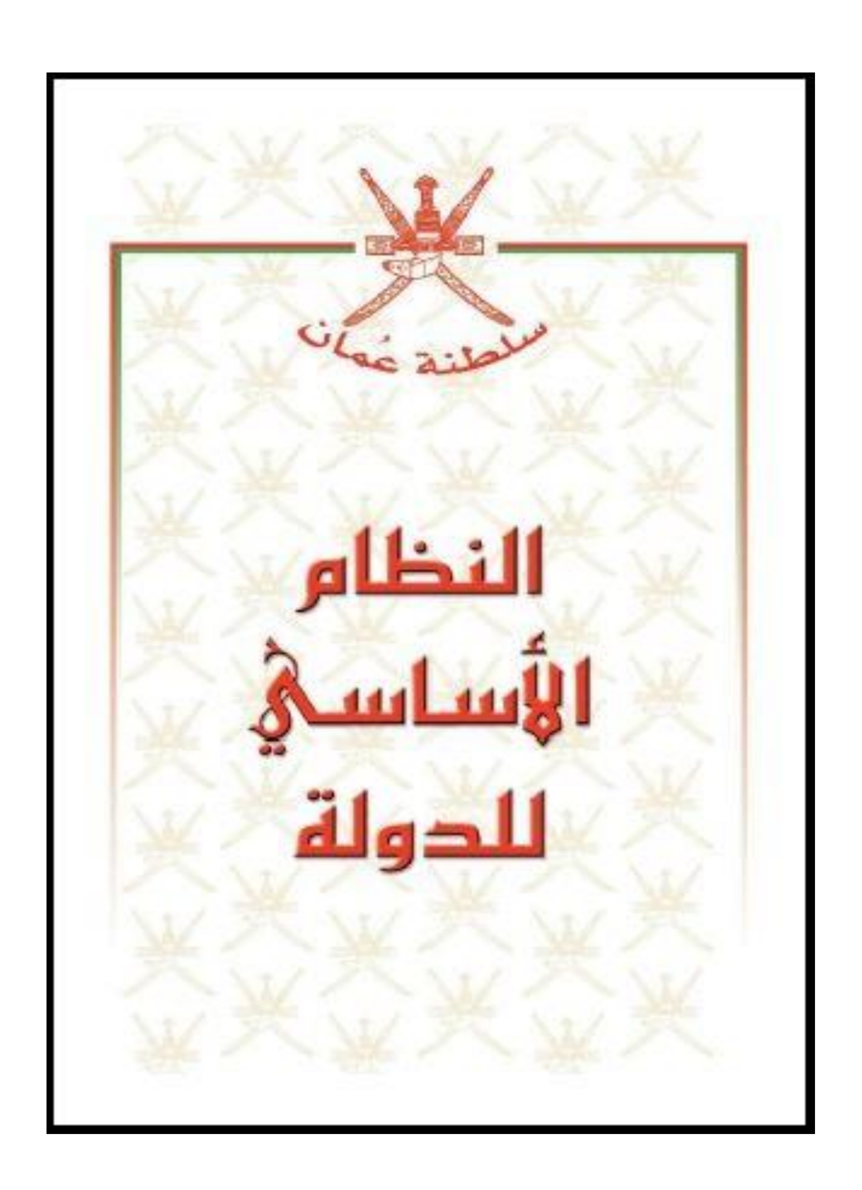
استقالة رئيس مجلس الوزراء أو اعفاؤه من منصبه تتضمن استقالة سائر الوزراء أو اعفاءهم من مناصبهم .

مادة (١٣٠)

يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها .

- ٢٧ -

ملحق رقم (3)
النظام الأساسي لسلطنة عمان



مرسوم سلطاني

رقم ٩٦/١٠١

بإصدار النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

تأكيدا للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية .
وتصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين .
وتعزيزا للمكانة الدولية التي تحظى بها عمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة والتعاون بين مختلف الدول والشعوب .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١)

إصدار النظام الأساسي للدولة بالصيغة المرافقة .

مادة (٢)

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في : ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٧هـ

الموافق : ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

الباب الثاني

المبادىء الموجهة لسياسة الدولة

مادة (١٠)

المبادىء السياسية

- المحافظة على الاستقلال والسيادة ، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها ، والدفاع عنها ضد كل عدوان .
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل ، والمصلحة المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب .
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية ، معتزة بتاريخه ، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته .
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن .

مادة (١١)

المبادىء الاقتصادية

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادىء الاقتصاد الحر ، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون .
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني . وتشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان .
- الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني . ولا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة ، وبما يحفظ المصالح الوطنية .
- للأموال العامة حرمتها ، وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها .
- الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا . والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية .

- ٦ -

- المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون .
- الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني .
- إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز استحداث ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي .

مادة (١٢)

المبادىء الاجتماعية

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة .
- التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب . وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية .
- الأسرة أساس المجتمع ، وينظم القانون وسائل حمايتها ، والحفاظ على كيانها الشرعي ، وتقوية أواصرها وقيمها ، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

- ٧ -

مـادة (١٣)

المبادىء الثـقافية

- التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه .
- يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثـقافي العام وتطويره وتنميـة التفكير العلمـي ، وإذكـاء روح البحث ، وتلبيـة متطلبات الخطـط الاقتصاديـة والاجتماعية ، وإيجاد جيل قـوي في بنيته وأخلاقه ، يعتـز بأمتـه ووطنـه وتراثـه ، ويحافظ على منجزاته .
- توفر الدولـة التعليم العام وتعمـل على مكافحـة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعـاهد الخـاصـة بإشراف من الدولة ووفقا لأحكام القانون .
- ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه ، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتسـاعد على نشرها .

مـادة (١٤)

المبادىء الأمنية

- السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن .

ويتـولى مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقـة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها .

- ٩ -

مـادة (٣٢)

للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون .

مـادة (٣٣)

حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون . ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية .

مـادة (٣٤)

للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون .

مـادة (٣٥)

يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون . وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره .

مـادة (٣٦)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين .

- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي .
- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية .
- الرقابة المالية للدولة .
- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة .
- النقد والمصارف ، والمقاييس والمكاييل والموازين .
- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة .

الباب الخامس

مجلس عمان

مادة (٥٨)

يتكون مجلس عمان من:

١ – مجلس الدولة .

٢ – مجلس الشورى .

مجلس الدولة

مادة (٥٨) مكررا

يتكون مجلس الدولة من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى ، يعينون بمرسوم سلطاني .

- ٢٣ -

مـادة (٥٨) مكــررا (٤٢)

على جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إرسال نسخة من تقريره السنوي إلى كل من مجلس الشورى ومجلس الدولة .

مـادة (٥٨) مكــررا (٤٣)

يجوز بناء على طلب موقع من خمسة عشر عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشورى استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون ، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان .

مـادة (٥٨) مكــررا (٤٤)

على وزراء الخدمات موافاة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم ، وللمجلس دعوة أي منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزارته ومناقشته فيها .

- ٣٩ -



ملحق رقم (4)



الإمــارات العربيــة المتحدة

دستور دولــة الإمارات العربية المتحدة

الديباجة

- مصدر السلطة الدستورية
- ذكر الله
- الدافع لكتابة الدستور

نحن حكام امارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ،

نظرا لأن ارادتنا وارادة شعب اماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الامارات ، من أجل توفير حياة أفضل ، واستقرار أمكن ، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعا ،

- المنظمات الدولية
- مجموعات اقليمية

ورغبة في انشاء روابط أوثق بين الامارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها ، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة ، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، وفي الأسرة الدولية عموما ، على اساس الاحترام المتبادل ، وتبادل المصالح والمنافع ،

ورغبة كذلك في ارساء قواعد الحكم الاتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة ، تتمشى مع واقع الامارات وامكانياتها في الوقت الحاضر ، وتطلق يد الاتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه ، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف ، وتعد شعب الاتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة ، مع السير به قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان ، في مجتمع عربي اسلامي متحرر من الخوف والقلق ،

ولما كان تحقيق ذلك من أعز رغباتنا ، ومن أعظم ما تتجه اليه عزائمنا ، حرصا على النهوض ببلادنا وشعبها الى المنزلة التي تؤهلهما لتبوء المكان اللائق بهما بين الدول المتحضرة وأممها ،

ومن أجل ذلك كله والى أن يتم اعداد الدستور الدائم للاتحاد نعلن أمام الخالق العلي القدير ، وأمام الناس أجمعين ، موافقتنا على هذا الدستور المذيل بتوقيعاتنا ليطبق أثناء الفترة الانتقالية المشار اليها فيه ،

والله ولي التوفيق ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

الباب الأول: الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية

المادة 1

- ضم الأراضي
- عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول

الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، ويشار اليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد . ويتألف الاتحاد من الامارات التالية :

أبو ظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة – رأس الخيمة

ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم الى الاتحاد ، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك باجماع الآراء. وعند قبول انضمام عضو جديد الى الاتحاد ، يحدد المجلس الأعلى للاتحاد عدد المقاعد التي تخصص لهذا العضو في المجلس الوطني الاتحادي زيادة على العدد المنصوص عليه في المادة 68 من هذا الدستور .

المادة 2

يمارس الاتحاد في الشؤون الموكولة اليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الاراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للامارات الأعضاء .

المادة 3

تمارس الامارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور .

المادة 4

لا يجوز للاتحاد أن يتنازل عن سيادته ، أو أن يتخلى عن أي جزء من أراضيه أو مياهه .

المادة 12

• المعاهدات الدولية لحقوق الانسان

تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والاسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب ، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والأخلاق المثلى الدولية .

الباب الثاني: الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد

المادة 13

يتعاون الاتحاد والامارات الأعضاء فيه ، كل في حدود اختصاصاته وامكانياته ، في تنفيذ أحكام هذا الباب .

المادة 14

• الاشارة إلى الاخوة أو التضامن

المساواة ، والعدالة الاجتماعية ، وتوفير الأمن والطمأنينة ، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، من دعامات المجتمع ، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم .

المادة 15

• الحق في تاسيس أسرة

الأسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ، ويكفل القانون كيانها ، ويصونها ويحميها من الانحراف .

المادة 16

• دعم الدولة للمسنين
• دعم الدولة للعاطلين عن العمل
• دعم الدولة لذوي الإعاقة
• دعم الدولة للاطفال

يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية انفسهم لسبب من الأسباب ، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الاجبارية ، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور .

المادة 17

• التعليم الالزامي
• التعليم المجاني

التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع . وهو الزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد . ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة ، والقضاء على الأمية .

المادة 18

يجوز للأفراد والهيئات انشاء المدارس الخاصة وفقا لأحكام القانون ، على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها .

المادة 19

• الحق في الرعاية الصحية

يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية ، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة .ويشجع على انشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة .

المادة 20

• القانون الدولي
• الحق في العمل

يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه . ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له . ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح ارباب العمل ، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة

- الحماية من المصادرة
- الحق في التملك

المادة 21

الملكية الخاصة مصونة . ويبين القانون القيود التي ترد عليها . ولا ينزع من أحد ملكه الا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقا لأحكام القانون ، وفي مقابل تعويض عادل .

المادة 22

للأموال العامة حرمة ، وحمايتها واجبة على كل مواطن . ويبين القانون الأحوال التي يعاقب فيها على مخالفة هذا الواجب .

- حماية البيئة
- ملكية الموارد الطبيعية

المادة 23

تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل امارة مملوكة ملكية عامة لتلك الامارة . ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها ، لصالح الاقتصاد الوطني .

المادة 24

- الحق في مستوى معيشي ملائم

الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون .

ويشجع الاتحاد التعاون والادخار .

الباب الثالث: الحريات والحقوق والواجبات العامة

- ضمان عام للمساواة
- المساواة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية
- المساواة بغض النظر عن القومية
- المساواة بغض النظر عن العرق
- المساواة بغض النظر عن الدين

المادة 25

جميع الأفراد لدى القانون سواء ، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي .

المادة 26

- تنظيم جمع الأدلة
- الحماية من الاعتقال غير المبرر

الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين . ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه الا وفق أحكام القانون .

- حظر المعاملة القاسية
- حظر التعذيب

ولا يعرض أي انسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة .

- حظر تطبيق العقوبات بأثر رجعي
- مبدأ لا عقوبة بدون قانون

المادة 27

يحدد القانون الجرائم والعقوبات . ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها .

- الحق في محاكمة عادلة

المادة 28

- افتراض البراءة في المحاكمات

العقوبة شخصية . والمتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية وعادلة ،

- الحق في الاستعانة بمحام

وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة .

ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم .

وايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا محظور .

- حرية التنقل

المادة 29

12. التخطيط

المادة 59

• سلطات رئيس الحكومة

يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ، ويدعوه للانعقاد ويدير مناقشاته ويتابع نشاط الوزراء ، ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة ، وفي كافة الأجهزة التنفيذية للاتحاد .

ويمارس أحد نواب رئيس الوزراء ، جميع سلطات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب بتكليف من رئيس الاتحاد بناء على توصية رئيس مجلس الوزراء .

المادة 60

• صلاحيات مجلس الوزراء

يتولى مجلس الوزراء ، بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى ، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الاتحادية .

ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص ، الاختصاصات التالية :

1. متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج .

• الشروع في التشريعات العامة

2. اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها .

• تشريعات الموازنة

3. اعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي .

• سلطة رئيس الحكومة في اصدار المراسيم

4. اعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة .

5. وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وكذلك لوائح الضبط ، واللوائح الخاصة بترتيب الادارات والمصالح العامة في حدود أحكام هذا الدستور والقوانين الاتحادية . ويجوز بنص خاص في القانون ، أو لمجلس الوزراء ، تكليف الوزير الاتحادي المختص أو أية جهة ادارية أخرى ، في اصدار بعض هذه اللوائح.

6. الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الامارات .

• القانون الدولي

7. الاشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد .

8. تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين ، وفقا لأحكام القانون ، ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم اصدار مراسيم بذلك .

9. مراقبة سير الادارات والمصالح العامة الاتحادية ، ومسلك وانضباط موظفي الاتحاد عموما .

10. أية اختصاصات أخرى يخوله اياها القانون ، أو المجلس الأعلى ، في حدود هذا الدستور .

المادة 61

مداولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بأغلبية جميع أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية .

المادة 84

• رئيس المجلس التشريعي الأول

يكون للمجلس هيئة مكتب تشكل من رئيس ونائب أول ونائب ثان ، ومن مراقبين اثنين يختارهم المجلس جميعا من بين أعضائه .

وتنتهي مدة كل من الرئيس ونائبيه بانتهاء مدة المجلس أو بحله وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 88 .

وتنتهي مدة المراقبين باختيار مراقبين جديدين في مستهل الدورة السنوية العادية التالية ، واذا خلا أحد المناصب في هيئة المكتب اختار المجلس من يشغله للمدة الباقية .

المادة 85

يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام ، وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصاته ، ويتولى المجلس وضع مشروع لائحته الداخلية ، وتصدر بقرار من رئيس الاتحاد بناء على موافقة المجلس الأعلى للاتحاد .

المادة 86

• الجلسات عامة أو مغلقة

جلسات المجلس علنية . وتعقد الجلسات سرية اذا طلب ذلك ممثل الحكومة أو رئيس المجلس أو ثلث أعضائه .

المادة 87

• النصاب القانوني للجلسات التشريعية

لا تكون مداولات المجلس صحيحة الا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة ، واذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

المادة 88

يجوز بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد تأجيل اجتماعات المجلس لمدة لا تجاوز شهرا واحدا ، على ألا يتكرر ذلك في الدورة الواحدة الا بموافقة المجلس ولمرة واحدة . ولا تحتسب فترة التأجيل ضمن مدة الدورة العادية .

• فض المجلس التشريعي

كما يجوز بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بموافقة المجلس الأعلى للاتحاد حل المجلس الوطني الاتحادي على أن يتضمن مرسوم الحل دعوة المجلس الجديد للانعقاد في أجل لا يجاوز ستين يوما من تاريخ مرسوم الحل . ولا يجوز حل المجلس مدة أخرى لنفس الأسباب .

الفرع الثالث: اختصاصات المجلس

المادة 89

• تشريعات الموازنة
• الموافقة على التشريعات العامة

مع عدم الاخلال بأحكام المادة 110 تعرض مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ويناقش المجلس الوطني الاتحادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها .

المادة 90

ينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد ، وفي مشروع قانون الحساب الختامي وذلك طبقا للأحكام الواردة في الباب الثامن من هذا الدستور .

المادة 91

• القانون الدولي
• المنظمات الدولية
• التصديق على المعاهدات

تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الوطني الاتحادي بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة ، مشفوعة بما يناسب من بيان ، ويحدد بقرار من رئيس الاتحاد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتوجب على المجلس الوطني الاتحادي مناقشتها قبل التصديق عليها .

ملحق رقم (5)
دستور مملكة البحرين



الباب الأول

الدولـــة

مادة - 1 -

أ- مملكة البحرين عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة ، شعبها جزء من الأمة العربية ، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير ، ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن شيء من إقليمها.

ب - حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي ، وقد تم انتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد ، وينتقل من بعده إلى أكبر أبنائه، وهكذا طبقة بعد طبقة ، إلا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الابن الأكبر ، وذلك طبقاً لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي .

جـ – تنظم سائر أحكام التوارث بمرسوم ملكي خاص تكون له صفة دستورية، فلا يجوز تعديله إلا وفقا لأحكام المادة **(120)** من الدستور .

د – نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ، وتكون

ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

هـ _ للمواطنين ، رجالاً ونساءً ، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق الانتخاب والترشيح ، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون . ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقا للقانون .

3

و - لا يعدل هذا الدستور إلا جزئيا وبالطريقة المنصوص عليها فيه .

مادة – 2 –

دين الدولة الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية.

مادة - 3 -

يبين القانون علم المملكة وشعارها وشاراتـها وأوسمتها ونشيدها الوطني .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة - 4 -

العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة .

مادة - 5 -

أ- الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون

4

الأراضي والعقارات ومستأجريها .

و – تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين .

ز – تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة،

وتعمل على رفع مستوى الفلاح، ويحدد القانون وسائل مساعدة صغار المزارعين وتمليكهم الأراضي .

ح – تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية .

مادة -10-

أ - الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون .

ب - تعمل الدولة على تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول

الجامعة العربية، وكل ما يؤدي إلى التقارب والتعاون والتآزر والتعاضد فيما بينها.

مادة -11-

الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني .

7

مادة -16-

أ- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة . ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

ب- المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة -17-

أ- الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون.

ب – يحظر إبعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة إليها .

مادة -18-

الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة -19-

أ- الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون .

ب- لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء .

جـ – لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية .

د- لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها .

مادة -20-

أ- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها .

ب- العقوبة شخصية .

جـ- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقا للقانون .

د - يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

هـ- يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته .

و - حق التقاضي مكفول وفقا للقانون .

مادة -21-

10

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة -22-

حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دُور العبادة ، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد .

مادة -23-

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.

مادة -24-

مع مراعاة حكم المادة السابقة تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون .

مادة -25-

للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها بغير إذن أهلها إلا استثناء في حالات الضرورة القصوى التي يعينها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة -26-

حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية مصونة، وسريتها مكفولة،

11

ب- الدولة هي وحدها التي تنشئ قوة الدفاع والحرس الوطني والأمن العام ، ولا يولّى غير المواطنين هذه المهام إلا في حالة الضرورة القصوى ، وبالكيفية التي ينظمها القانون .

جـ- التعبئة العامة أو الجزئية ينظمها القانون .

مادة -31-

لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناءً عليه . ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية .

الباب الرابع

السلطـات

أحكام عامة

مادة -32-

أ- يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا لأحكام هذا الدستور، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، ويمارس وفقا لقانون التفويض وشروطه .

يجاوز أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ الحل . فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ، ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد .

ب- للملك، على الرغم مما ورد في البند السابق ، أن يؤجل إجراء انتخاب المجلس الجديد إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمر متعذر.

جـ- إذا استمرت الظروف المنصوص عليها في البند السابق ، فللملك ، بناء على رأي مجلس الوزراء ، إعادة المجلس المنحل ودعوته إلى الانعقاد، ويعتبر هذا المجلس قائماً من تاريخ صدور المرسوم الملكي بإعادته، ويمارس كامل صلاحياته الدستورية، وتنطبق عليه أحكام هذا الدستور بما في ذلك المتعلق منها باستكمال مدة المجلس وحله، وتعتبر الدورة التي يعقدها في هذه الحالة أول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ بدئها .

مادة -65-

يجوز بناءً على طلب موقع من خمسة أعضاء من مجلس النواب على الأقل أن يوجه إلى أي من الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاته.

ولا يجوز أن يكون الاستجواب متعلقاً بمصلحة خاصة بالمستجوب أو بأقاربه حتى الدرجة الرابعة ، أو بأحد موكليه.

ولا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، ما لم يوافق الوزير على تعجيل هذه المناقشة .

ويجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة بالوزير على مجلس النواب وفقاً لأحكام المادة **(66)** من هذا الدستور .

مادة – 66 –

أ- كل وزير مسئول لدى مجلس النواب عن أعمال وزارته .

ب- لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء من مجلس النواب إثر مناقشة استجواب موجه إليه ، ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه .

جـ - إذا قرر مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر

معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ، ويقدم استقالته فورا .

مادة – 67 –

أ- لا يُطرح في مجلس النواب موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء .

ب- إذا رأى ثلثا أعضاء مجلس النواب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، أحيل الأمر إلى المجلس الوطني للنظر في ذلك .

جـ- لا يجوز للمجلس الوطني أن يصدر قراره في موضوع عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء قبل سبعة أيام من تاريخ إحالته إليه .

د- إذا أقر المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر إلى الملك للبت فيه ، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة ، أو بحل مجلس النواب .

مادة -68-

لمجلس النواب إبداء رغبات مكتوبة للحكومة في المسائل العامة، وإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس كتابة أسباب ذلك .

27

ملحق رقم (6)

دستور دولة قطر



الجريدة الرسمية/العدد السادس/٨ يونيو٢٠٠٥

إصــــــدار
الدستور الدائم لدولة قطر *

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

تحقيقاً لأهدافنا في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز ، بإقرار دستور دائم للبلاد ، يرسي الدعائم الأساسية للمجتمع ، ويجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، ويضمن الحقوق والحريات لأبناء هذا الوطن المعطاء ،

وإدراكاً منا لأهمية انتمائنا العربي والإسلامي الذي نعتز به ،

وبعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على الدستور الدائم لدولة قطر الذي أجري في اليوم التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ٢٠٠٣ ، وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور ،

وعلى المادة (١٤١) من الدستور الدائم ،

أصدرنا هذا الدستور . وينشر في الجريدة الرسمية بعد سنة من تاريخ صدوره ، يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك قانوناً .

حمــد بن خليفة آل ثاني
أمير دولــــة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٠/ ٤ /١٤٢٥هـ
الموافق :٨ / ٦ /٢٠٠٤ م

* الجريدة الرسمية العدد السادس في ٨ يونيو / ٢٠٠٥

- ٧ -

الجريدة الرسمية/العدد السادس/٨ يونيو٢٠٠٥

الباب الثاني
المقومات الأساسية للمجتمع

المادة (١٨)

يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل ، والإحسان ، والحرية ، والمساواة ، ومكارم الأخلاق .

المادة (١٩)

تصون الدولة دعامات المجتمع ، وتكفل الأمن والاستقرار ، وتكافؤ الفرص للمواطنين .

المادة (٢٠)

تعمل الدولة على توطيد روح الوحدة الوطنية ، والتضامن والإخاء بين المواطنين كافة .

المادة (٢١)

الأسرة أساس المجتمع . قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها ، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها .

المادة (٢٢)

ترعى الدولة النشء ، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال ، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي ، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات ، على هدى من التربية السليمة .

المادة (٢٣)

تعنى الدولة بالصحة العامة ، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون .

الجريدة الرسمية/العدد السادس/٨ يونيو٢٠٠٥

الفصل الثالث : السلطة التشريعية

المـــادة (٧٦)

يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ، ويقر الموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية ، وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور .

المـــادة (٧٧)

يتألف مجلس الشورى من خمسة وأربعين عضواً . يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر ، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم .
وتنتهي عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم .

المـــادة (٧٨)

يصدر نظام الانتخاب بقانون . تحدد فيه شروط وإجراءات الترشيح والانتخاب .

المـــادة (٧٩)

تحدد الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ومناطق كل منها بمرسوم .

المـــادة (٨٠)

يجب أن تتوافر في عضو مجلس الشورى الشروط التالية :
١ - أن تكون جنسيته الأصلية قطرية .
٢ - ألا تقل سنه عند قفل باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .
٣- أن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة .
٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وفقاً للقانون .
٥ - أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب .

- ٢٦ -

الجريدة الرسمية/العدد السادس/٨ يونيو٢٠٠٥

الفصل الرابع : السلطة التنفيذية

المـــادة (١١٧)

لا يلي الوزارة إلا من كانت جنسيته الأصلية قطرية .

المـــادة (١١٨)

يكون تشكيل الوزارة بأمر أميري بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء . ويجوز للأمير أن يعهد إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى أي من الوزراء بمهام وزارة أو أكثر .

ويحدد القانون صلاحيات الوزراء .

المـــادة (١١٩)

يؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام الأمير قبل توليهم مناصبهم اليمين التالية :

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وللأمير ، وأن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة . وأن أؤدي واجباتي بأمانة وذمة وشرف ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيان البلاد وسلامة إقليمها) .

المـــادة (١٢٠)

يقوم مجلس الوزراء بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته ، وفقاً لهذا الدستور وأحكام القانون .

المـــادة (١٢١)

يناط بمجلس الوزراء ، بوصفه الهيئة التنفيذية العليا ، إدارة جميع الشئون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقاً لهذا الدستور وأحكام القانون .

ويتولى مجلس الوزراء بوجه خاص ، الاختصاصات التالية :

١ - اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ، وتعرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى



الملحق رقم (7)

قوائم الإرهاب بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



- قائمة المنظمات الإرهابية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- قائمة المنظمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية.
- قائمة المنظمات الإرهابية في مملكة البحرين.

حزب الله / الحوثيين / الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) / القاعدة / جبهة النصرة / عصائب الحق

حزب الله / الحوثيين / الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) / القاعدة / جبهة النصرة / عصائب الحق

بحث وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون خلال اللقاء التشاوري الـ 16 لوزراء الداخلية الذي عقد في الدوحة بعام 2016، سبل إنشاء قائمة موحدة للكيانات والعناصر الإرهابية، وسط دعوات لإقرار المعايير وتصنيفها بالسرعة التي تمكن من تطبيقها لمجابهة ما وصفت بالتهديدات الإرهابية،تمخض عنه إقرار اللجنة عدد من المعايير والإجراءات اللازمة لإدارج الكيانات الإرهابية .

المصدر: موقع الجزيرة على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net .

وفي هذا الشأن أقدمت ثلاث دول خليجية على قرار باعتمداد قائمة للكيانات والمنظمات الإرهابية وهي :

- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المملكة العربية السعودية.
- مملكة البحرين.

وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

قائمة الكيانات والمنظمات الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

اعتمد مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة قائمة تضم عدداً من التنظيمات الإرهابية، ويأتي ذلك تطبيقا لأحكام القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية الذى أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإرهاب، والذي أوجب نشر تلك القوائم في وسائل الإعلام المختلفة من أجل الشفافية وتوعية كافة أفراد المجتمع بتلك التنظيمات.

وتضم قائمة التنظيمات الإرهابية التي اعتمدها مجلس الوزراء التالي:

1. جماعة الإخوان المسلمين الإماراتية.
2. دعوة الإصلاح (جمعية الإصلاح).
3. حركة فتح الإسلام اللبنانية.
4. الرابطة الإسلامية في إيطاليا.
5. خلايا الجهاد الإماراتي.
6. عصبة الأنصار في لبنان.
7. الرابطة الإسلامية في فنلندا.

8. منظمة الكرامة.
9. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
10. الرابطة الإسلامية في السويد.
11. أحزاب الأمة في الخليج.
12. كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا.
13. الرابطة الإسلامية في النرويج.
14. تنظيم القاعدة.
15. جماعة أنصار الشريعة في تونس
16. منظمة الإغاثة الإسلامية في لندن.
17. داعش.
18. حركة شباب المجاهدين الصومالية.
19. مؤسسة قرطبة في بريطانيا.
20. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.
21. جماعة بوكو حرام في نيجيريا.
22. هيئة الإغاثة الإسلامية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي.
23. أنصار الشريعة (اليمن).
24. كتيبة المرابطون في مالي.
25. حركة طالبان باكستان.
26. تنظيم وجماعة الإخوان المسلمين.
27. حركة انصار الدين في مالي.
28. كتيبة أبو ذر الغفاري في سوريا

29. الجماعة الإسلامية في مصر.
30. شبكة حقاني الباكستانية.
31. لواء التوحيد في سوريا
32. جماعة أنصار بيت المقدس المصرية.
33. جماعة لشكر طيبة الباكستانية.
34. كتيبة التوحيد والإيمان في سوريا.
35. جماعة أجناد مصر.
36. حركة تركستان الشرقية في باكستان.
37. كتيبة الخضراء في سوريا.
38. مجلس شورى المجاهدين.
39. أكناف بيت المقدس.
40. جيش محمد في باكستان.
41. سرية أبوبكر الصديق في سوريا.
42. حركة الحوثيين في اليمن.
43. جيش محمد في باكستان والهند.
44. سرية طلحة بن عبيدالله في سوريا.
45. حزب الله السعودي في الحجاز.
46. المجاهدين الهنود في الهند/كشمير.
47. سرية الصارم البتار في سوريا.
48. حزب الله في دول مجلس التعاون الخليجي.
49. إمارة القوقاز الإسلامية (الجهاديين الشيشانيين).

50. كتيبة عبدالله بن مبارك في سوريا.
51. تنظيم القاعدة في إيران.
52. الحركة الإسلامية الأوزبكية.
53. كتيبة قوافل الشهداء في سوريا.
54. منظمة بدر في العراق.
55. جماعة أبوسياف الفلبينية.
56. كتيبة أبو عمر في سوريا.
57. عصائب أهل الحق في العراق.
58. مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير).
59. كتيبة أحرار شمر في سوريا.
60. كتائب حزب الله (العراق).
61. منظمة كانفاس في بلجراد، صربيا.
62. كتيبة سارية الجبل في سوريا.
63. لواء أبوالفضل العباس في سوريا.
64. الجمعية الإسلامية الأمريكية (مام).
65. كتيبة الشهباء في سوريا.
66. كتائب لواء اليوم الموعود (العراق).
67. اتحاد علماء المسلمين.
68. كتيبة القعقاع في سوريا.
69. لواء عمر بن ياسر (سوريا).
70. اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا.

71. كتيبة سفيان الثوري في سوريا.
72. جماعة أنصار الإسلام العراقية.
73. اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا.
74. كتيبة عباد الرحمن في سوريا.
75. جبهة النصرة في سوريا.
76. الرابطة الإسلامية في بريطانيا.
77. كتيبة عمر بن الخطاب في سوريا.
78. حركة أحرار الشام في سوريا.
79. التجمع الإسلامي في ألمانيا.
80. كتيبة الشيماء في سوريا.
81. جيش الإسلام في فلسطين.
82. الرابطة الإسلامية في الدنمارك.
83. كتيبة الحق في سوريا.
84. كتائب عبدالله عزام.
85. الرابطة الإسلامية في بلجيكا (رابطة مسلمي بلجيكا).

المصدر: جريدة البيان، على الرابط الإلكتروني:
http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-11-15-1.2245016.

قائمة الكيانات والمنظمات الإرهاب في المملكة العربية السعودية

(رابعاً)، بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، وديوان المظالم، وهيئة التحقيق والادعاء العام، تكون مهمتها إعداد قائمة – تحدّث دورياً – بالتيارات والجماعات المشار إليها في الفقرة (2) من البند (أولاً) من الأمر الكريم، ورفعها لاعتمادها، وتضم هذه القائمة الكيانات والمنظمات التالية:

1. تنظيم القاعدة.
2. تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.
3. تنظيم القاعدة في اليمن.
4. تنظيم القاعدة في العراق داعش.
5. جبهة النصرة.
6. حزب الله في داخل المملكة.
7. جماعة الإخوان المسلمين.
8. جماعة الحوثي.

المصدر: http://almersad.net/2013-10-31-22-27-28/5881.

قائمة الكيانات والمنظمات الإرهاب في مملكة البحرين

اعتمد مجلس الوزراء البحريني قائمة المنظمات الإرهابية المدرجة لدى مملكة البحرين، بعد أن أخذ مجلس الوزراء في الاعتبار القوائم الإرهابية المعتمدة إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى قائمة المنظمات الإرهابية المحلية البحرينية التي سبق لمجلس الوزراء البحريني اعتمادها.

وضمت قائمة البحرين الكيانات والمنظمات الارهابية 68 تنظيماً ارهابياً وهي:

1. حزب الله.
2. أنصار الإسلام – تنظيم القاعدة الكتائب الكردية.
3. تنظيم (داعش)
4. لقاعدة في شبه الجزيرة العربية.
5. جبهة النصرة (سوريا)
6. جماعة أبو سياف (الفلبين)
7. حركة المجاهدين (باكستان)
8. تنظيم القاعدة.
9. حركة أوزباكستان الإسلامية (باكستان)
10. جيش محمد (باكستان)
11. لشكر طيبة (باكستان).

12. عصبة الأنصار (لبنان).
13. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (شمال أفريقيا).
14. تحريك طالبان باكستان / طالبان الباكستانية (باكستان)
15. كتائب عبدالله عزام (لبنان).
16. أنصار الدين (مالي).
17. بوكو حرام (نيجيريا).
18. أنصار الشريعة في بنغازي (ليبيا).
19. أنصار الشريعة في درنة (ليبيا).
20. الجماعة الإسلامية (إندونيسيا).
21. لشكر جنكوي (باكستان).
22. حركة الجهاد الإسلامي (باكستان – بنغلاديش).
23. جماعة انشروت توحيد (اندونيسيا).
24. جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان (نيجيريا).
25. كتيبة الملثمون (الجزائر).
26. أنصار الشريعة في تونس (تونس).
27. المرابطون (مالي).
28. الجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر).
29. جماعة حماة الدعوة السلفية.
30. حركة شرق تركستان الإسلامية (الصين).
31. الجهاد الإسلامي المصري (مصر).
32. إمارة القوقاز (روسيا).

33. مؤسسة الإغاثة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكين).
34. حركة شام الإسلام (سوريا).
35. جمعية الهلال الأحمر الإندونيسية (اندونيسيا).
36. جيش عدن أبين الإسلامي.
37. لواء الدولي الإسلامي (روسيا).
38. جماعة الجهاد الإسلامي – متحدة مع حركة أوزباكستان الإسلامية.
39. جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (شمال أفريقيا).
40. جند الخلافة (الجزائر).
41. الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا.
42. مكتب الخدمات.
43. الجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب.
44. شبكة محمد جمال (مصر).
45. مجاهدين تيمور (اندونيسيا).
46. جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.
47. حركة رجاح سليمان (الفلبين).
48. جمعية إحياء التراث الإسلامي (فرع أفغانستان وباكستان).
49. لواء شهداء رياض الصالحين (روسيا).
50. فوج الجهاد الإسلامي (روسيا).
51. جيش المهاجرين والأنصار (سوريا).
52. الجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس.
53. منظمة إعادة بناء الأمة (باكستان).

54. منظمة الوفاء للعمل الإنساني (أفغانستان)
55. الاتحاد الإسلامية (الصومال).
56. ائتمان الأختر الدولية.
57. مؤسسة الحرمين الخيرية.
58. لجنة دعم الأفغان (أفغانستان).
59. المواقعون بالدم (مالي).
60. الفرقان (البوسنة والهرسك).
61. ائتمان الراشد (باكستان).
62. مؤسسة الإحسان الخيرية.
63. جمعية التعاون الإسلامية (أفغانستان).
64. ائتمان الرابطة (باكستان).
65. مكتب وكالة طيبة الدولية (البوسنة والهرسك).
66. ائتلاف شباب 14 فبراير (البحرين).
67. سرايا الأشتر (البحرين).
68. سرايا المقاومة الشعبية (البحرين).

المصدر: http://www.alwasatnews.com/news/1101184.html.



مرفق رقم 8

ندوة

"قيم المواطنة في دول مجلس التعاون"

قصر الثقافة بالشارقة

7 ديسمبر 2016م

ضمن فعاليات

الموسم الثقافي السابع عشر لمركز بحوث شرطة الشارقة

الشارقة 2016م

كلمة القائد

لاشك أن تعميق قيم المواطنة وتحديد مهدداتها مسؤولية تقع على عاتق الجميع لذا وجب علينا تعزيز قيمها وتصويب مفاهيمها.

أن قيم المواطنة من أهم الركائز التي يقوم عليها استقرار المجتمع والدولة، ولقد شهدت المجتمعات الخليجية تحولات خطيرة على كافة الأصعدة، اثرت سلباً على القيم، فبرزت تحديات ومخاطر تؤرق المجتمعات الخليجية، وتدفع إلى البحث عن أساليب ووسائل لتعزيز قيم المواطنة لدى شعوب دول المجلس.

وانطلاقاً من حرصنا على الاطلاع على آراء الخبراء في دول مجلس التعاون، تعقد القيادة العامة لشرطة الشارقة ندوة بعنوان " **قيم المواطنة في دول مجلس التعاون** " والتي تعقد في رحاب إمارة الشارقة، لتسليط الضوء على مهددات قيم المواطنة وبيان أسس قيم المواطنة بدول المجلس.

نأمل أن يشكل ملتقانا هذا فرصة لتبادل الحوار وإثراء الموضوع بما ينعكس بالإيجاب على المجتمعات الخليجية ، وبلورة تصور خليجي يحصن الأجيال من الانحراف ويحافظ على قيمنا ومجتمعاتنا الخليجية العربية الإسلامية.

كلمة مدير المركز

لاشك أن قيم المواطنة هي الركيزة الأساسية للبناء الاجتماعي لدول مجلس التعاون، فهي تعبر عن العلاقة الحقيقية بين المواطن والمجتمع والدولة ولا يخفى على أحداً ما تتعرض له القيم من تأثير سلبي يستدعي من الجميع التصدي لتلك التحديات، وتأتي هذه الندوة في سياق العمل المشترك بين أبناء دول مجلس التعاون، لتأصيل نسق قيم المواطنة وبناء استراتيجية موحدة لتعزيز قيمها.

يسعى مركز بحوث شرطة الشارقة من خلال عقد هذه الندوة إلى استثمار الكفاءات الفكرية والعلمية في دول الخليج العربي وذلك من خلال استقطاب خبراء وباحثين ومفكرين لإلقاء الضوء على مفاهيم قيم المواطنة، وسبل تعزيزها، ووضع تصور لرؤية استراتيجية مستقبلية موحدة على مستوى دول مجلس التعاون.

نأمل أن تشكل هذه الندوة رافداً جديداً من روافد الفكر الإنساني في مجال قيم المواطنة لأبناء دول مجلس التعاون.

مقدمة

ﻓﻲ سياق الرسالة الفكرية لمركز بحوث شرطة الشارقة، وﻓﻲ إطار تعزيز العمل البحثي المشترك، يعقد المركز ندوة بعنوان "**قيم المواطنة بدول مجلس التعاون**"، والتي تأتي ﻓﻲ ظل ما تشهده المجتمعات الخليجية من انفتاح وتطور حضاري، أثرت سلباً على قيم المواطنة، فهددت قيم الهوية الوطنية ومصادرها ومكتسباتها الوطنية التي توارثتها الأجيال جيل بعد جيل، مما ساهم ﻓﻲ خلق حالة لا يستهان بها من الضعف نتج عنها الاضرار بقيمة المواطنة، وهو ما سمح بفتح الباب على مصراعيه لدخول كثير من الظواهر والجرائم الدخيلة على مجتمعاتنا الخليجية، مما زاد من مؤشرات انحراف بعض شبابنا، الأمر الذي دفعنا لاختيار وتناول هذا الموضوع لخلق تصور مكمل يبرز الصورة الواضحة لواقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وسبل تعزيزها بما يكفل تحصين أجيالنا من الانحراف والمحافظة على القيم والثوابت الوطنية ضمن ذلك التصور.

رؤية الندوة

تحقيق الريادة والاستباق في تميز الأداء الأمني من خلال تعزيز أطر التعاون العلمي مع المؤسسات العلمية والبحثية.

أهداف الندوة

تسعى هذه الندوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. بيان النظريات المؤسسة للهوية الوطنية ومفهومها بمجتمع مجلس التعاون وعواملها الموحدة والمُجزأة.
2. بيان الأسس العلمية التي تنطلق منها قيم المواطنة بدول المجلس والتي تُعتبر عملية الإخلال بها مدعاةً لإنحراف الأجيال .
3. بيان واقع قيم المواطنة بدول المجلس وطرق التفريط بها، وأثر ذلك على أمنهم واستقرار بلدانهم إذا ما تفشت بصورة مقلقة .
4. بيان اتجاهات الهوية الوطنية بمجتمع مجلس التعاون من وجهة نظر شعوبها، ونقل تصوراتهم حيال التفريط بتلك القيم وآثارها عليهم وعلى أجيالهم .
5. رسم رؤية مستقبلية آنية وبعيدة الأمد تساهم في سبل تعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف والمحافظة على أمن واستقرار دول المجلس في ضوء ما يُخطط له.

محاور الندوة

المحور الأول : مفهوم قيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون وعواملها:

- مفهوم قيم المواطنة بمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي.
- العوامل الموحدة والمُجزأة للقيم المواطنة بمجتمع مجلس التعاون الخليجي.

المحور الثاني : سبل تعزيز القيم بين الأجيال بدول مجلس التعاون الخليجي .

- استثمار قيم المواطنة ونشر ثقافتها، وتعريف الآخرين بها.
- رؤى استراتجية لتعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف .

- **الفئة المستهدفة:**

- الأخصائيون الاجتماعيين في المؤسسات والدوائر المعنية .
- الأكاديميون والمدرسون في كليات علم الاجتماع في وزارة التربية والتعليم.
- ضباط الشرطة والعاملين في أجهزة الشرطة المختلفة.
- الخبراء والباحثين.
- الأسر المواطنة في دول الخليج العربي.

برنامج الندوة

قيم المواطنة في دول مجلس التعاون
وقائع جلسات الملتقى 8:00 ص - 2:00 ظهراً
8:00-9:00 ص التسجيل والحضور
9:00-9:30 ص القرآن الكريم
كلمة سعادة القائد العام لشرطة الشارقة
كلمة مدير إدارة مركز بحوث الشرطة
فيلم تسجيلي
تكريم المتحدثين
استراحة

برنامج الندوة

الجلسة الأولى

10:00 11:00 صباحاً

عنوان الجلسة: مفهوم قيم المواطنة بمجتمع مجلس دول التعاون

رئاسة الجلسة: العقيد / راشد سالم السلمان

نائب مدير مركز بحوث الشرطة

الورقة الأولى

الدكتور / عقيل عبد الفتاح كاظم

جامعة الإمارات - الامارات العربية المتحدة

الورقة الثانية

الدكتورة / أحلام راشد القاسمي

جامعة البحرين - مملكة البحرين

الورقة الثالثة

الدكتورة / ابتسام راشد حسن القعود

جامعة الكويت - دولة الكويت

استراحة

11:30 11:00

الجلسة الثانية

11:30 - 12:30 ظهراً

عنوان الجلسة: سبل تعزيز القيم والوقاية من الانحراف

رئاسة الجلسة: الرائد/ عبدالله محمد المليح

رئيس قسم البحث العلمي بمركز بحوث شرطة الشارقة

الورقة الأولى

الدكتور/ عبدالناصر صالح اليافعي

جامعة قطر - دولة قطر

الورقة الثانية

الدكتور/ معلوي عبدالله الشهراني

جامعة نايف للعلوم الأمنية - المملكة العربية السعودية

الورقة الثالثة

الدكتور/ سيف المعمري

جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان

الجلسة الختامية

12:30 - 1:00 ظهراً

التوصيات

1:00 - 2:00 ظهراً

غداء



ملحق رقم (9)

نتائج استطلاع آراء الخبراء بدول مجلس التعاون

المحور الأول

واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون

المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو واقع قيم المواطنة

المحور الأول : واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
متوسط البعد الأول : نسق القيم الفكرية	موافق	80.4	4.02	0.561
متوسط البعد الثاني : نسق القيم الاقتصادية	موافق	77.2	3.86	0.688
متوسط البعد الثالث : نسق القيم الجمالية	موافق بشدة	86.2	4.31	0.6
متوسط البعد الرابع : نسق القيم السياسية	موافق بشدة	88.2	4.41	0.409
متوسط البعد الخامس : نسق القيم الدينية	موافق بشدة	97	4.85	0.328
متوسط البعد السادس : نسق القيم الاجتماعية	موافق بشدة	89.2	4.46	0.366
معدل المحور الاول	موافق بشدة	86.4	4.32	0.284

Std. Dev.	Mean	النسبة	درجة الموافقة	تفاصيل المحور الاول
0.47	4.71	94.2	موافق بشدة	نبذ العدوان من خلال طرح ىراء معتدلة
1.77	3.41	68.2	محايد	تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها
0.47	4.71	94.2	موافق بشدة	احترام ابداعات الاخرين
0.697	4.12	82.4	موافق	حرية التعبير عن الرأي في المشكلات الاجتماعية
0.556	4.06	81.2	موافق	التفكير في الظواهر الاجتماعية وتفسيرها للآخرين
1.326	4.41	88.2	موافق بشدة	عدم التعدي على ملكية الآخرين
1.532	3.71	74.2	موافق	تعريض أموالك للخسارة في سبيل أرباح غير مضمونة
0.981	3.81	76.2	موافق	التواصل من يمكن تبادل المنافع الاقتصادية معهم
0.624	4.53	90.6	موافق بشدة	البحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات
1.144	4.06	81.2	موافق	إنجاز المعاملات التجارية والمالية مع الأخرين
0.562	4.76	95.2	موافق بشدة	نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة

تفاصيل المحور الاول	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Dev.
مشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة	موافق بشدة	87	4.35	0.862
الاطلاع على احتفالات الشعوب بأعيادها المختلفة	موافق بشدة	87	4.35	0.862
الاهتمام بالفنون كالتصوير ورسم	موافق بشدة	87	4.35	0.606
الاهتمام بسير الفنانين والرسامين	موافق	74.2	3.71	1.213
احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم	موافق بشدة	95.2	4.76	0.437
اعتناق فكر سياسي معتدل	موافق بشدة	94.2	4.71	0.47
الدفاع عن القضايا السياسية التي تمس الوطن	موافق بشدة	94.2	4.71	0.47
قبول أصحاب بالمذاهب السياسية المختلفة	موافق	68.2	3.41	1.326
الإلمام بالأحداث والتطورات السياسية في العالم	موافق بشدة	89.4	4.47	0.717
دحض الفكر الديني المنحرف	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
إشاعة روح التسامح والاعتدال	موافق بشدة	95.2	4.76	0.437

تفاصيل المحور الاول	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Dev.
الحث على التعاون والبر والتقوى	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
نشر تعاليم الإسلام السمحة	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
تقدير المقدسات الإسلامية وإظهارها	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء	موافق بشدة	94.2	4.71	0.47
المساواة في التعامل مع الجنسين في مختلف مناحي الحياة	موافق	78.8	3.94	1.298
احترام خصوصيات الآخرين وعدم البوح بها	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الخليجي	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
الطلاق ودوره في التفكك الاسري	موافق	78.8	3.94	1.088

المحور الثاني

العوامل الموحدة والمجزأة للمواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المحور الثاني : العوامل الموحدة والمجزأة للمواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**درجة الموافقة**	**النسبة**	Mean	Std. Deviation
متوسط **البعد الأول : اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل الموحدة للبلد الواحد**	موافق بشدة	96.4	4.82	0.34
متوسط **اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل المجزأة للبلد الواحد**	موافق	72.4	3.62	0.88
معدل اجمالي المحور الثاني	موافق بشدة	85	4.25	0.415

تفاصيل المحور الثاني	**درجة الموافقة**	**النسبة**	Mean	Std. Deviation
اللغة العربية	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
العقيدة الدينية	موافق بشدة	95.2	4.76	0.437

تفاصيل المحور الثاني	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
الموروث الثقافي	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
الوطن " الجغرافيا – التاريخ "	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
العولمة (عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة)	موافق	76.2	3.81	1.047
التكنولوجيا الحديثة	موافق	71.2	3.56	1.263
الصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية	موافق	71.2	3.56	1.672
النخب في المجتمعات العربية والطبقية	محايد	68.2	3.41	1.228
هجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية		73.8	3.69	1.078

المحور الثالث

تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف

المحور الثالث : تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف :	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. D
متوسط البعد الأول : الأخلاق والسلوكيات العامة	موافق بشدة	95.8	4.79	0.316

المحور الثالث : تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف :	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. D
متوسط البعد الثاني : الاسرة والمجتمع	موافق بشدة	91.8	4.59	0.344
متوسط البعد الثالث : الوطن	موافق بشدة	97	4.85	0.329
معدل المحور الثالث	موافق بشدة	**94.8**	**4.74**	**0.306**

تفاصيل المحور الثالث	درجة الموافقة	النسبة	Mean	Std. Deviation
التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني	موافق بشدة	97.6	4.88	0.332
الاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة	موافق بشدة	91.8	4.59	0.507
الاجتهاد والمثابرة	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
الابتكار والريادة	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393
تحقيق الذات	موافق بشدة	93.8	4.69	0.479
التمثيل الناجح خارج الدولة	موافق بشدة	96.4	4.82	0.393

Std. Deviation	Mean	النسبة	درجة الموافقة	**تفاصيل المحور الثالث**
0.393	4.82	96.4	موافق بشدة	بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع
0.493	4.35	87	موافق بشدة	ضمان حرية الرأي والتعبير
0.507	4.59	91.8	موافق بشدة	التكافل والترابط الاجتماعي
0.332	4.88	97.6	موافق بشدة	الولاء للوطن
0.393	4.82	96.4	موافق بشدة	العلم والعمل
0.393	4.82	96.4	موافق بشدة	الوحدة والتلاحم
0.332	4.88	97.6	موافق بشدة	احترام التشريعات
0.437	4.76	95.2	موافق بشدة	الحفاظ على البيئة
0.332	4.88	97.6	موافق بشدة	الحفاظ على الممتلكات العامة
0.332	4.88	97.6	موافق بشدة	الوعي بالحقوق والواجبات



دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الداخلية



القيادة العامة لشرطة الشارقة

إدارة مركز بحوث الشرطة

ملحق رقم 10

استبيان بشأن

تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون والعوامل الموحدة والمجزأة للمواطنين بدول المجلس والتعرف على كيفية تعزيز قيم المواطنة وتحصينها من الانحراف في المجتمع الخليجي. لذلك نرجو منك الإجابة بكل صراحة وشفافية علماً بأن المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. لذلك يرجى عدم كتابة الاسم أو أي بيانات شخصية.

يوليو2016

أولاً : البيانات الأولية :

1. الدولة :	2. العمر :	3. الجنس :
4. مستوى التعليم	5. جنسية الوالد :	6. الجنسية السابقة :
7. جنسية الوالدة :	8. لا يحمل أوراق ثبوتية (بدون) :	

9. الحالة الاجتماعية :

متزوج	مطلق	أعزب	أرمل

ثانياً : محاور الاستبانة :

المحور الأول : واقع قيم المواطنة بدول مجلس التعاون

فيما يلي مجموعة من العبارات التي توضح نسق القيم الاجتماعية لدى أبناء دولة مجلس التعاون المؤثرة في اتجاهاتهم نحو قيم المواطنة ، الرجاء تحديد درجة موافقتك أو عدم الموافقة عليها وذلك بوضع علامة (√) في الخانة المناسبة :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول : نسق القيم الفكرية						
.1	**نبذ العدوان من خلال طرح آراء معتدلة**					
.2	**تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها**					
.3	**احترام إبداعات الآخرين**					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.4	حرية التعبير عن الرأي في المشكلات الاجتماعية					
.5	التفكير في الظواهر الاجتماعية وتفسيرها للآخرين					
البعد الثاني : نسق القيم الاقتصادية						
.1	عدم التعدي على ملكية الآخرين					
.2	تعريض أموالك للخسارة في سبيل أرباح غير مضمونة					
.3	التواصل من يمكن تبادل المنافع الاقتصادية معهم					
.4	البحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات					
.5	إنجاز المعاملات التجارية والمالية مع الأخرين					
البعد الثالث : نسق القيم الجمالية						
.1	نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة					
.2	مشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
3.	الاطلاع على احتفالات الشعوب بأعيادها المختلفة					
4.	الاهتمام بالفنون كالتصوير ورسم					
5.	الاهتمام بسير الفنانين والرسامين					
البعد الرابع : نسق القيم السياسية						
1.	احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم					
2.	اعتناق فكر سياسي معتدل					
3.	الدفاع عن القضايا السياسية التي تمس الوطن					
4.	قبول أصحاب بالمذاهب السياسية المختلفة					
5.	الإلمام بالأحداث والتطورات السياسية في العالم					
البعد الخامس : نسق القيم الدينية						
1.	دحض الفكر الديني المنحرف					
2.	إشاعة روح التسامح والاعتدال					
3.	الحث على التعاون والبر والتقوى					
4.	نشر تعاليم الإسلام السمحة					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	تقدير المقدسات الإسلامية وإظهارها					
البعد السادس : نسق القيم الاجتماعية						
.1	التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء					
.2	المساواة في التعامل مع الجنسين في مختلف مناحي الحياة					
.3	احترام خصوصيات الآخرين وعدم البوح بها					
.4	المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الخليجي					
.5	الطلاق ودوره في التفكك الاسري					

المحور الثاني : العوامل الموحدة والمجزأة للمواطنين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

فيما يلي مجموعة من العبارات التي توضح اتجاهات أبناء دول مجلس التعاون نحو العوامل الموحدة والمجزأة للمواطنين بدولهم ، الرجاء تحديد درجة موافقتك أو عدم موافقتك عليها وذلك بوضع علامة (√) في الخانة المناسبة :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول : اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل الموحدة للبلد الواحد						
1.	اللغة العربية					
2.	العقيدة الدينية					
3.	الموروث الثقافي					
4.	الوطن " الجغرافيا – التاريخ "					
5.	برأيك هل هناك عوامل أخرى موحدة لأبناء الوطن الواحد غير ما ذكر ؟ اذكرها إن وجدت :					
البعد الثاني : اتجاهات أبناء الوطن نحو العوامل المجزأة للبد الواحد						
1.	العولمة (عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة)					
2.	التكنولوجيا الحديثة					
3.	الصراعات العرقية والطائفية في ظل التحولات السياسية					

.4	النخب في المجتمعات العربية والطبقية					
.5	هجرة العمالة غير العربية لدول المجلس وخلل التركيبة السكانية					
.6	برأيك هل هناك عوامل أخرى مجزأة لأبناء الوطن الواحد غير ما ذكر ؟ أذكرها إن وجدت :					

المحور الثالث : تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف:

فيما يلي مجموعة من العبارات التي توضح سبل تعزيز قيم المواطنة بدول مجلس التعاون وتحصينها من الانحراف ، الرجاء تحديد درجة موافقتك أو عدم الموافقة عليها وذلك بوضع علامة (√) في الخانة المناسبة :

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول : الأخلاق والسلوكيات العامة						
.1	التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة					
.2	التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.3	الاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة					
.4	الاجتهاد والمثابرة					
.5	الابتكار والريادة					
.6	تحقيق الذات					
.7	التمثيل الناجح خارج الدولة					
البعد الثاني : الاسرة والمجتمع						
.1	بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع					
.2	ضمان حرية الرأي والتعبير					
.3	التكافل والترابط الاجتماعي					
البعد الثالث : الوطن						
.1	الولاء للوطن					
.2	العلم والعمل					
.3	الوحدة والتلاحم					
.4	احترام التشريعات					
.5	الحفاظ على البيئة					
.6	الحفاظ على الممتلكات العامة					
.7	الوعي بالحقوق والواجبات					
.8	برأيك هل هناك مقترحات أخرى تساهم في تعزيز فيم المواطنة لدى أبناء دول مجلس التعاون ؟ أذكرها إن وجدت:..					

الأمانة العامة
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf
GCC



تعزيز قيم المواطنة ودورها في تحصين الأجيال من الانحراف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرؤية الإستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف من وجهة نظر المختصين بمركز بحوث شرطة الشارقة

إعداد
مركز بحوث شرطة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة – الشارقة

2016م

الرؤية الإستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة وتحصينها للأجيال من الانحراف من وجهة نظر المختصين بمركز بحوث شرطة الشارقة

المقدمة

يؤكّد خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة في ضوء نتائج هذه الدراسة ومناقشتها أن تعزيز قيم المواطنة لدول مجلس التعاون الخليجي هي مسؤولية جماعية فيها صلاح مجتمعنا وتماسكه وقوته، وإنّ أيّ خلل يصيب منظومة القيم هذه هو بمثابة ضعف ووهن ينعكس على حياتنا بمختلف اتجاهاتها وتجلياتها.

ويرون أيضًا بأن لكل دولة من دول العالم على اختلاف مشاربها ثوابت وقيم جوهرية تسمّى قيم الدولة العليا المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعقد الاجتماعي المتمثل بالدستور ومنظومة القوانين والتشريعات، وإنّ هذه القيم العليا للدولة يتعزز بسببها العواطف والأخلاق كالانتماء، والاعتدال، والمحبة، والموضوعية، والإخاء، وهي التي تُعتبر المحفز الرئيسي للطاقات غير الناضبة التي تؤدي إلى المحافظة على وجود الدول وأنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ومكتسباتها الوطنية المختلفة، وتساهم في الإبداع والابتكار الذي يضمن تحقيق الاستدامة على كافة الصُعد.

لذلك نرى أن تعزيز هذه القيم العليا يتطلب تخطيطًا إستراتيجيًّا يجعل من السلوك هدفًا مرسومًا يسعى لتحقيقه، وتسخير كافة الموارد المتاحة من أجل تحويل تلك الخطط إلى خطط تنفيذية مرحلية معتمدة في ذلك على مجموعة من مؤشرات الأداء المؤسسي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم تبني هذه القيم العليا للدولة وجعلها من ضمن الأجندات الوطنية ذات الأولية، وهو ما يتطلب قرارًا سياسيًّا محميًّا دستوريًّا تتبناه كل أجهزة الدولة وتعمل على تنفيذه وحمايته.

وبما أن من أهم مداخل التعامل مع القيم ودرا ستها هو تحويلها إلى إجراءات، لذلك كان تصـــورنا الإســـتراتيجي لتعزيز قيم المواطنة وتفعيل دورها في الحد من انحراف أبنائنا مبنيًّا على (ستة) محاور يمكن بيانها على النحو التالي:

المحور الأول: ملخص للرؤية الإستراتيجية لتعزيز قيم المواطنة

تطرّقنا في المقدمة السابقة بضرورة جعل قيم المواطنة التي تم تحديدها بالدراسة إلى أجندة وطنية ذات أولوية، والتي تتطلب قرارًا سياسيًّا تتبناه كلّ أجهزة الدولة.

لذلك فإننا نرى ضرورة إضافة مهام عمل للسادة معالي أعضاء مجالس الشورى والمجالس الوطنية، ومجلس الأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مهام معنية بالقيم الوطنية ومراقبتها على مستوى الوزارات المعنية، والتي ستُترجم تلك القيم إلى مهام عمل رئيسية تحرص على تطبيقها، وتضع لها الخطط الإستراتيجية والتنفيذية المرحلية المناسبة لها لتحقيق أعلى نسب لمؤشرات الأداء الخاص بها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

1. إجراء تعديلات دستورية متعلقة بمهام المجالس الوطنية بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ومجالس الشورى بكلٍّ من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ومجلس الأمة بدولة الكويت.
2. نموذج عمل نظام للجنة ميدانية مُقترحة تحت مسمى لجنة تعزيز القيم الوطنية بالمجالس الوطنية، ومجالس الشورى، ومجلس الأمة، بدول مجلس التعاون الخليجي.

3. تصور مقترح لتمليك قيم المواطنة التي حددتها الدراسة على الوزارات والجهات المعنية بدول مجلس التعاون كلٌّ حسب اختصاصه.
4. بعض العناوين للمبادرات التي تراها الدراسة مناسبة لتعزيز قيم المواطنة، والتي يمكن أن تسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في هذا الشأن.
5. تتم مساءلة الوزراء في المجلس عن مدى تحقيق هذه القيمة مدعمة بمؤشرات أداء عمل الوزارة الخاص بالقيم من خلال الاستجوابات أو اللجان وهكذا.

المحور الثاني: الخطوات العملية لتنفيذ الرؤية الإستراتيجية في تعزيز القيم الوطنية بدول مجلس التعاون بشقها الدستوري

أوّلاً: الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات دستورية فيما يتعلق بعمل المجالس الوطنية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين*:

أ- الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات دستورية فيما يتعلق بعمل المجلس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- طبقاً لما ورد من مواد في دستور الدولة التي حددت القيم الوطنية في كل من الباب الثاني والثالث منه.
- وطبقاً لما ورد في المادة (60) في الفصل الثالث من الباب الرابع والمتمثلة بـــ "اختصاصات مجلس وزراء الاتحاد".

* للاطلاع على دستور مملكة البحرين انظر الملحق رقم (5) بالدراسة.

❖ **فإننا نقترح إضافة عبارة للمادة رقم (90) من مواد الفرع الثالث من الفصل الرابع المتعلق باختصاصات المجلس الوطني الاتحادي في الباب الرابع ليكون هذا نصّها:**

" ينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد، وفي مشروع قانون الحساب الختامي، **وفي منظومة القيم الوطنية، وذلك طبقًا للأحكام الوارد في الباب الثاني والثالث من هذا الدستور".**

ب- الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات دستورية فيما يتعلق بعمل المجلس الوطني في مملكة البحرين:

❖ طبقًا لما ورد من مواد في دستور مملكة البحرين التي حددت قيم المجتمع البحريني في كلٍ من المادة رقم (4)، والمادة رقم (10) من الباب الثاني، والمواد رقم (18)، (19)، (22)، (23)، (31) من الباب الثالث.

❖ وطبقًا لما ورد في الفرع الثاني من الفصل الثالث في المادة رقم (66) الفقرة (أ) من الباب الرابع المتمثلة بأن كل وزير مسؤول لدى مجلس النواب عن أعمال وزارته.

❖ **فإننا نقترح إضافة عبارة للمادة رقم (65) من مواد الفرع الثاني من الفصل الثالث في الباب الرابع المتعلقة باختصاصات المجلس الوطني ليكون هذا نصها:**

"يجوز بناءً على طلب موقع من خمسة أعضاء من مجلس النواب على الأقل أن يوجه إلى أيّ من الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاته**، بما في ذلك مناقشة مؤشرات الأداء المتعلقة بقيم المجتمع البحريني".**

ثانيًا: الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات دستورية فيما يتعلق بعمل مجالس الشورى في كلٍّ من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان ودولة قطر:

أ- الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات على نظام مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية*:

❖ طبقًا لما ورد في النظام الأساسي للحكم الذي حدد قيم المجتمع السعودي كما هو واضح في المادة رقم (8) من الباب الثاني، والمادة رقم (16) من الباب الثالث والمادة رقم (16)، (18) من الباب الرابع، والمادة رقم (41) من الباب الخامس والتي أشارت صراحةً للفظ "قيم المجتمع السعودي".

❖ وطبقًا لما ورد في المادة رقم (19) من اختصاصات مجلس الوزراء.

❖ وطبقًا لما في المادة رقم (22) من اختصاصات مجلس الشورى.

❖ **فإننا نقترح إضافة عبارة للمادة رقم (15)، الفقرة (أ) فقط في نظام اختصاصات مجلس الشورى ليكون هذا نصّها:**

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) مناقشة الخطة العامّة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، **بما في ذلك مؤشرات الأداء المتعلقة بقيم المجتمع السعودي**، وإبداء الرأي نحوها.

ب- الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات على نظام مجلس عُمان بسلطنة عُمان*:

* للاطلاع على النظام الأساسي للملكة العربية السعودية ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى في الملحق رقم (1) بالدراسة.
* للاطلاع على النظام الأساسي لسلطنة عمان انظر الملحق رقم (3) بالدراسة.

❖ طبقًا لما ورد في النظام الأساسي للحكم الذي حدد قيم المجتمع العُماني، كما هو واضح في الباب الثاني منه المتمثل بالمبادئ الموجهة لسياسة الدولة في مواده رقم (10)، (11)، (12)، (13)، (14)، والمادة رقم (35) من الباب الثالث، والتي أشارت صراحةً للفظ "قيم المجتمع العُماني".

❖ **فإننا نقترح إضافة عبارة للمادة رقم (58) مكررًا (44) في اختصاصات مجلس عمان من النظام الأساسي للدولة ليكون هذا نصّها:**

❖ على وزراء الخدمات موافاة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم، وللمجلس دعوة أيّ منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزارته ومناقشته فيها، **بما في ذلك مؤشرات الأداء المتعلّقة بقيم المجتمع العُماني.**

ت- الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات على نظام مجلس الشورى بدولة قطر:**

❖ طبقًا لما ورد من مواد في دستور دولة قطر التي حددت القيم الوطنية في كل من الباب الثاني "المقومات الأساسية للمجتمع" في المواد (18)، (20)، (21).

❖ **وطبقًا لما ورد في الباب الرابع من الدستور في الفصل الثالث منه المادة (76) والتي تحدثت عن صلاحيات مجلس الشورى وأنه يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية.**

❖ **فإننا نقترح إضافة عبارة للفقرة رقم (7) من المادة رقم (121) في اختصاصات مجلس الوزراء من النظام الأساسي للدولة ليكون هذا نصّها:**

** للاطلاع على دستور دولة قطر، انظر الملحق رقم (6) بالدراسة.

"رسم القواعد العامة الكفيلة باستتباب الأمن الداخلي، **والمحافظة على قيم المجتمع القطري**، والمحافظة على النظام في أرجاء الدولة وفقًا للقانون".

ثالثًا: الخطوات العملية المتعلقة بإجراء تعديلات د ستورية فيما يتعلق بعمل مجلس الأمة الكويتي*:

- طبقًا لما ورد في دستور دولة الكويت التي حددت القيم الوطنية في الباب الثاني "المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي" في مواده رقم (7)، (9) (17).
- وطبقًا لما ورد في المادة رقم (100) في الفصل الثالث من الباب الرابع "اختصاصات مجلس الأمة"، والمادة رقم (101) التي تنص بأن " كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزراته".
- وطبقًا لما ورد في المادة رقم (130) من الفصل الرابع في الباب الرابع، والتي تنص: "يتولى كل وزير الإشراف على وزارته، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها... إلخ".
- **فإننا نقترح إضافة عبارة للمادة رقم (114) من الفصل الثالث في الباب الرابع المعنية باختصاصات مجلس الأمة من النظام الأساسي للدولة ليكون هذا نصّها:**

"يحقّ لمجلس الأمة في كلّ وقت أن يؤلف لجان تحقيق، أو يندب عضوًا، أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أيّ أمرٍ من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، **بما في ذلك مناقشة مؤشرات الأداء المتعلقة بقيم المجتمع الكويتي**، ويجب على الوزير وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي منهم".

* * للاطلاع على دستور دولة الكويت انظر الملحق رقم (2) بالدراسة.

المحور الثالث: نموذج عمل نظام للجنة ميدانية مُقترحة تحت مسـمى لجنة تعزيز القيم الوطنية بالمجالس الوطنية، ومجالس الشورى، ومجلس الأمة، بدول مجلس التعاون الخليجي

وفقًا للتصور المطروح من قبل خبراء مركز بحوث شرطة الشارقة، فإننا هنا سنضع نموذجًا مقترحًا لعمل اللجنة الميدانية التي ستكون تحت مسمى" **لجنة تعزيز القيم الوطنية**" بمجلس دول التعاون بمختلف مسمياتها، والتي تتبع اللجان الدائمة، أو المؤقتة ذات العلاقة بالشأن الاجتماعي بالمجالس الوطنية، ومجالس الشورى، ومجلس الأمة، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

المادة الأولى
التعريفات

المملكة/ السلطنة/ الدولة: ....إلخ.
المجلس: ....إلخ.
اللجنة الدائمة أو المؤقتة: ....إلخ.
اللجنة الميدانية : لجنة تعزيز القيم الوطنية.
الأمانة العامة: الأمانة العامة للمجلس ...... إلخ.

المادة الثانية

تنشأ بموجب هذا النظام لجنة ميدانية بالمجلس تحت مسمى لجنة تعزيز القيم الوطنية تتبع اللجنة الدائمة ....، أو المؤقتة ....

المادة الثالثة

تهدف هذه اللجنة الميدانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التواصل مع الوزارات المعنية والمؤسسات التابعة لها لغرض الاطلاع على الخطط التشغيلية والمرحلية المتعلقة بتعزيز القيم الوطنية في المجتمع، وكلٌّ حسب اختصاصه.
2. الحصول على البيانات والمعلومات والوثائق من الوزارات والمؤسسات التابعة لها التي تمكّن اللجنة الدائمة أو المؤقتة من تكوين رأيها فيما يتعلق بسبل تعزيز القيم الوطنية المحالة إليها على أسس واقعية يمكن من خلالها قياس أثر مستوى القيم الوطنية في المجتمع باعتبارها وسيلة لمعرفة مستوى الضبط الاجتماعي في المجتمع.
3. جمع البيانات والمعلومات والوثائق من مختلف الجهات المدنية المعترف بها في الدولة، والتي يمكن من خلالها قياس أثر مستوى القيم الوطنية من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني.
4. الاستماع إلى اقتراحات المواطنين والمعنيين وآراء الأشخاص ذوي الخبرة والتخصص وتبادل الآراء معهم.
5. العمل على استشراف مستقبل اتجاهات القيم الوطنية بعد إدراك واقعه وفحص المتغيرات المحيطة به من خلال رسم السيناريوهات وبلورتها.
6. تقديم المقترحات اللازمة للمجلس، والتي من شـــأنها أن تعزّز قيم المواطنة وتغرســـها في نفوس النشء عن طريق تغيير ســـلوكه، وإكســـابه مفاهيم القيم المستهدفة، وتعديل اتجاهاته.
7. تقديم تقرير سنوي للمجلس في نهاية كل دور وفق أعمال المجالس التشريعية والرقابية عن حالة القيم الوطنية.

المادة الرابعة

يوثّق كل اجتماع أو عمل للجنة تعزيز القيم الوطنية في محـ ضر يدوّن فيه تفـ صيلاً أعمال اللجنة وإجراءاتها والقرارات التي انتهت إليها.

المادة الخامسة

للجنة أن تواصـــــل عملها فيما بين أدوار الانعقاد وتســـقط أعمالها التي لم يبت فيها المجلس مع نهاية الفصل التشريعي.

المادة السادسة

يتحمّل المجلس نفقات أعمال اللجان الميدانية، كما يتحمّل نفقات إقامة أعضـــائها إذا استدعت الظروف ذلك.

المادة السابعة

للمجلس تعديل هذا النظام بأغلبية جميع أعضــــائه بناءً على اقتراح كتابي مقدم من هيئة مكتب المجلس أو ثلث أعضاء المجلس.

المحور الرابع: تصور مقترح لتمليك قيم المواطنة التي حددتها الدراسة على الوزارات والجهات المعنية بدول مجلس التعاون كلٌّ حسب اختصاصه

بعد إجراء التعديلات الدســـتورية التي تكفل متابعة تعزيز قيم المواطنة، وإناطة متابعة ذلك مع الوزارات بالـ سادة أعـ ضاء المجالس الوطنية، والـ شورى، ومجلس الأمة، وتحديد مقترح بمثابة خارطة طريق تســمح لهم بالمتابعة الدقيقة لمســتويات تعزيز قيم المواطنة بالمجتمع الخليجي، كلٌّ حسب نطاق اختصاصه.

جاء هذا المحور بهدف تمليك قيم المواطنة التي حدّدتها الدراســة للوزارات كلٌّ حسب اختصاصها، من أجل وضع الخطط الإستراتيجية، والخطط التشغيلية المرحلية والمبادرات، والأنشطة الرسمية وشبه الرسمية، لتحقيق أعلى مؤشرات النجاح التي يمكن قياســها، ولتكون مُعينا في تنفيذ القرار الســياســي الصــادر بحق تعزيز قيم المواطنة في المجتمع.

وزارة الثقافة أو من يقوم محلّها	
البعد الأول: نسق القيم الفكرية	
.1	نبذ العدوان من خلال طرح آراء معتدلة.
.2	تحريف بعض الحقائق الاجتماعية ونشرها.
.3	احترام إبداعات الآخرين.
.4	حرية التعبير عن الرأي في المشكلات الاجتماعية.
.5	التفكير في الظواهر الاجتماعية وتفسيرها للآخرين.
وزارة الاقتصاد	

البعد الثاني: نسق القيم الاقتصادية	
1.	عدم التّعدّي على ملكية الآخرين.
2.	التوعية بعدم تعريض أموالك للخسارة في سبيل أرباح غير مضمونة.
3.	التواصل مع من يمكن تبادل المنافع الاقتصادية معهم.
4.	البحث عن أفكار مبتكرة لتسويق المنتجات.
5.	إنجاز المعاملات التجارية والمالية مع الآخرين.
وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام أو من يقوم مقامها	
البعد الثالث: نسق القيم الجمالية	
1.	نشر المشاهد التي تعبر عن الجمال في الكون والحياة.
2.	مشاهدة العادات والتقاليد الجميلة للمجتمعات المختلفة.
3.	الاطلاع على احتفالات الشعوب بأعيادها المختلفة.
4.	الاهتمام بالفنون كالتصوير ورسم.
5.	الاهتمام بسير الفنانين والرسامين.
وزارة الداخلية	
البعد الرابع: نسق القيم السياسية	
1.	احترام زعماء البلاد السياسيين وتقدير جهودهم.
2.	اعتناق فكر سياسي معتدل.
3.	الدفاع عن القضايا السياسية التي تمسّ الوطن.
4.	قبول أصحاب المذاهب السياسية المختلفة.
5.	الإلمام بالأحداث والتطورات السياسية في العالم.

وزارة الأوقاف أو من يقوم مقامها	
البعد الخامس: نسق القيم الدينية	
1.	دحض الفكر الديني المنحرف.
2.	إشاعة روح التسامح والاعتدال.
3.	الحثّ على التعاون والبر والتقوى.
4.	نشر تعاليم الإسلام السمحة.
5.	تقدير المقدسات الإسلامية وإظهارها.
وزارة الشؤون الاجتماعية أو من يقوم مقامها	
البعد السادس: نسق القيم الاجتماعية	
1.	التواصل مع الأهل والأقارب والأصدقاء.
2.	المساواة في التعامل مع الجنسين في مختلف مناحي الحياة.
3.	احترام خصوصيات الآخرين وعدم البوح بها.
4.	المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الخليجي.
5.	التوعية بالطلاق ودوره في التفكك الأسري.

المحور الخامس: بعض العناوين للمبادرات التي تراها الدراسة مناسبة لتعزيز قيم المواطنة، والتي يمكن أن تـسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق أهداف المرسومة في هذا الشأن.

يهدف هذا المحور إلى بلورة بعض المبادرات التي يمكن للوزارات العمل على ضـوئها في سـبيل تحقيق أعلى درجات النجاح في تعزيز قيم المواطنة للحد من انحراف الأجيال بدول مجلس التعاون الخليجي.

مبادرات تتعلق بالأخلاق والسلوكيات العامة	
.1	التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة.
.2	التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني.
.3	الاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة.
.4	الاجتهاد والمثابرة.
.5	الابتكار والريادة.
.6	تحقيق الذات.
.7	التمثيل الناجح خارج الدولة.
مبادرات تتعلق بالأسرة والمجتمع	
.1	بناء أسرة متماسكة ومفيدة للمجتمع.
.2	ضمان حرية الرأي والتعبير.
.3	التكافل والترابط الاجتماعي.
مبادرات تتعلق بالوطن	
.1	الولاء للوطن.
.2	العلم والعمل.
.3	الوحدة والتلاحم.
.4	احترام التشريعات.
.5	الحفاظ على البيئة.
.6	الحفاظ على الممتلكات العامة.
.7	الوعي بالحقوق والواجبات.

المحور السادس: وثيقة مقترحة لمشروع تعزيز قيم المواطنة والتي يمكن أن تسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في هذا الشأن(*)

---

* للاطلاع على الوثيقة المقترحة لمشروع تعزيز قيم المواطنة والتي يمكن أن تسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في هذا الشأن، انظر: الملحق رقم (1).

الملحق رقم (1)

وثيقة مقترحة لمشروع تعزيز قيم المواطنة والتي يمكن أن تسترشد بها الوزارات للعمل من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في هذا الشأن.

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الداخلية



الإدارة العامة للإستراتيجية وتطوير الأداء

مشروع تعزيز القيم الوطنية

وثيقة البدء بمبادرة

2016م

1. سجل إعداد واعتماد الوثيقة:

إعداد						
#	الدرجة الوظيفية	الاسم	الإدارة	النسخة	التاريخ	التوقيع
1						
مراجعة						
#	الدرجة الوظيفية	الاسم	الإدارة	النسخة	التاريخ	التوقيع
1						
2						
3						
موافقة واعتماد						
#	الدرجة الوظيفية	الاسم	الإدارة	النسخة	التاريخ	التوقيع
1						
2						
3						
مرسلة إلى						
#	الدرجة الوظيفية	الاسم	الإدارة	النسخة	التاريخ	التوقيع
1						
2						
3						

2. معلومات المبادرة

2.1 تفاصيل المبادرة											
1	اسم المبادرة							رمز المبادرة			
2	مدير المبادرة/ مالك المبادرة	الرتبة		الاسم		الإدارة		الهاتف		البريد الإلكتروني	
3	راعي المبادرة (مثال: القائد العام)	الرتبة		الاسم			البريد الإلكتروني				
4	تاريخ بداية المبادرة						تاريخ انتهاء المبادرة				

❖ **تم إعداد هذه الوثيقة بناءً على منهجية " Prince2 " لإدارة المشاريع**

3. تعريف المبادرة:

3.1 ما هو وصف المبادرة؟
يرجى إعطاء وصف واضح للمبادرة بما يشمل الهدف والغاية من المبادرة والمنهجية المعتمدة لتنفيذ المبادرة، إلخ.

3.2 ما هو نطاق عمل المبادرة؟
يرجى تحديد نطاق عمل الميادرة، بشكل يوضح الأمور المشمولة والأمور غير المشمولة في نطاق العمل. ويشمل نطاق عمل المبادرة تحديد القيادات والإدارات المشمولة بالمبادرة. كما يضم العناصر والفئات التي سيتم التركيز عليها، مما سيساعد بشكل أساسي على تحديد متطلبات هذه المبادرة. على سبيل المثال: لنفرض أن هناك مبادرة؛ استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة الأمن والحماية للمواقع الحساسة. عند تحديد نطاق هذه المبادرة، يجب تحديد أنواع الأجهزة والتقنيات التي سيتم استخدامها لزيادة الأمن والحماية (أجهزة كمبيوتر/ كاميرات، وغيرها)، كما يجب تحديد الأماكن والمواقع الحساسة التي سيتم التركيز على حمايتها (الوزارات، المطارات، وغيرها).

3.3 ما هي مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالمبادرة (حسب خطة إدراك المنافع) ؟	
1	يرجى تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمبادرة.
2	
3	
4	

3.4 ما هي المخرجات المتوقعة للمبادرة؟	
1	المخرجات هي النتائج الملموسة من المبادرة (على سبيل المثال: التقارير، دراسات، أبحاث، وغيرها).
2	
3	
4	

3.5 ما هي المنافع التي تتوقع أن تدرك من تنفيذ هذه المبادرة (حسب خطة المنافع) ؟			
	وصف منافع المبادرة	سوف تحقق المنفعة عند إغلاق المبادرة	سوف تحقق المنفعة بعد إغلاق المبادرة
1	المنافع هي المخرجات غير الملموسة من المبادرة (على سبيل المثال: خفض نسبة الجريمة في الدولة بنسبة معينة، زيادة ثقة الجمهور، وغيرها).	✓	
2			
3			

4. أعضاء فريق عمل المبادرة:

4.1 من هم أعضاء فريق عمل المبادرة؟			
	الاسم	المنصب	الدور المناط
1	يرجى تحديد اسم ومنصب كل عضو من أعضاء الفريق، مع تحديد الدور المناط الذي سيقوم به خلال تنفيذ هذه المبادرة.		
2			
3			
4			

4.2 من هم أصحاب المصلحة/ الشركاء الداخليين والخارجيين واللجان المرتبطة بهذه المبادرة؟		
	الشركاء الرئيسيين/ اللجان	نوع العلاقة
1	يرجى تحديد أصـــحاب المصـــلحة الداخليين والخارجيين واللجان المرتبطة بالمبادرة، مع ذكر نوع العلاقة (والتي توضح سبب الارتباط بكل منهم).	
2		
3		

4.3 التبعيات (هل هناك ارتباط بمبادرة أخرى؟)	
التبعية	السبب
يرجى تحديد المبادرات المرتبطة بهذه المبادرة، مع بيان أسباب الارتباط بها.	

5. متطلبات تنفيذ المبادرة:

5.1 ما هي المتطلبات الإدارية لتنفيذ المبادرة ؟	
يرجى تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ المبادرة والتي تشمل القرارات ، والموارد ، ... إلخ.	
5.2 ما هي المتطلبات المالية لتنفيذ هذه المبادرة؟ الميزانية (ما هي الميزانية المطلوبة لإتمام المبادرة) – إن وجدت	
هل تم تخصيص موازنة للقيام بهذه المبادرة (نعم/ لا) – في حال كانت الإجابة "نعم"، أدخل التفاصيل الخاصة بالميزانية المذكورة في الأسفل	
إجمالي ميزانية المرافق المطلوبة (مكاتب,مباني,أثاث)	

إجمالي ميزانية التكنولوجيا		
إجمالي ميزانية الاستشاريين		
أخرى		
إجمالي الميزانية:		
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة

6. خطة المبادرة:

6.1 ما هي الخطة المعدة لتنفيذ المبادرة؟				
مرحلة التقييم				
المهام/ الأنشطة		الشخص/ اللجنة المسؤولة	الفترة الزمنية	
			من	إلى
1	تعدّ مرحلة التقييم خط الأساس للبداية بتنفيذ المبادرة. وتشمل هذه المرحلة جمع المعلومات والبيانات الخاصة بتنفيذ المبادرة وتحليلها، والتي سيتم استخدامها خلال المراحل القادمة من المبادرة.			
2				
3				
مرحلة التصميم والإنشاء				
المهام/ الأنشطة		الشخص/ اللجنة المسؤولة	الفترة الزمنية	
			من	إلى
1	تشمل مرحلة التصميم والإنشاء القيام برسم الخطوط العريضة لتنفيذ المبادرة، بحيث تضم تحديد المعايير، والمبادىء، والخيارات، والمخطط التفصيلي لتنفيذ هذه المبادرة.			
2				
3				

مرحلة التنفيذ				
	المهام/ الأنشطة	الشخص/ اللجنة المسؤولة	الفترة الزمنية	
			من	إلى
1	تعدّ هذه المرحلة الأساسية من المبادرة، ويتم خلالها التنفيذ الفعلي للخطط التفصيلية، والحصول على المخرج النهائي وتحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة عند انتهائها.			
2				
3				
مرحلة المراجعة والتحسين				
	المهام/ الأنشطة	**الشخص/ اللجنة المسؤولة**	**الفترة الزمنية**	
			من	**إلى**
1	يتم خلال هذه المرحلة تقييم نتائج ومخرجات تنفيذ هذه المبادرة، والعمل بشكل مستمر على تطويرها وتحسينها، بهدف الحصول على أفضل النتائج.			
2				
3				

7. التواصل بين أصحاب العلاقة :

7.1 كيف ستكون عملية التواصل بين أصحاب العلاقة خلال تنفيذ المبادرة؟							
#	**النشاط/ المخرج**	**من:**	**إلى:**	**وسيلة التواصل**	**تكرار عملية التواصل**	**الهدف من عملية التواصل المتعلقة بالمخرج/ النشاط**	**مستوى الأهمية**
1	يرجى تحديد التفاصيل المتعلقة	المسؤولية/ المالك	أصحاب المصلحة	البريد الإلكتروني/ كتب	مثال: أسبوعيًّا/ شهريًّا/ سنويًّا	مثال: الموافقة على المخرجات/ وضع الخطط	(منخفض/ متوسط/ مرتفع)

7.1 كيف ستكون عملية التواصل بين أصحاب العلاقة خلال تنفيذ المبادرة؟							
#	النشاط/ المخرج	من:	إلى:	وسيلة التواصل	تكرار عملية التواصل	الهدف من عملية التواصل المتعلقة بالمخرج/ النشاط	مستوى الأهمية
	بعملية التواصل بين أصحاب العلاقة خلال تنفيذ المبادرة.			رسمية/ اجتماعات			
2							
3							

8. إدارة المخاطر والتحديات:

8.1 ما هي المخاطر المتوقعة خلال تنفيذ المبادرة؟				
#	الخطر	الأثر(عالي،متوسط،منخفض)	الاحتمالية (عالي،متوسط،منخفض)	إجراءات تصحيحية
1	يرجى تحديد المخاطر المتوقعة خلال تنفيذ المبادرة، مع بيان الأثر والاحتمالية والاجراءات التصحيحية التي سيتم اتخاذها للتخفيف من هذه المخاطر وتجاوزها. إن الخطر هو حادثة يتوقع حدوثها في المستقبل القريب أو البعيد، بحيث تؤثر على سير عمل المبادرة.			

#	الخطر	الأثر(عالي،متوسط،منخفض)	الاحتمالية (عالي،متوسط،منخفض)	إجراءات تصحيحية
8.1 ما هي المخاطر المتوقعة خلال تنفيذ المبادرة؟				
	وهنا نشير إلى أنها قد تحدث وقد لا تحدث، ولكن في حال وقوعها فإنها تصبح تحديًا يجب مواجهته.			
2				

#	وصف التحدي	الأثر (عالي، متوسط،منخفض)	الحل المقترح	المسؤول
8.2 ما هي التحديات التي يتم حاليًّا مواجهتها خلال مرحلة تحديد النطاق والتخطيط للمبادرة؟				
1	يرجى تحديد التحديات التي يتم مواجهتها حاليًّا خلال مرحلة تحديد النطاق والتخطيط للمبادرة، مع بيان أثرها على سير العمل، والحل المقترح لحل هذه التحديات. إن التحدي هو حادثة أو إشكالية حاصلة في الوقت الحالي، وتؤثر على سير عمل المبادرة. بحيث يتم رفعها فور حصولها فعليًّا خلال تنفيذ المبادرة.			
2				